تحديات افكار ورؤية مستقبلية

المجموعة الثالثة لخطابات
سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم
١٩٨٥

تحرير
د. بسام الساكت - علي طاهر الدجاني

تحديات
أفكار
ورؤية مستقبلية

المجموعة الثالثة لخطابات

سمو الامير الحسن ولي العهد المعظم

١٩٨٥

تحرير

د. بسام الساكت ـ علي طاهر الدجاني

صدرت المجموعة الأولى (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢)

صدرت المجموعة الثانية (١٩٨٣ ـ ١٩٨٤)

٣٢١٢ر ٥ ع ٩
حسن حسن بن طلال (ولي عهد الأردن)، ١٩٤٧-
تحديات افكار ورؤية مستقبلية (المجموعة الثالثة لخطابات سمو الأمير الحسن ولي العهد ١٩٨٥)/ حسن بن طلال، تحرير بسام الساكت، علي طاهر الدجاني.- عمان: (د . ن)، ١٩٨٩
٢٠٠ ص
ر . أ (١٩٨٩/٣/١٨٢)
١- الاردن تاريخ - عصر حديث أ - بسام الساكت، محرر
ب - علي طاهر الدجاني ، محرر ج - العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة دائرة المكتبات والوثائق الوطنية)

رقم الاجازة المتسلسل: ١٩٨٩/٣/١٦٣ .
رقم الايداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية: ١٩٨٩/٣/١٨٢ .

التنضيد والطباعة
شقير وعكشة (مطبعة كتابكم)، هاتف ٦٣٩٨٦٩، ص . ب عمان، الأردن

علينا الا ندع المصاعب تثبط همتنا او تعوق مسيرتنا. فالمعوقات والتحديات التي تواجه امتنا كبيرة ، ولكن طموحاتنا وامكانياتنا كبيرة ايضا، وكل ما علينا هو ان نبذل افضل ما عندنا من جهد .

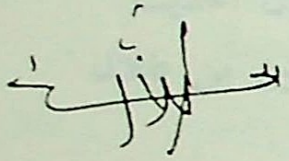

لقد أوليت لأخي سمو الأمير الحسن.. ولي عهدي الأمين.. مسؤولية اعادة البناء.. وقد تمكن بما يتمتع به من حيوية.. وتفان واتساع ثقافة.. وعمق معرفة.. من استنفار نوازع الخير.. والعمل والنشاط في بناء هذا البلد المخلصين.

لقد بنى الأردن خلال العقود الماضية ثروة تراكمت من جيل إلى جيل حتى غدت هذه الثروة قاعدة متينة لبناء الأردن الحديث.

الحسين بن طلال

كلمة شكر

يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى مجلس ادارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة. لمساهمتها الكريمة في تغطية طباعة هذه المجموعة من خطابات صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم وخاصة لما قدمه رئيس مجلس ادارة الشركة الدكتور هاشم الدباس ومديرها العام السيد واصف عازر من دعم وتشجيع، وفاء وتقديراً لما تنبض به هذه المجموعة من أفكار مكرّسة لخدمة الوطن الأردني الغالي والأمة العربية.

فهرست المحتويات

البيـــان	رقم الصفحة
كلمة شكر	و
تقديـم	١
سيرة الحياة الشخصية ـ صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد المعظم	٣
ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات . . . لصاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم.	٥
افتتاح المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ـ عمان ـ ١٦ آذار ١٩٨٥	٢١
افتتاح مؤتمر السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي ـ عمان ـ ١٧ آذار ١٩٨٥	٢٥
افتتاح الموسم الثقافي لجامعة مؤته ـ الكرك ـ مؤته ٢٤ آذار ١٩٨٥	٣٣
الاحتفال بيوم العمل الاجتماعي ـ عمان ـ ٤ نيسان ١٩٨٥	٤٣
افتتاح الاجتماع الثالث للهيئة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني ومعرض الكتاب التقني ـ عمان ـ ٢٠ نيسان ١٩٨٥	٤٩
افتتاح المؤتمر الجيولوجي الاردني الثاني ـ عمان ـ ٢٢ نيسان ١٩٨٥	٥٧
افتتاح المؤتمر الهندسي الكهربائي الاردني الدولي الثاني ـ عمان ٢٨ نيسان ١٩٨٥ ..	٦٥
افتتاح ندوة « دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية » الاجتماع السنوي الثاني للجنة العامة لمنتدى الفكر العربي ـ الرياض ـ ٢٩ نيسان ١٩٨٥	٧٣
لقاء تنمية اقليم شمال البحر الاحمر ـ العقبة ـ أيار ١٩٨٥	٨١
افتتاح المؤتمر السنوي الثالث للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) عمان ـ أيار ١٩٨٥	٨٧
المؤتمر الرابع للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت) ـ عمان ـ ٦ أيار ١٩٨٥	٩٣
افتتاح المعسكر القومي الاول للشباب العرب ـ جامعة مؤته ـ ١٣ آب ١٩٨٥	٩٩
وداع حجاج بيت الله الحرام ـ عمان ـ آب ١٩٨٥	١٠٩
افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة للشمال والجنوب لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ـ استانبول ـ تركيا ٢ ايلول ١٩٨٥	١١٥

افتتاح الندوة الاولى للمسارعات النووية في البحث والتدريب والتطبيقات التكنولوجية ـ عمان ٨ـ١٤ أيلول ١٩٨٥ . ..... ١٢٧
افتتاح ندوة آفاق التعاون العسكري الصناعي ـ عمان ١٢ تشرين اول ١٩٨٥ . ..... ١٣٣
محاضرة في الكلية العسكرية الملكية ـ عمان ـ ٢٠ تشرين اول ١٩٨٥ ..... ١٤١
الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ـ عمان ـ ٢٤ تشرين اول ١٩٨٥ . ..... ١٤٩
افتتاح ندوة التعليم الهندسي والتكنولوجيات الملائمة ـ عمان ـ ٢٦ تشرين اول ١٩٨٥ . ..... ١٥٥
افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية ـ عمان ـ ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٥ . ..... ١٦٣
دورة كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية السادسة والعشرين ـ عمان ـ ٩ تشرين ثاني ١٩٨٥ . ..... ١٧١
افتتاح الندوة الدولية حول التصحر في الاراضي القاحلة ـ الخرطوم ـ السودان ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٥ . ..... ١٨١

تقـديـــم

تضم هذه المجموعة، الخطابات والبحوث التي القاها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي عهد الأردن المعظم خلال عام ١٩٨٥. وتكمل المجموعة الأولى للأعوام ١٩٧٧-١٩٨٢ والمجموعة الثانية للأعوام ١٩٨٣-١٩٨٤. وفقاً للتسلسل الزمني للمناسبات التي شهدتها في مؤتمرات وندوات أردنية وعربية ودولية، تمثل سجلاً قيماً لطاقة فكرية فذة وحمية هاشمية لاتبارى في الدعوة لحشد الاهتمامات والمساعي العربية البناءة والمبادرة لمجابهة التحديات في اطار التراث العربي الوضاء، والقيم الاساسية في العقيدة الاسلامية السمحاء.

ولقد حمل ويحمل سموه مهمة كبرى اذ أولاه صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم في أوائل السبعينات امانة الاشراف على مسيرة النهضة الاقتصاية والاجتماعية والثقافية في الأردن نهوضاً واثقاً يتوافق مع رسالة الثورة العربية الكبرى والأمنيات العربية الأصيلة. وقد حمل ويحمل سموه هذه الأمانة بجهد العالم وحمية المصلح فتحققت للأردن خطوات واسعة في مضمار التقدم، وأنبتت في الوقت نفسه في العالم العربي غراس أمل في حياة عربية مزدهرة تحفل بالخير والتعاون لردم ما دمره التخلف في مكانة الحضارة العربية والاسلامية.

وانه لشرف عظيم لنا، أن نتولى جمع الخطابات والاشراف على تدوين مناسباتها وعلى اعدادها للنشر لتكون مرجعاً وثائقياً يسجل المراحل الشاقة التي سلكها الأردن بهدي قيادته العليا وبالمعرفة وقوة الارادة لبناء الأردن الحديث، ليكون عضواً بانياً وساعداً رافداً في خدمة الأمة العربية والاسلامية وتمكينها من مواجهة

التحديات بارادة مصممة وعزيمة ماضية، تحف بها المحبة وتترامى من ورائها ثمار الخير الوارقة في الوطن العربي الكبير.

حفظ الله لنا جلالة القائد الملهم الحسين بن طلال، وولي عهده الأمين سمو الأمير الحسن بن طلال سليلي الدوحة النبوية الشريفة. راجين أن نكون قد أدينا الأمانة ولبينا نداء الواجب الذي تشرفنا بمسؤوليته.والله الموفق،،

المحرران

د. بسام خليل الساكت وعلي طاهر الدجاني

سيرة الحياة

الشخصية

صاحب السمو الملكي
الامير الحسن ولي العهد المعظم

ولد سمو الأمير حسن، الشقيق الاصغر لجلالة الملك الحسين في عمان في العشرين من شهر آذار عام ١٩٤٧.

بعد أن أنهى سموه المرحلة الابتدائية من دراسته في الأردن انتقل إلى مدرسة (سمر فيلد) في بريطانيا، ثم واصل دراسته في (هارو)، حيث تخرج منها في كانون الأول سنة ١٩٦٤ مع امتياز في الدراسات الشرقية. بعدها التحق سموه بجامعة اوكسفورد في عام ١٩٦٥ واختار العلوم السياسية والتاريخ، حيث حصل في عام ١٩٦٧ على بكالوريوس بمرتبة الشرف ثم حصل على شهادة الماجستير عام ١٩٦٩.

صدرت الارادة الملكية السامية بتسمية سمو الأمير الحسن ولياً للعهد بتاريخ ١٩٦٥/٤/١. كما صدرت ارادة ملكية سامية بمنح سموه رتبة فريق اول (فخرية) في القوات المسلحة الأردنية بتاريخ ١٩٦٦/٩/٨. ويولي سموه الامور العسكرية اهتماماً خاصاً.

أدى سموه فريضة الحج بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٠، وقد قام سموه بزيارات رسمية إلى كل من استراليا والنمسا وبلجيكا والدنمارك وفرنسا وبريطانيا وهولندا والسويد وسويسرا والنرويج والمانيا الغربية والاتحاد السوفيتي وبولندا ورومانيا والولايات

المتحدة الأمريكية واليابان وتايوان وكوريا الجنوبية والهند وايران وباكستان وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية.

يتولى سمو الأمير حسن مهام جلالة الملك اثناء غياب جلالته عن أرض الوطن.

في عام ١٩٧٠ أسس سموه بتوجيهات من جلالة الحسين الجمعية العلمية الملكية بهدف تنمية البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. وفي عام ١٩٧١ صدرت الارادة الملكية السامية كذلك بتولي سموه مهام توجيه التخطيط التنموي للبلاد فكان لسموه الفضل في وضع خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) والخطة الخمسية (١٩٨١-١٩٨٥) والخطة الخمسية (١٩٨٦-١٩٩٠) وكان للنجاح الذي حققه هذا التخطيط ان دعي سموه للحديث عن التخطيط التنموي الحديث في محافل دولية عديدة.

تم عقد قران سموه على الأميرة ثروت بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٤، ولسموهما ثلاث كريمات: رحمة وولدت بتاريخ ١٩٦٩/٨/١٣، وسمية وولدت في ١٩٧١/٥/١٤ وبديعة وقد ولدت في ١٩٧٤/٣/١٨ ورزقا في ١٩٧٩/٥/٢٠ بنجل اسمياه راشد.

هوايات سموه عديدة منها الرياضة وخاصة الكاراتيه والسباحة بما في ذلك الغطس تحت الماء وكذلك قيادة الطائرات العامودية، ساهم سمّوه في كتابة العديد من المقالات التي نشرت في كبرى صحف العالم كما ألف سمّوه ثلاثة كتب:

الأول: بعنوان «**دراسة قانونية حول القدس**» صدر في عام ١٩٧٩.
والثاني: بعنوان «**حق الفلسطينيين في تقرير المصير**» صدر عام ١٩٨١.
والثالث: صدر في أيلول عام ١٩٨٤ بعنوان «**البحث عن السلام**».

ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات

لصاحب السمو الملكى الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

ومضات فكرية وآراء مختارة من هذه المجموعة من خطابات ومحاضرات

لصاحب السمو الملكي الامير الحسن بن طلال

ولي العهد المعظم

.....

★ « ان فروع الدوحة المباركة من آل هاشم ما زالوا يرفعون الراية ويواصلون المسيرة، الى ان تطهّر هذه البلاد مما أصابها من دنس، وتعود اليها قدسيتها التي وصفها بها الله عزّ وجل ».

(المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام ـ عمان ١٦ آذار ١٩٨٥).

.....

★ اننا في الاردن نولي اهتماما متزايدا بالبرامج السكانية ونثمن دور العامل السكاني في التنمية الشاملة

★ « لقد اصبح ارتفاع معدلات النمو السكاني وتسارعه في بلادنا العربية من ابرز التحديات التي تواجه التنمية فيها »

★ ان اخطر تحد سكاني يواجه امتنا العربية اليوم يجسده الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان.

(مؤتمر السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي ـ عمان ـ ١٧ آذار ١٩٨٥)

.....

★ لقد كانت معركة مؤته معركة قادة، ملحمة بطولية وغرّة في جبين التاريخ العربي.

★ ان الفكر الهاشمي، بما يتميز به من صفات التسامح وتقييم الامور من منظار مشترك، وليس من وجهة نظر واحدة، والابتعاد عن التطرف في اتخاذ المواقف، والانفتاح في التعامل والمعاملة، ان هذا الفكر يتسع ويستوعب مشاكل واحداث هذا العصر.

★ ان نظام التعليم عندنا يجب ان يتمتع بالمرونه والقدرة على التكيف مع حاجات الاردن من الكفاءات ومن العقول المؤمنة بمستقبل الاردن.

★ ان فلسفة جامعة مؤته وتوجهاتها هي استجابة تطبيقية للافكار السامية.
(افتتاح الموسم الثقافي لجامعة مؤته ـ الكرك ـ مؤته ٢٤ آذار ١٩٨٥)

.....

★ اننا ونحن نحتفل اليوم بيوم العمل الاجتماعي لنذكر بكل تقدير المئات من رواد هذا المجتمع الذين رأوا في انفسهم القدرة على العطاء، والشعور بمسؤولية خدمة مجتمعهم.

★ «لقد نادينا منذ عهد طويل بتوفير الحياة الافضل لهذا المجتمع ولن يتم ذلك باقتصار التنمية ونشاطاتها واستثماراتها على المشاريع الاقتصادية البحته، بل ان نوعية الحياة واستقرارها وتأكيد قيم العمل فيها تعتمد على التكامل والتضامن الذي لا بد من العمل على تدعيمه رسمياً وأهلياً».
(الاحتفال بيوم العمل الاجتماعي ـ عمان ـ ٤ نيسان ـ ١٩٨٥).

.....

★ النظام التعليمي الناجح هو ذلك الذي يوازن بين حاجات المجتمع والفرد وبين متطلبات التنمية.

★ انه من دواعي اعتزازنا ان تكون قوانا العاملة قد ساهمت بفعالية، الى جانب اشقائها العرب، في تنمية عدد من البلدان العربية.

★ لا بد من ايلاء النواحي العملية والتطبيقية في التعليم التقني كل العناية والاهتمام.

★ يجب ان يكون لقطاعات العمل دور في تحديد الاحتياجات التدريبية والمتطلبات من القوى العاملة، وفي تنفيذ البرامج الدراسية وذلك من خلال توفير التسهيلات للتدريب العملي والتطبيقات الميدانية في مواقع العمل.
(الاجتماع الثالث للهيئة العامة للاتحاد العربي للتعليم التقني ومعرض الكتاب التقني عمان ـ ٢٠ نيسان ١٩٨٥).

.....

★ يتوجب على ابناء هذه المنطقة ان يبنوا قدراتهم الذاتية، وان يواصلوا جهود البحث والتنقيب المشتركة وتبادل الخبرات.

★ اننا لنفخر حقا بالجهود الوطنية التي بذلها ابناؤنا في عملية التنقيب عن البترول.

★ لا تزال المصادر المتوفرة لدينا من المياه محدودة جداً، ويملي هذا الوضع علينا استغلال كل ما يتوفر منها، سواء من مياه الانهار او الامطار ،و من المياه الجوفية، بعناية مدروسة.

★ اننا بحاجة الى توحيد المصطلحات الجيولوجية والاسراع باخراج الخرائط الجيولوجية الموحدة للوطن العربية.

★ تحتاج دراسة الظواهر الطبيعية في باطن الارض وعلى سطحها الى نظرة شمولية تجمع بين التخصصات المختلفة.

(المؤتمر الجيولوجي الاردني الثاني ـ عمان ـ ٢٢ نيسان ١٩٨٥).

.....

★ ان التعاون البناء هو احد الاسس والمرتكزات التي تبنى عليها خططنا التنموية المتعاقبة.

★ ان اتاحة الفرصة امام المهندسين العاملين للاطلاع على بعض ما جد في ميادين تخصصهم هو أمر في غاية الاهمية.

★ ان بناء مؤسسات البحث والتطوير هو متطلب اساسي لتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي كما انه عامل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

★ يلاحظ ان قطاع الصناعة في بلادنا لا يكاد يساهم بشيء يذكر من نشاطات البحث والتطوير، ومرد ذلك الى نمط الانتاج، الذي يعتمد على استيراد التكنولوجيا بدون اي محتوى محلي ملموس.

★ انه من المهم ان يتم التخطيط بعناية للتعليم الهندسي، واننا نعتز في هذا البلد بكفاءة ابنائنا وطموحهم وتطلعهم الى مزيد من التحصيل العلمي وما نطمح اليه هو ايجاد توازن بين رغباتهم الفردية وبين الاحتياجات المتوقعة لبلدهم

وللاقطار العربية المجاورة.

★ ان للهندسة الكهربائية الاثرالفعال في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي.

★ سنحاول ايصال الكهرباء لسائر انحاء الريف الاردني في فترة مستقبلية قريبة.

★ اقترح ان تدرس بدقة الفوائد التي يمكن ان تنجم عن ادخال استعمال الحاسبات في مدارسنا ومصانعنا بصورة عامة.

(المؤتمر الهندسي الكهربائي الأردني الدولي الثاني ـ عمان ـ ٢٨ نيسان ١٩٨٥).

.....

★ ان منتدى الفكر العربي قد وضع الانتماء والانماء نصب عينيه.

★ لا بد من ربط أمن الخليج بأمن البحر الاحمر، وتقوية خطوط النقل والتواصل بينهما.

★ ليس من مصلحة قطر، او اقطار عربية بعينها، الانكفاء او الانطواء على النفس واتخاذ موقف اللامبالاة من الفجوة القائمة بين الغنى والفقر في المجتمع الواحد، او في المجتمعات المتقاربة.

★ تفرض علينا وحدة المصير تجانس التفكير وحشداً سريعاً للقوة والامكانات.

(ندوة «دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية» الاجتماع السنوي الثاني للجنة العامة لمنتدى الفكر العربي ـ الرياض ـ ٢٩ نيسان ١٩٨٥).

.....

★ ان التطور الكبير الذي شهده جنوب الاردن خلال السنوات العشر الماضية والاستثمارات الصناعية الكبيرة في هذه المنطقة، والتطور الهائل في منطقة ينبع وشمال غرب المملكة العربية السعودية وربطها بأنابيب لنقل النفط من مصادره في الخليج والعراق الى البحر الاحمر، واستعادة مصر لسيناء والبدء بتنفيذ مشاريع تنموية فاعلة فيها، كل هذا قد زاد من الاهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، مما يوجب علينا المزيد من التنسيق.

(لقاء تنمية اقليم شمال البحر الاحمر ـ العقبة ـ آيار ١٩٨٥).

.....

★ اننا نباهي ـ كمسلمين ـ بنعمة الله علينا ان خلقنا امة وسطا.

★ ان الوسطية لا تعني التوفيق بين المذاهب المختلفة، ولا تعني الضياع بين هذه المذاهب.

★ ان الوسطية مذهب يتصف بالتفتح وعدم التعصب وهذه هي طبيعة الامة الاسلامية.

(المؤتمر السنوي الثالث للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية «مؤسسة آل البيت» عمان ـ آيار ١٩٨٥).

.....

★ لقد كنا دائما طلاب حق ودعاة عدل ومحبة ويسر واعتدال نرى في الوسطية منهجاً صالحاً فيه العلاج النافع لما نواجهه من مشكلات في حياتنا المعاصرة.

★ ان حوار الثقافات والاديان هو السبيل الامثل للبحث عن الذات واكتشاف الهوية واعادة الاعتبار للقيم الانسانية الأصيلة.

(المؤتمر السنوي الرابع للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية «مؤسسة آل البيت» عمان ١٩٨٥/٥/٦).

.....

★ الاردن كان نافذة خير للجزيرة العربية وكان من اقدم الاقطار العربية خارج اطار الجزيرة تعرضا لاشعاعاتها الايمانية والحضارية.

★ اهل الاردن عرب متميزون، فهنا كان الانباط، وهنا كان الغساسنه، ومن هنا مر الرسول صلى الله عليه وسلم.

★ هنا على هذا التراب الطاهر الطهور، وقع اول تصادم بين كتائب الدعوة الجديدة وسراياها وبين الجيش البيزنطي في معركة مؤته.

★ لقد كان الحسين بن علي يؤمن ـ كسليل لبيت العرب الاول ـ ان العرب امة واحدة.

★ ان الثورة العربية الكبرى كانت تمثل ارادة امة تسعى لايجاد درجة رفيعة من التوازن بين الشريعة الاسلامية والواقع المعاش ومطالب المستقبل.

★ عندما قبل المرحوم الملك عبد الله بن الحسين بتلبية نداء ممثلي وزعماء الشعب الفلسطيني بتوحيد الضفتين لم يكن يسعى الى توسيع رقعة مملكته، بل لحماية البقية الباقية من فلسطين.

(المعسكر القومي الاول للشباب العرب ـ جامعة مؤته ـ ١٣ آب ١٩٨٥).

.....

★ اننا هنا نمد يد العون والمساعدة للاخوة المرابطين الثابتين المنزرعين في الارض المحتلة، اذكروا ذلك لاخوانكم الحجاج من كل مكان، ذكروهم بالارض المسلوبة والمسجد المحزون والارامل والثكالى.

(وداع حجاج بيت الله الحرام ـ عمان آب ١٩٨٥).

.....

★ لا بد لأي نظرة متوازنة للتنمية الاقتصادية من المنظور الانساني ان تشمل القضايا الاجتماعية والسياسية وحتى الفلسفية بالأضافة الى الامور الاقتصادية البحته.

★ لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن العامل او البعد الانساني.

★ ان العامل البشري يجب ان يرتقي بطريقة تلائم احتياجات التنمية.

★ ان مواردنا البشرية قد لعبت دوراً هاماً، ليس فقط في تطوير الاردن وانما في بلدان كثيرة من منطقتنا.

★ ان تنميتنا لم تكن من الناحية الاقتصادية المجردة بل كانت تجربة انسانية حقيقية.

★ الفرص مفتوحة امام كل من يرغب بتطوير مهاراته، او البحث عن التطوير الاجتماعي او الوظيفي.

★ ثلث الايدي العاملة الاردنية تساهم في عملية بناء البلدان العربية المجاورة.

★ ان البدان المصدرة لليد العاملة يجب ان تحول هذا الوضع لمنفعتها من خلال رسم سياسات تهدف الى استغلال خبرات مواطنيها في الخارج.

★ ان الاردن بقيادة اخي جلالة الملك الحسين الحكيمة دأب على اعطاء عناية

خاصة لتطوير ادارة اليد العاملة.

★ يعمل ٢٧٠ الف اردني حاليا في وظائف تتطلب خبرات تقنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

★ يوجد في الاردن حاليا حوالي ١٢٥ الف عامل اجنبي يمارسون اعمالا ووظائف شبه فنية ويدوية في الانشاءات والزراعة وغيرها.

★ ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة من ٤,٨٪عام ١٩٧٤ الى ١٥٪ خلال العقد الاخير.

★ ان مؤسسات القطاع الخاص مدعوة للمشاركة في اعداد ووضع مسودات خطط التنمية وطرح القوانين والانظمة المتعلقة بذلك ومن هذه المؤسسات غرفة صناعة عمان.

★ الاردن بلد مجد ثروته الانسان.

★ ان تحسين ظروف الحياة يتطلب من المرء أن لا يكون متسرعاً.

(مؤتمر المائدة المستديرة للشمال والجنوب لبرنامج الامم المتحدة الانمائي استانبول ـ تركيا ـ ٢ ايلول ١٩٨٥).

.....

★ اننا نؤمن بان تحقيق تقنية وطنية متقدمة لا يتم الا من خلال تطوير القدرة والكفاءة الوطنية في المجالات العلميةالمتخصصة.

★ ان اشتراك ممثلين عن العديد من القطاعين العام والخاص يعتبر مؤشراً صحيا، ارى ضرورة الاستمرار في المبادرة اليه في النشاطات العلمية جميعها.

(الندوة الاولى للمسارعات النووية في البحث والتدريب والتطبيقات التكنولوجية عمان ٨-١٤ ايلول ١٩٨٥).

.....

★ ان للقطاع الصناعي دورا اساسيا في البناء الاقتصادي القومي.

★ ان تقدم القطاع الصناعي في اي بلد يساهم في بناء ذلك البلد واستقراره وتعزيز أمنه القومي.

★ تعزز الصناعة، المؤسسة العسكرية وتدعمها.

★ ان تكامل الاهداف بين القطاع العسكري والقطاع الصناعي يتطلب استكشاف سبل التعاون وفرص التنسيق.

★ ان نسبة النمو الاقتصادي الاردني خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٢ بلغت ١١,٥٪ سنويا وهي اعلى نسبة في العالم.

★ ان تصدير خدمات وخبرات ابنائنا للمناطق المجاورة قد يشهد تراجعا نتيجة للظروف الاقتصادية في المنطقة العربية.

★ في مواجهة التحديين العسكري والاقتصادي فان اهم ما لدينا هو الانسان.

★ ان القوات المسلحة تشكل اكبر مستخدم ومنتج للقوى العاملة.

★ اكدت على ضرورة المشاركة العسكرية في التخطيط القومي الشامل.

★ نحن في الوطن العربي لا بد لنا من ان نوجه اهتمامنا للصناعات العسكرية بصورة تضمن لنا المحافظة على امننا القومي.

★ ان السوق العربية هي من أكبر الاسواق المستوردة للسلاح.

★ لا بد من توطين التقنية المستخدمة.

★ علينا وضع تصور واضح واستراتيجية محكمة لتطوير صناعاتنا العسكرية.

★ نحن في الاردن نجد ان هناك عوامل مشجعة لاقامة بعض الصناعات العسكرية.

★ تدل الارقام المتوفرة على ان هناك حوالي ١٥,٠٠٠ مهندس مسجل في الاردن وقد يرتفع هذا الرقم الى ٢٥,٠٠٠ مهندس خلال الاعوام القليلة القادمة.

★ تنفق القوات المسلحة ما يقارب ٥٠ مليون دينار سنويا، ويشكل هذا بحد ذاته مجالا محتملا لقيام صناعة متخصصة.

★ حجم مشتريات الدول العربية من الاسلحة يقدر ببلايين الدولارات سنويا.

★ إننا نأمل ان يتمكن القطاع الصناعي من تحمل مسؤوليته كاملة في هذا المجال بالتعاون مع القوات المسلحة.

★ ان الصلات العسكرية الوثيقة بين قواتنا المسلحة والقوات الشقيقة ستمكن مؤسساتنا الصناعية من المساهمة في سد بعض حاجات الاقطار الشقيقة.

★ تقع على القطاع الصناعي مسؤولية تنظيمية كبيرة للاستفادة من هذه الفرصة الواعدة.

★ على القطاع الصناعي تحسين القدرات الادارية وتطعيمها بأساليب الادارة العلمية الحديثة وايلاء البحث والتطوير اهتماما كبيراً.

★ من المؤمل ان تساهم المؤسسات الائتمانية التنموية في دعم عملية التصنيع العسكري سواء كان ذلك بالمساهمة المباشرة او عن طريق التمويل.

★ عند البحث في اقامة اي صناعة دفاعية، يجب ان تتقرر طبيعة ربطها بالقطاع العسكري او المدني حسب معايير واضحة.

(ندوة آفاق التعاون العسكري الصناعي ـ عمان ـ ١٢ تشرين اول ـ ١٩٨٥).

.....

★ من المهم لأي ضابط فهم المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتأثيرها المباشر على الامن القومي.

★ لقد اعتمد الاردن منذ عام ١٩٧٣ ثلاث خطط تنموية وقد نجحت هذه الخطط في تحقيق معدلات نمو اقتصادي شهدت لها الاوساط الدولية.

★ بلغ معدل الدخل الفردي حوالي ٧٢٦ دينار في عام ١٩٨٤.

★ يستورد الاردن حوالي ٢٣٪ من مجموع مستورداته ويصدر حوالي ٥٠٪ من مجموع صادراته الى الدول العربية النفطية.

★ الاستقرار والامن في منطقة الشرق الاوسط مرتبطان بالاستقرار في منطقة الخليج العربي.

★ الثروة البترولية العربية اصبحت قريبة جداً من الاقليم الجنوبي في الاردن، والذي تتركز فيه حوالي ٤٠٪ من استثماراتنا الانمائية.

★ يجب ان نعمل على تحويل الاردن الى مركز تميز يمثل قاعدة علمية وتقنية متقدمة تعمل على تقديم خدمات الصيانة المتقدمة واعمال البحث والتطوير.

★ المطلوب خلال الخطط القادمة التركيز على مناطق الزراعة البعلية بصورة عامة وعلى انتاج الحبوب واللحوم الحمراء بصورة خاصة.

★ بلغت صادراتنا من الخضار والفواكه حوالي ٢٧ مليون دينار في عام ١٩٨٤ بينما بلغت مستورداتنا الغذائية حوالي ١٨٤ مليون دينار في نفس العام.

★ لا يمكن ضمان استمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي بدون توفر مصادر كافيه من المياه.

★ بسبب ظروف المنطقة لا يستغل الاردن اكثر من ٢٠٪ من حصته المقررة من مياه حوض الاردن.

★ ان الخلل في توزيع السكان والفعاليات الاقتصادية والخدمات له انعكاسات امنية واقتصادية واجتماعية.

★ نهدف الى توزيع الخدمات ومكاسب التنمية على سائر المحافظات.

(الكلية العسكرية الملكية ـ عمان ٢٠ تشرين اول ١٩٨٥).

.....

★ كان الاردن منذ القدم ملتقى الحضارات والامم والشعوب.

★ استمر الاردن في تاريخه الحديث في القيام بدور فعال لتحقيق المزيد من التعاون الدولي.

★ ما زالت قرارات الامم المتحدة تشكل التعبير الفعال للضمير العالمي الجماعي.

★ الاردن مستمر في السعي لتحقيق الحل السلمي الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

★ بفعل سياستنا الوسطية المتزنة حقق الانسان والمجتمع الاردني تقدماً وتطوراً اجتماعياً واقتصاديا قلما نجد له نظيراً بين شعوب العالم النامي.

(الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة عمان ـ ٢٤ تشرين اول ١٩٨٥).

.....

★ يجب العمل على ايجاد توازن معقول بين دراسة المواضيع العلمية والهندسية على المستوى الدولي.

★ لا بد من التخطيط على المستوى القومي لتنمية وابتداع التقنيات المحلية الملائمة.

★ يجب التأكد من ملاءمة برامج التعليم الهندسي للاحتياجات المحلية.

★ تخصصات الفنيين لا تلاقي الاقبال المنشود، مما يشكل عائقاً للتنمية التقنية.

★ جاء انشاء الجمعية العلمية الملكية كمؤسسة ابحاث تطبيقية استجابة لحاجة ملموسة.

(ندوة التعليم الهندسي والتكنولوجيات الملائمة عمان - ٢٦/ تشرين اول ١٩٨٥).

.....

★ التركيب الحالي لهيكل الصناعة العربية تهيمن عليه الصناعات التحويلية والاستخراجية التي لا يمكن الاعتماد عليها الى ما لا نهاية في جهود التنمية الاقتصادية.

★ يجب التركيز على التنمية الصناعية الشاملة والصناعات الاساسية.

★ ما زال المجال فسيحاً لمزيد من العمل العربي المشترك في التنمية الصناعية، كرد على التحديات، وللتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

★ شارك الاردن في العديد من المشروعات الثنائية بالتعاون مع الدول العربية.

★ ساهم الاردن على المستوى الجماعي في عدة شركات صناعية عربية.

★ نحن في الوطن العربي نستورد سنوياً عشرات البلايين من الدولارات من المنتجات الصناعية التي تتضمن مدخلات تقنية عالية.

★ ما يتم توطينه من التقنية في عمليات الاستيراد والتصنيع والبناء ما زالت بنسبة متدنية.

★ ان تنفيذ دراسات الجدوى للمشاريع العربية المشتركة هو فرصة مواتيه لنقل التقنية المتقدمة للمؤسسات وبيوت الخبرة العربية.

★ ان بناء قطاع صناعي قوي في الاراضي العربية المحتلة هو ركن اساسي.
(افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية عمان ٣٠ ـ تشرين اول ١٩٨٥).

.....

★ اهم ما تتزودون به هنا هو القدرة على التحليل الدقيق للمعطيات والتحديات.

★ يجب التركيز على سبل مواجهة التحديات المتعلقة بمنطقة البحر الاحمر وصلتها بالامن العربي وبخاصة بالنسبة للاردن.

★ ان لخليج العقبة اهمية استراتيجية اذ انه يتاخم منطقة ساخنة.

★ ان طريق قناة السويس/ البحر الاحمر تختصر مسافات الشحن بصورة كبيرة بين دول المنطقة والعديد من جهات العالم.

★ لم تغفل القوتان العظميان الاهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة.

★ يلاحظ ان الدولتين العظميين تربطان في تخطيطهما الاستراتيجي بين منطقة البحر الاحمر وبين منطقة الخليج العربي.

★ ان عدم الاستقرار الداخلي والنزاعات والمشاكل الاقتصادية لدول المنطقة يدعو الى مزيد من التدخل الاجنبي ويؤثر على امن المنطقة.

★ اظهرت الخطة الصهيونية للشرق الاوسط بصورة جلية تصميم العناصر المتطرفة في اسرائيل على تدبير واختلاق النزاعات الداخلية في البلاد العربية كلها وفي تركيا وايران والباكستان بهدف جعل اسرائيل الدولة المسيطرة في هذه المنطقة بأكملها.

★ ان قوات التدخل السريع السوفياتية تصل الى ٢٨ فرقة مقابل خمس فرق فقط في قوات التدخل السريع الامريكية.

★ ركزت خطط التنمية السعودية على بناء هيكل البنية التحتية في هذه المنطقة الهامة التي يسكنها حوالي ٦٠٪من سكان البلد الشقيق.

★ حرب الخليج زادت من اهمية منطقة البحر الاحمر كبديل يمكن استعماله لشحن النفط.

★ ان اقامة مشاريع صناعة كبيرة ومد أنابيب النفط العربية في هذه المنطقة يوفر لاسرائيل فرصاً جديدة بواسطة التهديد البحري والجوي لتمارس اساليب ضغط على الدول العربية في منطقة البحر الاحمر.

★ اننا في الاردن نعتبر انفسنا حاجزاً بين الاطماع الاسرائيلية والثروات العربية.

★ على الدول العربية في منطقة البحر الاحمر تعزيز التعاون المشترك فيما بينها لاستغلال مصادر البحر الاحمر.

★ تتطلب المصلحة العربية العليا ابقاء هذه المنطقة بعيداً عن النزاعات الدولية وتنافس القوى العظمى.

★ ان الأمن العربي الشامل يعتمد بصورة جوهرية على الأمن العربي في منطقة البحر الاحمر.

★ ندعو لاقامة مشاريع مشتركة تخدم الاقطار العربية في المنطقة وبخاصة مع السعودية ومصر.

(دورة كلية القيادة والاركان الملكية الاردنية السادسة والعشرين عمان ـ ٩ تشرين ثاني ١٩٨٥).

.....

★ في العصور الذهبية للحضارة العربية والاسلامية تمكن اجدادنا من السيطرة على الصحراء عبر اكتشافاتهم ودراساتهم واستغلالهم الرشيد لمصادرها الطبيعية..

★ تسارع التصحر يبعث على القلق ويعتبر كارثة ذات ابعاد انسانية متناهية تهدد ما يزيد على المائتين وثلاثين مليونا من البشر.

★ لقد اتجهت الجهود نحو معالجة آثار التصحر بأكثر مما اتجهت نحو ازالة اسبابه.

★ يشكل تدمير الغابات في المناطق القاحلة احد الاسباب الرئيسية للتصحر.

★ ان هناك دوراً رئيسياً مطلوبا من المجتمع الدولي الذي عليه ان يدرك الاهمية القصوى لتقديم العون السليم في الوقت المناسب.

★ هناك حاجة ملحة للبحوث العلمية الرامية الى تطوير تقنيات جديدة يمكن استعمالها في ادارة المناطق القاحلة والجافة.

★ ان انجع السبل لمقاومة التصحر تكمن في عملية تنموية ذاتية التجديد.

★ لا بد لجذور التنمية ان تكون متأصلة في التراث والمجتمع والسياسة المحلية.

(الندوة الدولية حول التصحر في الاراضي القاحلة، الخرطوم ـ السودان ١٧ تشرين ثاني ١٩٨٥).

.....

كلمة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في افتتاح
المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام

عمان ١٦ آذار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيُّها العلماءُ الأجلاءُ،

أيُّها الاخوةُ والاخواتْ،

يسعدني أن أُحييكم أطيب تحية، وأن أُرحّب بكم أجمل ترحيب، في حمى جامعتكم الاردنية، لنواصل معاً المسيرة العلمية التي بدأتها هذه الجامعة في عقد مؤتمرات لتاريخ بلاد الشام، اتجهت بها إلى أن تكون دولية ليلتقي في رحابها علماء محققون منصفون من مختلف بقاع الأرض، فتتضافر جهودهم على تجلية جوانب هذا التاريخ، الذي هو جزء من التاريخ الإنساني العالمي، والذي لا تستقيم معرفة صحيحة بتاريخ العالم بغير عرض تاريخ هذا الركن الأساسي من دنيانا، عرضاً موضوعياً بعيداً عن الهوى وعن التعصب، يقوم على بيان النسيج المتلاحم للحياة من جوانبها المختلفة، وربط الأحداث محلياً وعالمياً ربطاً يوضّح المقدمات ويرتّب عليها النتائج، ويقدم الأسباب ويبني عليها المسببات.

ثم اتجهت الجامعة بهذه المؤتمرات إلى أن تكون مؤتمرات مشتركة بين الجامعات في الأردن والجامعات في سائر بلاد الشام، تأدية لحق الأمانة العلمية، ووفاء بالواجب الملقى على عاتق هيئات التدريس في جامعاتنا.

ثم اتجهت الجامعة إلى تفريغ الاجتماعات لمزيد من التخصص في الدراسة المتعمقة، فأخذت تعقد بين دورتي كل مؤتمر ندوات ذات موضوعات محدَّدة لحقب زمنية ضيقة، ثم يأتي المؤتمر تتويجاً لما عقد قبله من ندوات، شاملاً لموضوعاتها، جامعاً لبحوثها، موضحاً لنتائجها.

وهذه هي الندوة الثانية من ندوات المؤتمر الرابع يلتقي عليها هذا النفر الكريم من علمائنا العرب ومن زملائهم العلماء الذين وفدوا علينا من اقطار متباعدة، تكلفوا

مشقة السفر ليؤدّوا رسالتهم العلمية، إيماناً منهم بوحدة التاريخ الانساني، وبتفاعل اسبابه ونتائجه، وترابط احداثه تأثراً وتاثيراً.

أيّها العلماء الأجلاء،

أيّها الأخوة والأخوات،

إننا ـ ونحن نجتمع في هذا اللقاء العلمي ـ لنستلهم ما استلهمه السلف الصالح من معاني قوله تعالى: ﴿سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله﴾[1]، وما أدركوه بعين بصيرتهم من قيمة هذه الأرض المباركة في شمالهم، وما فيها من تركيب سكاني يجعلها إمتداداً للجزيرة العربية، ومكملة لحدود أمنها، وما تقتضيه طبيعة الأُمور من تمام الاتصال بين هذا الامتداد في الشمال وبين المهد.. بين الاصل.. بين الأرض الأم، جمعاً لصلات الرحم، وتحقيقاً لروابط التاريخ.

لقد أدركت القيادة المؤمنة العلاقة بين مهد النبوة وبلاد الشام، فانساح كبار صحابة رسول الله ﷺ في أغوار هذه البلاد وعلى بطاحها: بدءاً بزيد بن حارثة، وجعفر بن أبي طالب، وعبدالله بن رواحة، واستمراراً مع أمين هذه الأمة أبي عبيدة عامر بن الجراح، وعالمها معاذ بن جبل، وقادتها العظماء: خالد بن الوليد، وشرحبيل بن حسنة، وعمرو بن العاص، وعشرات غيرهم، ومعهم ألوف من المؤمنين الذي روت دماؤهم ثرى هذه البلاد، لتكون بطولاتهم لنا في احلك الاوقات نوراً، وفيما نستشرف من الايام نبراسا. وإن فروع هذه الدوحة المباركة من آل هاشم ما زالوا يرفعون الراية ويواصلون المسيرة، إلى أن تطهَّر هذه البلاد مما أصابها من دنس، وتعود اليها قدسيتها التي وصفها بها الله عز وجل.

أيها العلماء الاجلاء،

باسم الله وعلى بركته أفتتح أعمال ندوتكم، وأسأله تعالى أن يوفقكم فيما أنتم مقبلون عليه، وأن يبارك جهودكم في سبيل الخير والحق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) سورة الإسراء، آية رقم ١

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

مؤتمر السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي

عمان

١٧ آذار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيُّها الأخوة الكرام،

يسرني أن اشارككم في افتتاح مؤتمر السياسات السكانية والتنمية في الوطن العربي، وأن أنقل اليكم تحيات حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين وأطيب تمنياته لمؤتمركم الهام هذا بالنجاح في أعماله. وأود أن أُرحب بالوفود المشاركة في هذا المؤتمر من الدول العربية الشقيقة، ومن المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بقضايا السكان والتنمية، ومن الجمعيات والهيئات الأهلية العربية.

إن لقاءكم هذا يأتي كخطوة جديدة إلى الأمام، بعد سلسلة من الاجتماعات العربية والدولية التي بحثت في مختلف القضايا السكانية وعلاقتها بعملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويأتي في وقت مناسب لتدارس السبل الكفيلة بوضع سياسات سكانية مدروسة تستهدف تحقيق الحياة الكريمة للإنسان بسائر أبعادها ـ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ومما يميز هذا الاجتماع عما سبقه هو أنه يجمع بين ممثلين من القطاعين الحكومي والأهلي، بالاضافة إلى خبراء متخصصين في موضوع السكان والتنمية. وكما نعلم جميعاً، فإن حجم التحديات التي تواجه الدول النامية هو أكبر بكثير من أن يتمكن القطاع الحكومي وحده من معالجتها. ويمكن للجهود الشعبية أن تكون عاملاً فعالاً ومكملاً للجهود الحكومية في التنمية الأُسرية والوطنية، إذا ما أُحسن تنظيمها وعُملت بصورة منسقة مع الجهات الرسمية.

ويمثل مؤتمركم هذا فرصة طيبة لمراجعة ما تم تحقيقه في المؤتمرات السكانية الهامة التي شاركنا فيها خلال الفترة القريبة الماضية، خاصة المؤتمر العالمي للسكان في بخارست عام ١٩٧٤، ومؤتمر عمّان في ربيع عام ١٩٨٤، والمؤتمر الدولي للسكان في آب ١٩٨٤. ومن حقنا أن نسأل ما الذي أوصينا به وطمحنا إلى تحقيقه في تلك

المؤتمرات، وما الذي انجزناه من ذلك؟ وماذا تعلمنا خلال الفترة الماضية؟ وانني متيقن من أن خبرتكم العملية حول أنسب الطرق والمناهج التطبيقية لحل المشاكل السكانية والتحديات التنموية ستكون ذات فائدة كبيرة تساعدنا في التوصل إلى حلول عملية لما نواجهه من مشاكل سكانية. ومن ناحية أخرى فإن لمؤتمركم هذا ميزة بارزة تتمثل في أنه يركز على السياسات السكانية وأهميتها في التخطيط الانمائي الشامل، فهو ليس مؤتمراً سكانياً عاماً، ويوفر هذا التركيز في نظري فرصة لبحث السياسات السكانية بتعمق نحتاج جميعاً اليه في هذه المرحلة من تطورنا الاقتصادي.

أيُّها الاخوة،

لقد أدرك الاردن أهمية المسألة السكانية وآثارها على الاستقرار الفردي والأسري والقومي. وانطلاقاً من نصوص ميثاق العمل الاقتصادي القومي، الصادر عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان عام ١٩٨٠، والذي عبَّر فيه الملوك والرؤساء العرب عن ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وهدفها، والتزاماً بقول جلالة الملك الحسين بأن الإنسان هو أغلى ما نملك،: حرص الاردن منذ البداية على ايلاء هذه المسألة الأهمية اللائقة بها، وسعى إلى بحث قضايا السكان والتنمية لامتنا العربية في إطار الدراسة العلمية الموضوعية، وإلى تبادل الخبرات والتجارب مع أشقائنا وأصدقائنا، وإلى التنسيق والعمل على تحقيق سياسة سكانية متكاملة على المستوى القومي تصلح أن تكون إطاراً لسياسات قطرية. وستمكن مثل هذه السياسة الأقطار العربية من العمل بطريقة واضحة ومنسقة نحو توفير الحاجات الأساسية للمواطن في العمل والصحة والاسكان والتعليم والغذاء والملبس، بالإضافة إلى توفير مختلف عناصر الحياة المستقرة الكريمة للانسان وللاسرة العربية.

وفي مثل هذا الوقت من العام الماضي، وفي افتتاح المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، قلت ما أود تأكيده الآن وهو أن العلاقة بين التنمية والسكان علاقة جوهرية تتعدى الصيغ النظرية المبسطة، وهي أقوى من أي علاقة بين التنمية والمصادر الأخرى. فالسكان هم عماد التنمية والمحرك الأول لها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الحاجة باتت ملحة وأساسية إلى توفير المعلومات والمؤشرات التفصيلية

والتحليلية للسكان، من حيث الحجم والنمو والتركيب بمختلف مظاهره وأنواعه، والتوزيع الجغرافي وحركة السكان وتغيرهم عبر الزمن، من أجل تحقيق مستوى أكثر دقة وقرباً من الحقيقة في عمليات التخطيط للتنمية، وتلبية احتياجات المواطنين وتحسين نوعية الحياة بصورة متوازنة وعادلة على الأصعدة الاقليمية والجغرافية والقطاعية والسكانية، وكذلك من أجل رفع مستوى ودرجة الثقة بالنفس عند اتخاذ القرارات، والاختيار بين البدائل المتاحة من المشاريع والبرامج الانمائية.

لقد أدركنا في الاردن هذه الحقيقة من خلال تجربتنا في التخطيط، حيث اتضح لنا عند إعداد وتنفيذ الخطة الخمسية الحالية (١٩٨١-١٩٨٥) والخطة السابقة لها أن هناك نقصاً واضحاً في الدراسات السكانية التحليلية التي تبين طبيعة العلاقات والتأثير المتبادل بين العوامل السكانية والتنمية. فلم تعد الأرقام والمؤشرات الاحصائية العامة كافية لمتطلبات المستوى المرغوب من التخطيط الانمائي. إن معرفة أسباب واتجاهات أبعاد الظواهر السكانية هي أمر أساسي لوضع السياسة السكانية المناسبة، والتي تشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية التنمية الوطنية. وقد لاحظنا خلال تقييم خطط التنمية الاردنية الأخيرة وجود بعض التكرار بين أهداف عدد من المشاريع والبرامج السكانية، وأحياناً بعض التعارض فيها.

أيّها الأخوة،

إننا في الاردن نولي اهتماماً متزايداً بالبرامج السكانية ونثمن دور العامل السكاني في التنمية الشاملة. ففي السنوات الأخيرة، تزايدت العناية بالقضايا السكانية، وبُذل الجهد المتواصل لتطوير وتنظيم سوق العمل والمغتربين، وشؤون المرأة والطفولة والشباب، والتخطيط التعليمي والتخطيط العائلي، وقضايا الهجرة الداخلية، والتنمية الريفية، وغيرها من الموضوعات التي تشكل الأبعادُ الديمغرافية محورها الأساسي.

وأود هنا أن أُشير إلى تجربة الاردن في إنشاء لجنة وطنية للسكان تضم ممثلين من أعلى المستويات الادارية ومتخذي القرار في المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بالقضايا السكانية. وقد أسهمت هذه اللجنة في تقديم الحلول لكثير من المشكلات، وتجاوز معظم الصعوبات المتصلة بالتنسيق، وتحديد الأولويات والبرامج السكانية. وفي

ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا السكانية، فإني أعتقد أنه من المناسب أن تضم اللجنة الوطنية للسكان اختصاصيين وأصحاب كفاية وخبرة في الدراسات السكانية، وأن تأخذ صفة الاستمرارية والصيغة المؤسسية، حتى تضطلع بالمسؤوليات الجسيمة والمهام المطلوبة منها في المرحلة المقبلة. ومن أهم هذه المسؤوليات ضمان توفير المعلومات السكانية، وإعداد بدائل من الأنماط السكانية، ووضعها أمام متخذي القرار لاختيار الأنسب منها لوضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة والاقليمية والقطاعية. كذلك يؤمل من هذه اللجنة، بعد تطوير تنظيمها وعملها، أن تقوم بتنسيق الجهود في مجال تنفيذ وتقييم البرامج السكانية وتحديد الاحتياجات الوطنية من البيانات والبحوث والدراسات السكانية.

أيّها الأخوة،

سأترك لكم مهمة استعراض الواقع السكاني في الدول العربية كما تبينه الأرقام والمؤشرات الديموغرافية، فانتم الخبراء والمتخصصون بهذا النوع الهام من المعرفة. ولكنني أرغب في الاشارة إلى أهم المشكلات السكانية التي باتت آثارها السلبية تنعكس على حياتنا اليومية واقتصاد بلادنا واستقرار وأمن مجتمعاتنا.

لقد أصبح ارتفاع معدلات النمو السكاني وتسارعه في بلادنا العربية من أبرز التحديات التي تواجه التنمية فيها. فأعباء الاعالة الحالية تفوق قدرة القوى العاملة وتؤثر على مستوى معيشة الاسرة وعلى مستويات الادخار والاستثمار الوطني. وما زالت معظم المجتمعات العربية تعاني من تفاقم الهجرة الداخلية وارتفاع معدلات التحضر وازدحام المدن، في الوقت الذي تراجعت فيه الزراعة وأصبحت أسواق العمل في المدن غير قادرة على استيعاب الأيدي العاملة الوافدة اليها بكثرة من الأرياف.

وتعاني معظم مجتمعاتنا العربية من مشكلات اجتماعية أساسية، على رأسها مشكلة الأمية، اذ يقدَّر بأن أكثر من ٤٢ بالمئة من سكان العالم العربي الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٤٥ سنة هم أُميون.

كذلك ما زالت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة، حتى في الدول العربية التي

حققت تقدماً صحياً مرموقاً في العقدين الماضيين. وما زال هناك جدال حول علاقة هذا الوضع بارتفاع معدلات الانجاب وتقارب الولادات، بالرغم من توفر العديد من الدراسات في الوطن العربي وسائر أنحاء العالم التي تبين هذه العلاقة.

ومشكلة اخرى تتعلق بتنظيم وإدارة حركة انتقال الأيدي العاملة بين الدول العربية. وبالرغم من أننا قد طرحنا اقتراحا محدداً حول ذلك في اجتماعات سابقة، فما زال هذا الاقتراح بحاجة إلى ترجمة فعلية في صورة سياسات وقرارات واتفاقيات محددة بين الدول العربية من جهة وبينها وبين الدول الأخرى من جهة ثانية.

أيُّها الأخوة،

عندما نتحدث عن أهمية دور الشباب في التنمية وضرورة وجود استراتيجية قطرية في إطار استراتيجية شبابية عربية، وعن أهمية إدماج المرأة العربية في التنمية ووضع الاستراتيجيات للنهوض بها، وعن العناية بالطفولة وتخطيط الموارد البشرية، فإننا نقوم بذلك في غياب الإطار العام الذي يعالج هذه المشكلات وينظم العمل في القطاعات السكانية لصالح تنمية الانسان والاسرة والمجتمع في وطننا العربي.

ولا شك أن هذا الإطار العام هو ما نعنيه بالسياسة السكانية بكل علاقاتها بالعناصر والخطط الانمائية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

أيُّها الأخوة،

إن أخطر تحدٍ سكاني يواجه امتنا العربية اليوم يجسده الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، ومحاولاته المستمرة للضم التدريجي لهذه المناطق، واقتلاع الأهالي من جذورهم وتعريضهم لمختلف أنواع الممارسات اللاانسانية، وانتهاك حقوقهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم. وإذا ما دققنا في سياسات العدو الاسرائيلي، وجدنا أنه يحاول بشتى الوسائل تفكيك الروابط بين الانسان وأرضه بمصادرتها وفرض القيود على استعمالها، وزعزعة الهيكل الاقتصادي، وتقليل فرص العمل فيه، بحيث تصبح نسبة كبيرة من القوى العاملة معتمدة على الاقتصاد الإسرائيلي نفسه لتوفير فرص العمل لها. وتولد هذه الممارسات ضغوطاً

كبيرة على السكان العرب للهجرة خارج الأراضي العربية المحتلة بحثاً عن فرص العمل. وهذا ما يتوافق مع السياسة الاسرائيلية لتفريغ الأرض من سكانها ومحو هويتها العربية وملئها بالمستعمرات والمستوطنين الاسرائيليين.

واني لآمل من مؤتمركم هذا البحث في مختلف أوجه هذه الممارسات واقتراح سياسات واجراءات سكانية ممكنة لدعم صمود الأهالي في الارض المحتلة.

أيّها الأخوة،

في ختام كلمتي أُكرر ترحيبي بكم وأتمنى لمؤتمركم النجاح وأدعو الله تعالى أن يكلل جهودكم ومداولاتكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محاضرة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في افتتاح
الموسم الثقافي لجامعة مؤته
الكرك/ مؤته
٢٤ آذار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أيُّها الأخوة،

أشعر اليوم، وأنا معكم في جامعة مؤته، بالسعادة الغامرة لأنني أرى الحلم وقد تحقق.. هذا الصرح وقد تعالت أركانه. انتهت مرحلة شاقة وتبدأ مهمة أشق وأصعب، تحتاج إلى تضافر جهود كل منا لتحقيق أهداف الجامعة الرائدة في هذه المنطقة من العالم. إنني في الوقت الذي أُثني فيه على جهود العاملين المخلصين، الذين أسهموا في مراحل إنشاء الجامعة لأتمنى عليهم بذل المزيد .من الجهد لتحقيق ما نصبو اليه جميعاً.

أيُّها الأخوة،

يحق لكم أن تعتزّوا جميعاً بأنكم هنا في مؤتة، وكما قال رسول الله ﷺ دفاعاً عن رجال مؤتة حينما عادوا إلى المدينة ونعتهم المسلمون بالفرّار: «لا بل بالكرّار»، وانتم الكرار بعون الله.

إنكم هنا في موقع الغزوة الحاسمة في تاريخ الإسلام، والتي أدرك رسول الله ﷺ اهميتها وخطرها، فاختار لها ثلاثة من رهبان الليل وفرسان النهار.. ثلاثة من الذين باعوا الله أنفسهم، فل يعد لهم مطمع ولا أمنية إلا في استشهاد عظيم يصافحون إثره رضوان الله تعالى. ولكأنما كان رسول الله ﷺ يقرأ غيب المعركة المقبلة، فنصب على الجيش ثلاثة امراء: زيد، فجعفر، فابن رواحة.. فقد لقوا جميعاً ربّهم وفق ذلك الترتيب. ولم يكد المسلمون يطالعون جيش الروم حتى أذهلهم العدد الذي لم يكن لهم في حساب. ولكنهم اقدموا ولم يبالوا، وأمامهم قائدهم زيد مقتحماً رماح العدو ونباله وسيوفه. لم يكن زيد يرى حواليه رمال البلقاء ولا جيوش

الروم، بل روابي الجنة. وعانق زيد مصيره وأطمأنت روحه الطاهرة وهي تبصر ثاني الأمراء (جعفرا) يندفع كالسهم صوب الراية ليسلمها.. ثم مضى يقاتل بها في إقدام خارق.. إقدام رجل يبحث لا عن النصر، بل عن الشهادة. وتكاثر عليه وحوله الأعداء، وأدرك مقاتلوا الروم مقدرة هذا الرجل الذي يقاتل وكأنه جيش لجب.. وأحاطوا به في إصرار مجنون على قتله.. وحوصر بهم حصاراً لا منفذ فيه لنجاة.. وضربوا بالسيوف يمينه، وقبل أن تسقط الراية منها على الأرض، تلقاها بشماله. وضربوها بالسيوف يمينه، وقبل أن تسقط الراية منها على الأرض، تلقاها بشماله. وضربوها هي الأخرى، فاحتضن الراية بعضدية.

وحين تكومت جثته الطاهرة، كانت سارية الراية مغروسة بين عضدي جثمانه، ونادت خفقاتها عبدالله بن رواحة، فشق الصفوف كالسهم نحوها، وأخذها في قوة.. وانطلق يعصف بالروم عصفاً، حتى دقت ساعة الرحيل معلنة بدء مسيرته إلى الله، فصعد شهيداً.

أيّها الأخوة،

لقد كانت معركة مؤته معركة قادة، ملحمة بطولية وغرة في جبين التاريخ العربي. ولقد طبق هؤلاء القادة الأفذاذ في ذلك الزمن ما تدرسه المعاهد والكليات العسكرية اليوم (مبدأ القادة في الأمام). ولعله ليس من قبيل المصادفة أن تقام على سهل مؤته، موقع معركة القادة، جامعة مؤته، لتعني بإعداد القادة في كل المجالات في أردننا الغالي.

إن مسيرة الخير التي بدأت من بيت النبوة في مكة، ومهجر الدعوة في المدينة، وبشارة الفتح والتطهير للكعبة، ثم ظهرت من تبوك، ومرت على مؤتـة، وأثمرت في القادسية واليرموك، وانتهى بها المطاف حول بيت المقدس، ما زالت تدفع بالركب للحفاظ على مسيرة الخير. فكانت نهضة الحسين بن علي وخطوات أبنائه، لتنتهي ثابتة خفاقة في يد عبدالله، يغرس الراية الهاشمية في يد الحسين، ليحملها بأمانة وصدق واخلاص، مستنيراً بهدى جده محمد ﷺ.

هذا الأردن حامل الراية ووريث المسيرة.. هذا البلد الذي آمن دوماً بوحدة الأمة العربية، وذلك امتداداً لمفهوم ومسيرة الثورة العربية الكبرى، التي قامت من أجل استقلال العرب وتوحيد كلمتهم وجمع شملهم.

وعلى الرغم من أن قضايا الاستقلال والسياسة والحرب كانت الشغل الشاغل لجلالة المغفور له الحسين بن علي، إلا أنه لم يألو جهداً في بناء المؤسسات الثقافية لتنمية الإنسان. ولقد سعى جلالته إلى بناء دولة الاستقلال بعد أن حصل على استقلال الدولة.

ومن هنا كان توجه جلالته نحو إعداد الكوادر البشرية من خلال إنشاء العديد من المدارس، بلغ عددها في الحجاز وحدها عشرين مدرسة ضمت ٣٧٥٧ طالباً. ولم ينس جلالته شرق الاردن، فأسس مدارس في كل من العقبة والشوبك والطفيلة.

ولم يكن اهتمام جلالته مقتصراً على التجمعات السكانية الكبيرة، بل أنشأ مدارس في القرى بلغ عددها ٥٤ مدرسة، وعدداً لا باس به من الكتاتيب. وتم إنشاء مدرسة زراعية اشتملت على دراسات في الحساب والهندسة والجغرافيا واللغات، بجانب المواضيع الزراعية.

هذا ولم يغب عن بال جلالته أهمية الإعداد العسكري وفق أحدث العلوم العسكرية في حينه، فتم إنشاء وتأسيس المدرسة العسكرية سنة ١٩١٦-١٩١٧. ولعلها لا تكون مفاجأة لأي منكم إذا ما ذكرنا في هذا المجال بأنه تم تخريج طيارين في عام ١٩٢٠، وفي وقت كان علم الطيران مقتصراً على دول متقدمة معدودة.

وعملت الثورة العربية الكبرى بمفاهيمها الشمولية، لا على اندماج الجماعات العربية المختلفة في شعب واحد فحسب، بل عملت على تقديم أول تجربة ديمقراطية حقيقية في كل من سوريا والعراق، والأردن فيما بعد.. هذه التجربة التي يمكن الاستفادة منها في تطلعاتنا نحو الحياة الأفضل.

وإن أكثر ما يليق بالمجتمع المؤهل هو نهضة العلم الذي ينفع الناس، ويمكث في

الأرض. والجامعات تكون عادة نبراس العلم وهادية الطريق نحو الأفضل والأحسن. وأملي دوماً أن تكون جامعاتنا الأردنية الرائدة في توسيع أبواب العلم، وتعميق جذوره، وترسيخ مفاهيمه الفاضلة في المجتمع.

ونحن في الأردن نواجه التحديات أبدا. والعمق الذي نستند اليه في المواجهة هو حضارة متصلة بأفكار ومبادىء ما تزال حية في الأذهان وماثلة في العمل والتطبيق الناجح اليوم. إن الفكر الهاشمي، بما يتميز به من صفات التسامح وتقييم الأمور من منظار مشترك، وليس من وجهة نظر واحدة، والأبتعاد عن التطرف في اتخاذ المواقف، والانفتاح في التعامل والمعاملة، إن هذا الفكر يتسع ويستوعب مشاكل وأحداث هذا العصر، التي تتميز بتشعبها وتداخلها. وهذا النهج صعب لأنه يحتاج الى قدر كبير من الأصالة والروية والحكمة والصبر والزهد في تحقيق المكاسب السريعة.

ولهذا الزمن الذي نحياه تحدياته وصعوباته. فالإحتلال الاسرائيلي يفرض واقعاً متقلباً ومعقداً في المنطقة، كان قدر الأردن أن يتحمل العبء الأكبر من آثاره. فكان لا بد له من أن يتزود بكل الوسائل التي تمكنه من الثبات والاستقرار، وعليه أن يكون دائم الاستعداد على خط المواجهة الأول عن أمته العربية. وهذا يعني الأهتمام بقواته المسلحة، إعداداً وتدريباً وتسليحا. وهذا بحد ذاته تحد ضخم يواجه الأردن.

وثاني هذه التحديات التي تواجه الأردن هي التحديات الإقتصادية. فالظروف الإقتصادية الدولية فرضت على الدول النامية ضغوطا هائلة لم ينج منها الأردن.

وبحكم الظروف المتسارعة في التغير والتجدد، تصبح الرؤيا الواضحة والقدرة على استشراق المستقبل مهمة شاقة تتطلب عقلاً نيراً وحكمة متميزة وموقفا معتدلا متزنا.

إن مفهوم الاستثمار في رأس المال البشرى، وتنمية الموارد الانسانية، يعني عندنا تربية الفرد وتنشئته وتعليمة حتى يكون المواطن الصالح المفكر، القادر على

التكيف مع الظروف من غير أن يتنازل عن مبادئه الواضحة الموروثة والجانب الآخر للاستثمار البشري هو في إعداد المواطن ليكون قادراً على العمل بإتقان في مهنة أو كفاءة يحتاج اليها الوطن.

إن نظام التعليم عندنا يجب أن يتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف مع حاجات الأردن من الكفاءات ومن العقول المؤمنة بمستقبل الأردن.

وباستعراض لإحصائيات التعليم في الأردن، يكتشف الباحث حقائق قد لا يكون مظهرها البراق أحسن ما فيها. فثلث سكان الأردن يتعلمون في المدارس. وبالمقاييس الكمية، يظل هذا الرقم مدعاة للأفتخار والاعتزاز. ولكن يبقى التحدي في التوصل الى ذلك المزيج المنشود من التعليم الاكاديمي والمهني، الذي يفي بمتطلبات المجتمع وسوق العمل المحلي والاقليمي، وبطموحات ورغبات وقدرات شبابنا من الأجيال الصاعدة.

إن مجتمعنا الأردني يعاني من خلل في مفهوم التعليم، فمفهوم الآباء والأبناء للثقافة والمنزلة الاجتماعية ما زال مرتبطاً بقناعة الحصول على الشهادة الجامعية، وما دون ذلك فهو خارج عن هذا المفهوم. إن بقاء القناعة بهذا المفهوم يعني أننا ما زلنا تحت وطأة أفكار، ربما كانت مناسبة في الماضي ولم تعد كذلك اليوم، كذلك يعني من ناحية مادية بقاء التزام الدولة بعبء إنفاق متزايد في اتجاهات لا يريدها المجتمع.

أمّا فيما يتعلق بشبابنا والقيم التي يحملونها، فقد تأثرت هذه القيم بالسياسات الاقتصادية المفتوحة وظهور ما يسمى بالنمط النفطي الذي يتمثل بارتفاع معدلات الاستهلاك الرفاهي والكمالي. ولقد نجم عن هذا الخلل تغيير في أسلوب الحياة، وازداد التعلق بالقيم المادية ومظاهرها. ولقد كان الانفاق على الاستهلاك نابعاً من هدف إشباع الحاجات الأساسية للفرد والعائلة، إلا أنه أصبح في حالات كثيرة استهلاكاً تظاهرياً دون مبرر.

وهناك أيضاً مسألة الاتقان في العمل: إن تحدي النوعية والمحافظة على ما يتم

بناؤه أمران في غاية الخطورة. إن التردي الذي نشاهده في نوعية العمل، لا يمكن النظر اليه من زاوية فنية محضة، بل هو خلق وسلوك، وإن ترديها يعكس قدرا من اللامبالاة وعدم الاكتراث الذين لا ينسجمان مع أخلاق وقيم هذا المجتمع. فهل للجامعات دور في تنمية روح الاتقان في العمل والمحافظة على الانجازات، وكيف؟

أيُّها الأخوة،

لا بد لشبابنا من التحلي ببعض الصفات والمزايا، ولا بد من المحافظة على القيم الحسنة وتعزيزها. وفي هذا السياق طرحنا فكرة النموذج النفسي للشاب الأردني، وهو إجابة التساؤلات: ما هي الصفات التي نريد لشبابنا أن يتحلوا بها؟ وما هي القيم التي يحملونها؟.

ونحن ماضون بعون الله في هذا الطرح. ومهما قلبنا ونظرنا في البعد التاريخي، أو في البعد الحالي، أو في المستقبل، المنظور منه والبعيد، لخرجنا بحقيقة أساسية مؤكدة: الانسان أولاً وآخراً.. الانسان الذي يرتكز على علمه وسلوكة وايمانه وانتمائه هو حاضر ومستقبل الأردن.

أيُّها الأخوةْ،

إن فلسفة جامعة مؤته وتوجهاتها هي استجابة تطبيقية للأفكار السامية التي كان لا بد من تجزئتها على خطوات عملية.

ومهمة الجامعة بإعداد كوادر قيادية في كافة المجالات مهمة ليست بيسيرة. إن إعداد القائد وتزويده بالمعلومات واكسابه المهارات اللازمة، وخلق اتجاهات ايجابية لديه، عملية تحتاج الى أناة وجهد كبيرين ووضوح في الرؤيا للهدف والوسيلة. وتحتاج أيضا الى كوادر على مستوى كبير من الوعي والادراك. وأنا واثق من أن الجامعة ماضية في استكمال خطة إعداد هذه الكوادر.

وانتم يا طلاب مؤته، يا من اخترتم طريق الشرف والشهامة والرجولة، طريق العمل في سبيل صالح هذه الأمة وهذا البلد.. أثبتوا للعالم أنكم خير الخلف لخير

سلف.. باجتهادكم وجدكم، بالتزام النظام والولاء، بانتمائكم لبلدكم وأمتكم. وإنكم جديرون بأن تكونوا فرسان مؤته.

﴿وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة ـ الآية ١٠٥)

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد

في

الاحتفال بيوم العمل الاجتماعي

عمان

٤ نيسان ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات،

يسرني أن اشارككم في يومكم هذا، يوم العمل الاجتماعي، مؤكداً بأن جهود العاملين في العمل الاجتماعي بمختلف ميادينه ستبقى على الدوام موضع شكرنا وتقديرنا لهم، نظراً لأهمية هذا العمل وارتباطه في خدمة وبناء المجتمع وسعيه لتحقيق التكافل والتآلف بين أبناء المجتمع الواحد. وهذا له الأثر الكبير والفعال في نهضة الأمة وعلو شأنها، فالتنمية والتقدم ليست مقصورة على الجوانب الاقتصادية البحتة من إقامة الأبنية والمنشآت الانتاجية، وشق الطرق واستصلاح الأراضي وبناء المدارس والمعاهد والمستشفيات، بل تمتد أيضا لتشمل بناء الأنسان نفسه، وتطوير قدراته وتأهيله، وتدعيم الأسرة كنواة أساسية في مجتمع متكافل متضامن، وزيادة قدرة الهيئات التطوعية والتنظيمات الأهلية في خدمة مجتمعها، من خلال بلورة الجهود الفردية على نطاق القرية أو الحي في المدينة، لتصب جميعها في ازدهار المجتمع واستقراره.

وقد أدت جهود التنمية الشاملة في المجتمع الأردني خلال العقود الثلاثة الأخيرة الى تطوير إمكاناتنا الاقتصادية بمعدلات عالية، وتغيير هيكلية الاقتصاد الوطني، وإقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة، وتعمير مناطق بأكملها. ونما متوسط دخل الفرد بمعدلات عالية، ولم يعد الأردن، بفعل هذا النمو، واحداً من الدول النامية التقليدية، بل دخل في مرحلة إنمائية جديدة، لها تحدياتها الخاصة بها، في نفس الوقت الذي لها قوة اندفاعها التي تعطينا الثقة باستمرار دفع التقدم والتفوق.

وقد تضافرت الجهود منذ بداية تأسيس الأردن الحديث، رسمية كانت أو أهلية، في تدعيم العمل الاجتماعي. فتأسست وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عام ١٩٥٦. وأخذت توسع نطاق عملها، وتطور نشاطاتها وتفرعت عنها مؤسسات جديدة، وارتقت خدماتها في مراكز حديثة متخصصة.

ويتناول اهتمام أجهزة العمل الاجتماعي الرسمية السعي لتنمية المجتمع وخاصة في

الريف، وزيادة مشاركة المرأة في العمل، ومساعدة الأسر الفقيرة وتأهيلها بمشاريع إنتاجية صغيرة، وتحسين ظروف العمل وتشغيل الباحثين عن فرص عمل جديدة، وتدريب الشباب والفتيات على مهارات جديدة وتوفير الضمان اللازم للعمال في حالات الشيخوخة والتقاعد وإصابات العمل وأمراض المهنة، ورعاية الفئات الأقل حظا في المجتمع من أطفال وأحداث، وتأهيل المعاقين وتطوير قدراتهم ليصبحوا فئة منتجة تحيا حياة كريمة.

ولم يكن هذا الجهد الرسمي وحيداً في الميدان، بل تلاقى مع جهد اهلي نشيط من خلال الجمعيات الخيرية الرائدة التي بدأت نشاطها منذ بداية عهد الأردن الحديث، تقيم دور الحضانة والمدارس والمستشفيات والمعاهد، وتقدم المساعدات النقدية والعينية للمعوزين، وتوفد نفراً من أبنائنا للتعليم الجامعي، وتعنى بالأنشطة الثقافية والاجتماعية والرياضية وتنمّيها، وتوفر الخدمة اللازمة للأيتام والمسنين والمعاقين وترعاهم.

وقد انتظم هذا النشاط من خلال الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن الذي يتفرع عنه اتحادات في المحافظات، ويشمل في عضويته حوالي ٤٠٠ جمعية خيرية في الضفة الشرقية و ١٥٠ جمعية خيرية في الضفة الغربية.

ولا بد من الأشادة هنا بدور العمل الاجتماعي الأهلي في الضفة الغربية المحتلة من خلال تعبئة الجهود لتدعيم تضامن الأهل ومساعدة المعوزين منهم ورعايتهم وتقديم الخدمات اللازمة للفئات المحتاجة. كما أن توجه الاتحاد في السنوات الأخيرة لتنمية موارده المالية الذاتية وتحسين إدارتها وتوجيه الجزء الأكبر منها نحو مشاريع يعم خيرها على المجتمع الأردني هو توجّه في الطريق الصحيح، ويحتاج الى الاستمرارية لكي يؤتي أكله.

وكان لقيام صندوق الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوعي عام ١٩٧٨ دور كبير في تدعيم التنمية الاجتماعية من خلال قيام الصندوق بإنشاء المراكز الحديثة الخاصة بفئات المعاقين وتدريب الكوادر اللازمة وإعداد الدراسات الإجتماعية ومساعدة عدد كبير من المشاريع العائدة للجمعيات في مختلف أنحاء المملكة.

ولا زال هذا الصندوق يشارك بنشاط، ومن موارده المالية الخاصة كذراع رئيسي في العمل الاجتماعي الواسع.

إننا ونحن نحتفل اليوم بيوم العمل الاجتماعي لنذكر بكل تقدير المئات من الرواد من أبناء هذا المجتمع الذين رأوا في أنفسهم القدرة على العطاء، والشعور بمسؤولية خدمة مجتمعهم، فتقدموا بفكرهم ومالهم ووقتهم، وأعطوا بلا حساب، وقدموا بصمت، مما زاد هذا المجتمع تماسكاً، وأحيا الأمل لدى كل ذي حاجة. فلهم منا التحية والعرفان، وإننا نكرم اليوم هذا التوجه الوطني البناء، من خلال تكريم عدد من الرواد في العمل الاجتماعي التطوعي.

لقد قطع الأردن مراحل إنمائية واسعة من خلال تنفيذ خطط التنمية السابقة، وتضافر جهود المستثمرين ورجال الأعمال، وانتظام العلاقات العمالية في ظل مفهوم الأسرة الأردنية الواحدة. ونحن الآن على عتبة خطة انمائية خمسية جديدة توصلنا بالتسعينات من هذا القرن، وأرى من الضروري توجيه نسبة أكبر من الإنفاق في الخطة القادمة لتحقيق هدفين رئيسيين من أهدافنا الانمائية الذين لم يكن من السهل قياس مدى الإنجاز فيهما، وهما تقليل الفوارق في توزيع الدخول بين المواطنين والوصول الى توزيع جغرافي أفضل لمنافع التنمية، وتعتبر جهود العمل الاجتماعي قاسماً مشتركاً للوصول لهذين الهدفين، من خلال تشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتنمية المجتمعات المحلية، وتعبئة الامكانات الفردية في جهود انمائية أعم وأشمل، وإيصال الخدمات الأساسية للقرى والتجمعات السكانية في جميع أرجاء المملكة.

ومن الضروري أن نأخذ بيد الفئات الفقيرة في مجتمعنا من خلال برنامج مقبول للمساعدات الأسرية، يجعل للمساعدة معنى يتفق وظروف المعيشة، ويأخذ المساعدة كعون انتقالي يعمل على تهيئة أفراد الأسرة لدخول سوق العمل والانتاج، ولا يركن إلى المصادر المالية الرسمية فقط بل يوفر للموسرين أداة منتظمة لمساعدة الفئات المعوزة في المجتمع.

لقد نادينا منذ عهد طويل بتوفير الحياة الأفضل لهذا المجتمع ولن يتم ذلك باقتصار التنمية ونشاطاتها واستثماراتها على المشاريع الاقتصادية البحتة، بل إن نوعية الحياة واستقرارها وتأكيد قيم العمل فيها تعتمد على التكافل والتضامن الذي لا بد من العمل على تدعيمه رسمياً وأهلياً. ويأتي هذا الاحتفال لتأكيد هذا الموقف والتوجه.

وفي الختام أسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعا لما فيه خدمة هذا البلد ورفعة شأنه في ظل قائد مسيرتنا الحسين بن طلال حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

الاجتماع الثالث للهيئة العامة للاتحاد

العربي للتعليم التقني ومعرض الكتاب التقني

عمان

٢٠ نيسان ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة والأخوات،

من دواعي سعادتي الغامرة أن أفتتح هذا الاجتماع العلمي الكبير، الذي يختص بجانب هام ونام من جوانب التعليم في الوطن العربي، وهو التعليم التقني، الذي أخذ خلال العقدين الماضيين يستأثر بمكانة متميزة في الأنظمة التربوية العربية.

إنّ قضايا التعليم التقني في المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع متعددة ومتشعبة. ولقد رأيت مناسبا أن أطرح على اجتماعكم بعضا من هذه القضايا بهدف استقصاء البدائل وتبادل المعلومات ووضع الحلول، التي قد تساهم في تحسين هذا لجانب من التعليم والنهوض بمستواه ضمن الأهداف المقررة له.

تتعلق أولى هذه القضايا بالموقع الذي يتبوؤه التعليم التقني من النظام التعليمي، من حيث علاقته بالتعليم العالي من جهة، وبالتعليم الثانوي من جهة أخرى. فبالرغم من النشأة التاريخية للتعليم التقني في العديد من دول العالم، وفي الأقطار العربية، ومنها الأردن، تلك النشأة التي جعلت منه إمتداداً للتعليم الثانوي لإعداد المعلمين وتدريب فئة الفنيين أو التقنيين في المستويات المهنية الوسطى، من الواضح أن طبيعة التعليم التقني تتكامل مع نظام التعليم العالي أكثر مما تتواصل مع التعليم الثانوي. فإذا كان الأمر كذلك، يُرتب هذا الإقرار على عاتق التعليم التقني والعاملين فيه تبعات خاصة لا بد أن تنعكس على أساليب التدريس ومستوياته، وعلى مدى التسهيلات التعليمية والتربوية ونوعيتها، بشكل يضمن تنمية عنصر البحث والتحليل والتعليم الذاتي، والتفكير السليم. كما أنّه يستدعي تحريره من المادة التعليمية المحدودة، ومن كل ما يقف عائقا في طريق الابداع، الذي أصبح مطلبا ملحا نظرا لثورة المعلومات التي يمر بها العالم في وقتنا الحاضر.

النظام التعليمي الناجح هو ذلك الذي يوازن بين حاجات المجتمع والفرد وبين متطلبات التنمية، بحيث يكون التعليم شاملا للأبعاد الثقافية العامة التي تضم العلوم الأساسية والاجتماعية والانسانية، بالاضافة الى العنصر التقني، في حقل التخصص الذي يختاره الدارس، وكذلك المهارات الإشرافية والإدارية الوسطى.

وإذا أردنا أن يأخذ التعليم التقني مكانته السليمة في إطار التعليم العالي، فلا بد من ايلاء العناية والاهتمام بأساليب البحث كمتطلب يدرَّس ويمارس في عمل المعلم والطالب سواء بسواء.

ولا يعني هذا التنوع والاتساع في محتويات البرامج الدراسية إقلالاً من أهمية الجانب التخصصي، كمّاً أو نوعا. بل على العكس من ذلك، فإنّه يزيد من فاعليته ويزوِّد الدارس بالقدرات والوسائل لمواجهة ضغوط التطور التقني والنمو المعرفي السريع. ولا شك أن اعتماد مبدأ القاعدة العريضة في برامج إعداد الفنيين يزيد من فرص العمل أمام الخريجين، وينمي تجاوبهم مع عوامل التغيّر والتحديث واستيعابهم الواعي للمستجدات.

كذلك، لا بد من إيلاء النواحي العملية والتطبيقية في التعليم التقني كل العناية والاهتمام، لإضفاء البعد الوظيفي على الجوانب النظرية، وذلك بالتعاون بين أصحاب العمل والمؤسسات التعليمية. فالتعليم التقني يهدف بصورة رئيسية الى إعداد القوى العاملة لمزاولة العمل في مستوى الفنيين. لذلك، لا بد من أن يراعي التخطيط لهذا التعليم وتنفيذه وتقويمه متطلبات قطاعات العمل المختلفة وحاجاتها المتطورة، بحيث لا يبقى التعليم التقني منعزلاً عن مجتمعه، مقطوعا عن مصادر قوته وعن الجهات المستفيدة من مخرجاته. ففي مجال التخطيط، يجب أن يكون لقطاعات العمل دور في تحديد الاحتياجات التدريبية والمتطلبات من القوى العاملة لاعتمادها في رسم برامج التعليم التقني وإقرار التخصصات التي يتم تدريسها وحجم الالتحاق بها، ضمن إطار الخطط التنموية للدولة.

ولقطاعات العمل أيضا دور في تنفيذ البرامج الدراسية، وبخاصة ما يتعلق منها بالنواحي التطبيقية، وذلك من خلال توفير التسهيلات للتدريب العملي والتطبيقات

الميدانية في مواقع العمل على نحو يتكامل فيه هذا التدريب مع عناصر الدراسة الأخرى، لضمان الربط المحكم بين النظرية والتطبيق وإضفاء الواقعية على البرنامج الدراسي. ومن الاجراءات التي قد تساهم في زيادة التفاعل بين معاهد التعليم التقني والمجتمع، وفي إبراز دور أصحاب العمل، وبخاصة المستخدِمين منهم للخريجين، العمل على إنشاء مجالس إدارة أو هيئات استشارية لهذه المعاهد، يشارك فيها التربويون وأصحاب العمل وممثلو المجتمعات المحلية، ويكون من مهامها المساهمة في تطوير البرامج والتسهيلات وتحديد احتياجات قطاعات العمل وتشغيل الخريجين ومتابعة المشكلات التي تحيق بهم.

ويعتمد التفاعل بين معاهد التعليم التقني والمجتمعات المحلية على ما تقدمه المعاهد نفسها من خدمات لمجتمعها المحلي، سواء كان ذلك داخل إطار التعليم النظامي أم خارجه. وهناك العديد من النشاطات المنهجية واللامنهجية المتنوعة التي يمكن لمعاهد التعليم التقني من خلالها تقديم مثل هذه الخدمات، ومنها الخدمات البيئية والاجتماعية، والدورات التدريبية، وغير ذلك من البرامج، ضمن إطار ما اصطُلح على تسميته بالتربية المستديمة.

لا يكتمل الحديث عن التعليم التقني دون استعراض جانب الإشراف والإدارة فيه، وهو جانب له أهميته الخاصة في نجاح هذا التعليم وكفاءته. وقد تعددت النماذج العالمية في النمط المتبع للاشراف والادارة، ولكن مهما كان النموذج المتبع، فمن الضروري أن يكون هناك تخطيط مركزي لهذا التعليم، يتكامل مع التخطيط للتعليم بشكل عام، ومع التعليم العالي بشكل خاص، وذلك لضمان التوازن في إعداد القوى العاملة، مع مراعاة الحاجات القائمة والمتوقعة في مختلف الحقول والمستويات. وفي غياب إحكام مثل هذا التخطيط، فإن خلل التوازن الهرمي للقوى العاملة يصبح أمرا متوقعا، كما يحدث في كثير من الدول، وبخاصة النامية منها، حيث يزيد عدد المتخصصين من خريجي الجامعات على عدد الفنيين والتقنيين من خريجي معاهد التعليم التقني، ويزيد هؤلاء على خريجي المدارس والمراكز المهنية التي تتولى إعداد العمال المهرة.

كذلك فإنه مهما كان النمط المتبع، لا بد من ضمان كفاءة الإشراف والمتابعة لرفع مستوى التعليم وتحسين فاعليته وتخفيف حدة التفاوت في المستويات بين المعاهد، مع إعطاء قدر مناسب من حرية الحركة والمبادرة لها لمساعدتها على الإبداع والتطور.

ولا يغيب عنا في هذا المجال الإشارة الى الدور الهام الذي يقوم به المعلم في التعليم التقني. فإذا كان الطالب هو محور العملية التربوية، فالمعلم الكفء هو ركيزتها الأساسية. لذا يجب إيلاء المزيد من العناية والاهتمام لإعداد المعلم وتأهيله وتدريبه وتوفير المتطلبات المادية والمعنوية وأجواء العمل المناسبة لمساعدته على العطاء والنمو، بما ينعكس إيجابيا على مستوى التعليم وكفاءته.

وفي التعليم التقني، كما في أي مجال آخر، فإننا في أقطارنا العربية، ونحن نبني أنظمتنا التعليمية ونطور أجهزتنا التربوية، نضع نصب أعيننا أن يتم ذلك ضمن إطار قومي شامل يراعي خصائص أُمتنا ويستند الى ثقافتها وعقيدتها. ومن هنا تبرز أهمية التعاون والتكامل العربيين. وإنه من دواعي إعتزازنا أن تكون قوانا العاملة قد ساهمت بفعالية، إلى جانب أشقائها العرب، في تنمية عدد من البلدان العربية. وقد كانت المهارات المكتسبة والخبرة والتدريب والتعليم الذي تلقته هذه الأعداد الكبيرة من أبنائنا عاملا هاما في نجاحها في مهمتها. وتمثل حركة القوى العاملة بين الدول العربية، وبخاصة المدربة والماهرة منها، تجسيداً عملياً لمفهوم تكامل المصادر العربية ووضعها في خدمة التنمية العربية. وقد دعونا على الدوام الى ضرورة الأخذ بنظرة شمولية تأخذ إحتياجات المنطقة العربية بعين الاعتبار، مثلما تهتم بمتطلبات التنمية القطرية. فليس من الممكن القيام بتخطيط تربوي فعال للأردن بمعزل عن معرفة احتياجات الدول الشقيقة المجاورة.

ولضمان استمرار المنفعة من تدفّق القوى العاملة بصورة منتظمة تحمي مصالح الدول المصدرة للعمالة والدول المستوردة لها، فقد تقدمت في عام ١٩٧٧ بمقترح لإنشاء صندوق تعويض عمالي دولي يهدف إلى تشجيع الدول المصدرة للعمالة من خلال تقديم المساعدات اللازمة لتمكينها من زيادة الاستثمار في مصادرها البشرية

خدمة لتنميتها وتنمية الأقطار المستوردة للعمالة. وإنّ مثل هذا الترتيب كفيل بضمان مصالح جميع الاطراف المشتركة في معادلة تصدير القوى العاملة واستيرادها، سواء أكانوا أفراداً أم دولاً. وهو يشجع أيضاً على استمرار هذا التبادل بصورة مجزية ومتكافئة. وقد تم بحث هذا المقترح في عدد من المحافل الدولية، ونأمل أن ينال نصيبه من البحث الوافي في منطقتنا العربية.

وفي هذا المجال، يبرز الدور المتميز للاتحاد العربي للتعليم التقني في دفع عجلة التقارب بين أنظمة التعليم التقني وتوحيد مستوياتها والإسراع في تعريب التعليم، وبخاصة في الأقطار التي ما زالت تعتمد لغة أجنبية في معاهدها، ورفع كفاءة العمل الإداري والفني في معاهد التعليم التقني، وتشجيع وضع المراجع والكتب العلمية العربية وتأليفها وتبادلها. وليس أدل على الاهتمام بهذا الجانب من معرض الكتب العلمية والتقنية العربية والمرافق لمؤتمركم والذي ينظمه الاتحاد.

وختاماً أرجو لمؤتمركم النجاح في تحقيق أهدافه، وأدعو الله أن يوفقنا جميعاً في خدمة وطننا العربي ورفع شأن أُمتنا العربية.

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر الجيولوجي الاردني الثاني

عمان

٢٢ نيسان ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيُّها الاخوة،

من دواعي اعتزازي أن أُشارككم في افتتاح هذا اللقاء العلمي الهام، ويسعدني أن أُرحب بضيوفنا من الأقطار الشقيقة والصديقة.

إن المؤتمر الجيولوجي الاردني الثاني يُبرز بوضوح الدور الهام للعلوم الجيولوجية والجيوفيزيائية في تقدمنا وتنميتنا. وإنه لما يسعد المرء أن يرى النشاط العلمي الهادف الذي أُحرز خلال الفترة القصيرة التي تلت المؤتمر الأول، وأن يرحب بالتعاون العلمي البناء ممثلاً بمشاركة العلماء العرب والأجانب في مشاريع البحث والأوراق المقدمة إلى هذا المؤتمر.

لا يحتاج الإرتباط الوثيق بين العلوم الجيولوجية وبين استخدام الثروات الطبيعية لخدمة أغراض التنمية إلى التوضيح. ويجدر بنا في هذا البلد، الذي يزخر بتكوينات جيولوجية متباينة، أن نواصل البحث والدراسة المتعمقة لجيولوجية الأردن واستكشاف المعلومات الهامة المتعلقة بأرضنا وبيئتنا. ويجب أن تشمل هذه الجهود المجالات النظرية والتطبيقية على حد سواء. فلا يمكن استمرار التقدم العلمي بصورة متوازنة باغفال أحد المجالين والتركيز على المجال الآخر.

وإذا ما نظرنا إلى الانجازات التي حققها بلدنا في الفترة القريبة الماضية، نلمس أثر الاستثمارات الكبيرة والدور الهام الذي أُعطي للقطاع الصناعي، خاصة فيما يتعلق باستغلال الثروات الطبيعية المتوفرة. ومن أبرز المشاريع التي أُنجزت صناعات الأسمدة التي تعتمد على الفوسفات والبوتاس، والتي بدأت تساهم بصورة فعالة في زيادة الدخل المحلي الاجمالي والصادرات الوطنية. ولا أخال أننا بحاجة إلى توضيح

الدور الهام الذي قامت به المؤسسات الوطنية المعنية بالدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية والتنقيب عن المصادر الطبيعية في هذا المجال. وستشهد خططنا التنموية المستقبلية أيضاً مشاريع هامة لاستغلال الفوسفات وغيره من المصادر الطبيعية المتوفرة في بلادنا بهدف زيادة القيمة المضافة من عملية التصنيع.

وفي هذه الفترة التي شهدت تباشير العثور على النفط في الأردن، فإننا بحاجة إلى تكثيف خبراتنا ومعرفتنا بجيولوجية البترول والإلمام بأحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية المتعلقة بذلك. وإننا لنفخر حقاً بالجهود الوطنية التي بذلها أبناؤنا في عملية التنقيب عن البترول، وتكريس سياسة بناء القدرة الذاتية، والتعاون البناء مع الأشقاء العرب. ولا حاجة لنا بأن نذكّر بأنه يتوجب على أبناء هذه المنطقة أن يبنوا قدراتهم الذاتية، وأن يواصلوا جهود البحث والتنقيب المشتركة وتبادل الخبرات.

ومع أن حدة أزمة الطاقة في العالم قد خفت، وقل تزايد استهلاك البترول في الدول الصناعية، إلاّ أن استهلاكه في العالم سيتزايد في المستقبل، خاصة في الدول النامية التي تطمح إلى تحسين مستويات معيشة سكانها، والتي لا يزال معدل استهلاك الفرد فيها من الطاقة قليلاً بالمقارنة مع مثيله في الدول الصناعية. لذا، فإن البحث المستمر عن مصادر الطاقة ودراستها يجب ألاّ يتوقفا. ويجب أن يشمل هذا الجهد مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الحرارية الجوفية والصخر الزيتي، وهي مصادر متوفرة في بلادنا. وإني أدعو علماءنا، وخاصة الجيولوجيين منهم، أن يعيروا موضوع الصخر الزيتي اهتماماً متزايداً لوفرة هذا المصدر الهام من الطاقة في بلدنا. ومع أن الاستغلال التجاري للصخر الزيتي لم يبدأ حتى الآن، إلاّ أن هناك فرصة لمساهمة علمائنا ومهندسينا مع نظرائهم في الخارج لتطوير تقنية مناسبة لاستغلال هذا المصدر من خلال مشروع دراسة متكامل. وتتأثر الجدوى الاقتصادية لمثل هذا المشروع بالطبع بأسعار وكميات البترول المعروض. إلاّ أن علينا في الأردن دراسة هذا الموضوع بصورة وافية من مختلف الجوانب.

من المواضيع التي لها أهمية كبرى في حياتنا اليومية، وفي خططنا التنموية

الاقليمية والوطنية، تطوير مصادر المياه. وفي الوقت الذي يزداد فيه معدل الاستهلاك الفردي من المياه وتتنامى استعمالاتها في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، لا تزال المصادر المتوفرة لدينا من المياه محدودة جداً. ويملي هذا الوضع علينا استغلال كل ما يتوفر منها، سواء من مياه الأنهار أو الأمطار أو من المياه الجوفية، بعناية مدروسة، مع المحافظة على صلاحيتها وعدم تلوثها. وإننا بحاجة إلى جهد علمي مشترك يضم سائر الاختصاصات المطلوبة ويشمل المؤسسات المعنية، بحيث يُجرى ما يلزم من الدراسات وعمليات البحث عن المياه الجوفية ودراسات استغلال المصادر السطحية بأعلى كفاءة ممكنة.

أيّها الاخوة،

مثل هذا المؤتمر فرصة مناسبة للباحثين الأردنيين في علوم الأرض المختلفة للاطلاع على الجديد من الأبحاث والتطورات العلمية، وللتعرف على زملائهم العرب والأجانب، وإقامة جسور جديدة من التعاون العلمي الهادف وتبادل المعلومات والخبرات. وبالطبع فلا تعرف العلوم الجيولوجية وصخور الأرض وتراكيبها الحدود الجغرافية، فهي تمتد من بلد لآخر، مما يفرض على علماء الجيولوجيا دراستها باسلوب علمي، بالتعاون المستمر مع نظرائهم خارج أقطارهم. وأعتقد أن هذا ينطبق بصورة واضحة على بلادنا العربية، حيث تتشابه التركيبات الجيولوجية في العديد من المواقع. ومثال ذلك تشابه التركيبات الجيولوجية بين شبه جزيرة سيناء ومنطقة جنوب الأردن. وفي هذه المناسبة، أود أن أُشيد بالدور الهام الذي أدّاه التعاون العلمي في ميدان العلوم الجيولوجية بين المختصين في بلادنا وبين نظرائهم في الخارج، مما ساعد على تعميق المعرفة بجيولوجية الاردن وتركيباتها وما تحويه بلادنا من ثروات طبيعية.

لقد تطورت الدراسات الجيولوجية باستخدام الاستشعار عن بعد بواسطة الأقمار الصناعية، مما يوفر طرقاً فعالة جديدة للتعرف على جيولوجية الأرض وثرواتها. ونأمل في الاردن أن نستفيد من هذه التقنية المتطورة. وهناك اتصالات بين المركز الجغرافي الاردني ومركز الاستشعار عن بعد في القاهرة للتعاون في هذا المجال.

ومن الملاحظ أنّه لا تتوفر لدينا في الأردن دراسات تفصيلية حديثة عن جيولوجية الأردن، إلاّ في مناطق محدودة، قام بها باحثون اردنيون من مؤسسات مختلفة. وتقوم سلطة المصادر الطبيعية بانتاج خرائط جيولوجية مقياس ١/٥٠,٠٠٠ بالتعاون مع المركز الجغرافي الاردني. ولكن هذا المشروع يحتاج إلى وقت طويل لإنجازه. ونظراً لأهمية مثل هذه الخرائط، باعتبارها «خرائط أساس»، فلا بد من الإسراع في هذا العمل واختصار الوقت. كذلك فإننا بحاجة إلى خرائط جيومورفولوجية تفصيلية لأهميتها لمختلف المشاريع والأغراض التنموية، كتصميم الطرق وبناء السدود والبحث عن المعادن واستعمالات الأراضي.

وعلى المستوى العربي، فإننا بحاجة إلى توحيد المصطلحات الجيولوجية والإسراع باخراج الخرائط الجيولوجية الموحدة للوطن العربي. وستسهّل مثل هذه الأعمال مهام البحوث العلمية المشتركة والبحث عن الثروات الطبيعية.

أيّها الاخوة،

لقد شهدت الآونة الأخيرة مزيداً من الإهتمام بموضوع الهزات الأرضية والزلازل. وسيكون من المفيد القيام بدراسة جيوفيزيائية وجيولوجية متكاملة شاملة لهذه المنطقة لتقييم العوامل الجيولوجية التي قد تؤدي إلى حدوث هزات أو زلازل مدمرة في بدلانا، ووضع الحلول العلمية الممكنة لتلافي ما أمكن من أخطارها، خاصة وأن هذه المنطقة قد شهدت في تاريخها عدداً من هذه الأحداث.

كما وأود أن أدعوكم، أيها الاخوة، لمضاعفة جهودكم في دراسة جيولوجية لصحاري، وهي المناطق التي تغطي القسم الأكبر من وطننا العربي. ومما لا شك فيه أن دراسة هذا الموضوع بصورة علمية وافية ستعود بالنفع الوفير على المجتمع بصورة عامة اذا ما تعمقت في دراسة العوامل المؤدية لتكوين هذه المناطق والتفاعلات البيئية الناجمة عن انتشارها. وإذا كنا، ونحن نتطلع إلى المستقبل، نركز على بناء قدرتنا الذاتية في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا، فحري بنا أن نتعمق في دراسة بيئتنا ومصادرنا، وفهمها بصورة علمية سليمة، ووضع التصورات الموضوعية للتعايش مع هذه المعطيات.

أيُّها الاخوة،

إن علوم الأرض متداخلة متشابكة، ولا يمكن لأي منها أن يقوم بذاته دون اعتماده على بقية العلوم الأخرى. وتحتاج دراسة الظواهر الطبيعية في باطن الأرض وعلى سطحها إلى نظرة شمولية تجمع بين التخصصات المختلفة.

لقد ساهم أجدادنا في الماضي في إغناء شتى العلوم، ومنها علوم الأرض، فكان لهم دراسات علمية دقيقة في مجالات المعادن والصخور والطبقات والبحار، ودرسوا الظواهر الطبيعية المختلفة، ووضعوا آراء علمية قيمة حولها. ونأمل منكم، وأنتم ورثة هذا التراث، أن تضاعفوا جهودكم في العمل والبحث والتحصيل. وإني واثق من أن الجهود العلمية التي يمثلها هذا المؤتمر تبشر بالمزيد من العطاء العلمي المتميز والمستمر في المستقبل. وأود أن أتقدم لكل من أسهم في تنظيم هذا المؤتمر بخالص الشكر.

وفي الختام أتمنى لكم التوفيق والنجاح في أعمالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر الهندسي الكهربائي الاردني الدولي الثاني

عمان

٢٨ نيسان ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

يسعدني أن أنقل اليكم جميعا تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وأطيب تمنياته لمؤتمركم الهام بالتوفيق والنجاح. ويطيب لي أن أُشارككم في افتتاح هذا المؤتمر الهندسي، الذي يضم نخبة من العلماء والمهندسين من مختلف الأقطار. كما يطيب لي أن أُرحب بضيوفنا من الأقطار الشقيقة والصديقة.

إن انعقاد المؤتمرات العلمية العالمية هو وسيلة مهمة لتعزيز الصلات العلمية والتكنولوجية بين العلماء والمهندسين، ولاكتساب المعارف الجديدة وتبادل الخبرات. وتزداد الأهمية في رأيي عند عقد مثل هذه المؤتمرات في دول العالم الثالث، التي هي بحاجة ماسة الى تكريس مختلف السبل لسد الثغرة العلمية والتكنولوجية التي تعاني منها. ونحن في الأردن نؤمن ايمانا راسخا بأهمية التكامل العربي والتعاون الدولي لتحقيق وتعزيز أواصر العلاقات بين الدول. وانطلاقا من ذلك، فان التعاون البنّاء هو أحد الأُسس والمرتكزات التي تُبنى عليها خططنا التنموية المتعاقبة وقد أصبحت النشاطات المشتركة في مجال العلوم والتكنولوجيا أمرا ضروريا لبلدان العالم، وبخاصة النامية منها.

وقد سرني وأنا استعرض أهداف المؤتمر وضوح الرؤيا وربط هذا الجهد بخدمة المهندسين العاملين والمؤسسات الإنتاجية والمجتمع. إنه من المهم حقا العمل على ايجاد قاعدة هندسية علمية متخصصة تؤدي دورها الفعال في نقل التكنولوجيا وتطويرها. كما أن إتاحة الفرصة أمام المهندسين العاملين للاطلاع على بعض ما جَدَّ في ميادين تخصصهم هو أمر في غاية الأهمية وذو فائدة كبيرة ويدل التنسيق ما بين الجامعة الأردنية ونقابة المهندسين والعديد من المؤسسات العاملة في هذا الميدان على تفاعل مثمر. فلكل من هذه الهيئات والمؤسسات وللجنة التحضيرية خالص شكري على جهودهم الخيرة لتنظيم عقد هذا المؤتمر الهام.

أيها الاخوة،

أود أن أُشارككم بعض الأفكار حول الدور الهام للعلوم والتكنولوجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا وللوطن العربي ككل. فكما تعلمون فإن التغير المتسارع في طرق ووسائل الانتاج، والتقدم المضطرد في زيادة الانتاجية، يعتمد اعتمادا وثيقا على عملية مكثفة ومستمرة من البحث والتطوير. ويُخَصَّصُ لعمليات البحث والتطوير في الدول الصناعية المتقدمة المصادر البشرية والمادية الكافية التي تمكِّن الباحثين من الاستكشاف والبحث بتعمق. وبالطبع فلا يؤدي كل مشروع بحث وتطوير الى نتائج فورية يمكن استخدامها في عمليات الانتاج. ولكن الاستمرارية في هذا الجهد الابداعي تؤدي في غالب الأحيان الى استنباط وسائل أو طرق انتاج جديدة، أو تحسين الموجود منها، بالاضافة الى زيادة المعرفة في هذا الموضوع. ويتطلب استخدام نتائج التطور التكنولوجي، التي تتتابع بسرعة مذهلة، وجود قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية قادرة على المساهمة الفعالة في هذا المجال.

ولا بد من الاشارة هنا إلى أنه لا يمكن رسم خط فاصل بين الأبحاث الأساسية والأبحاث التطبيقية. كما لا يمكن إنتاج سياسة بحث متزنة على المدى الطويل بالتركيز على أحد هذين المجالين دون الآخر وأعتقد أنكم كمهندسين تدركون مدى الترابط الوثيق بين الحقول الهندسية والعلمية. وكما تعلمون، فإن الاطلاع المستمر على التطورات في العلوم الأساسية ذات العلاقة هو أمر هام لكل مهندس مهتم بتحديث معلوماته وزيادة قدرته على التطوير والابتكار.

وعلى المستوى الوطني، فان بناء مؤسسات البحث والتطوير هو متطلب أساسي لتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي، كما أنه عامل فعال في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإذا نظرنا الى تجربتنا في الأردن، فإننا نجد أن القاعدة قد أُرْسِيَتْ لهيكل مؤسسات تستطيع أن تقوم بدور فاعل في مجالات البحث والتطوير، وخاصة في المجالات الهندسية والتكنولوجية. فالجمعية العلمية الملكية بدوائرها ومختبراتها المختلفة وكليتا الهندسة في الجامعة الاردنية وجامعة اليرموك، كلها تشكل قاعدة هامة للجهد التكنولوجي الوطني، رغم أن الدعم المخصص للبحث العلمي لا يزال

دون المستوى الذي نرغبه. ويلاحظ هنا أن قطاع الصناعة في بلادنا لا يكاد يساهم بشيء يذكر من نشاطات البحث والتطوير. ومرد ذلك إلى نمط الانتاج، الذي يعتمد على استيراد التكنولوجيا بدون أي محتوى محلي ملموس، والى انعدام الحوافز الكافية للقيام بالجهود العلمية المحلية لتطوير وسائل وأساليب الانتاج.

وفي ظل هذه الظروف، فان غياب سياسة وطنية متكاملة للعلوم والتكنولوجيا في الاردن هو أمر يجب تداركه بصورة عاجلة. ونأمل أن يقوم مخططونا بأخذ هذه الحاجة الملحة بعين الاعتبار وهم يعدون الخطة الخمسية القادمة، والتي سيبدأ تنفيذها مع مطلع عام ١٩٨٦ فالأردن، الذي يتمتع بقوى بشرية عالية التدريب، يطمح أن يبني من نفسه قاعدة علمية وتكنولوجية تساهم بصورة فاعلة في نقل وتطوير التقنية المناسبة لخدمة التنمية العربية في الأردن وفي الأقطار العربية الشقيقة.

ويجب أن تتكامل سياسة العلوم والتكنولوجيا المنشودة بصورة فعالة مع السياسات القطاعية الأخرى، وفي مقدمتها سياسة القوى البشرية. وفي هذا المجال، فإنه يجب الاهتمام بصورة خاصة بتخطيط الكوادر العلمية المدربة والمؤهلة للقيام بالنشاطات العلمية والتكنولوجية المختلفة. وللجامعات والمؤسسات العلمية دور أساسي في مجال إعداد هذه القوى البشرية، سواء أكان ذلك عن طريق التدريس أو القيام بمشاريع البحث والتطوير. كما أن لنقابة المهندسين دور هام في تأمين الأعداد المطلوبة من الكفاءات الهندسية العالية، وضمان استمرار تأهيلها على درجة عالية ومع تزايد أعداد المهندسين المتخرجين سنوياً، وعدم التوازن بين العرض والطلب في بعض التخصصات، فانه من المهم أن يتم التخطيط بعناية للتعليم الهندسي. وبالطبع، فاننا نعتز في هذا البلد بكفاءة أبنائنا وطموحهم وتطلعهم الى مزيد من التحصيل العلمي. وما نطمح اليه هو ايجاد توازن بين رغباتهم الفردية وبين الاحتياجات المتوقعة لبلدهم وللاقطار العربية المجاورة بحيث نضمن فرص العمل للخريجين.

ومن المرغوب حقا في ظروف التغير التكنولوجي السريع أن تكون هناك برامج منتظمة للتعليم المستمر في سائر التخصصات الهندسية. ونأمل أن تقوم نقابة

المهندسين، بالتعاون مع الجامعات الأردنية، بترسيخ مثل هذا المفهوم لمواكبة التقدم العلمي المتسارع.

أيها الاخوة،

إن للهندسة الكهربائية الأثر الفعال في تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي والعلمي. ويُلْمَس هذا الأثر في الدول الصناعية والنامية على حد سواء. وعلى سبيل المثال، فان لقطاع توليد الكهرباء أهمية خاصة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن في الاردن، حيث ازداد معدل استهلاك الفرد من الكهرباء بصورة ملحوظة خلال الخمس سنوات الماضية، نولي أهمية لانتاج الطاقة الكهربائية اللازمة، مع محاولة توليدها بأقل كلفة ممكنة. وسنحاول ايصال الكهرباء لسائر أنحاء الريف الأردني في فترة مستقبلية قريبة. وأود هنا أن أُشير إلى الدور الهام الذي تستطيعون أن تقوموا به كمهندسين كهربائيين لزيادة المحافظة على الطاقة ولتطوير مصادر طاقة بديلة، وخاصة في مجال الخلايا الشمسية وطاقة الرياح.

وإذا ما نظرنا إلى العقد الماضي، فاننا نلاحظ التطور الكبير في الميادين التربوية والثقافية والعلمية، الذي أحدثه استعمال الحاسب الالكتروني على نطاق واسع من قبل المؤسسات والأفراد العاديين وإذا ما رغبنا في مواكبة التقدم الهائل في هذا الميدان الواسع، فإن المسؤولية الواقعة على المهندسين الكهربائيين والمختصين في علوم الحاسب كبيرة جداً. إن شيوع استعمال الحاسبات في شتى المجالات في الدول الصناعية يشير الى الدور المركزي الذي ستقوم به هذه الأجهزة في البناء الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي. وإننا ندعو مهندسينا وعلماءنا لتكثيف جهودهم في مجال البحث والتطوير ونقل المعرفة في هذا المجال. كما اقترح أن تُدْرَس بدقة الفوائد التي يمكن أن تنجم عن إدخال استعمال الحاسبات في مدارسنا ومصانعنا ومجتمعنا بصورة عامة. وقد يكون من المفيد الإسراع بإدخال استعمالها في مدارسنا في المرحلة الثانوية والتفكير بادخالها إلى مراحل دراسية أبكر. فمما لا شك فيه أن المرحلة المقبلة ستشهد تكثيفا للمجالات التي ستشهد تطبيقات هذه التكنولوجيا التي تتطور من شهر الى شهر.

أما مجال المعلوماتية، وهو ذو صلة وثيقة بتطور استخدام الحاسبات، فعلينا أن

نحاول استغلاله لخدمة أغراضنا التنموية. والحصول على المعلومات المناسبة في الوقت الملائم هو، كما تعلمون، أمر ضروري في مجال السياسات العامة وإدارة الأعمال، كما هو في المجالات العلمية وآمل أن نعزّز من قدرتنا في هذا المجال بالتعاون مع المؤسسات العلمية في الدول الصناعية وفي العالم الثالث.

كذلك فإن التقدم المذهل في مجال الاتصالات يقدم لنا فرصا واعدة، ويضعنا أمام مسؤوليات جديدة. وأعتقد أن تأثير القمر الصناعي العربي (عربسات) سيكون له دور ملموس في تحسين الاتصالات بين سائر أنحاء الوطن العربي. وآمل أن تتطور مقدرتنا لتصنيع المعدات واتقان أساليب التشغيل في هذه التقنيات الحيوية.

أيها الاخوة،

في الختام أود أن أُعبِّر لكم عن بالغ اعتزازي لعقد هذا المؤتمر الهام، والذي يعد مؤشراً واعدا على التقدم العلمي الذي أحرزتموه، آملا أن توظفوا هذه المعرفة في خدمة التنمية في بلدكم ولتعزيز التعاون الدولي أُكرر ترحيبي بكم جميعا، مع تمنياتي لكم بمؤتمر مثمر.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة « دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية »

الاجتماع السنوي الثاني للجنة العامة لمنتدى الفكر العربي

الرياض

٢٩ نيسان ١٩٨٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو
معالي الأمين العام
أصحاب المعالي والعطوفة
أخواتي وإخواني

احييكم أطيب تحية، ويسرني أن أستهل كلمتي بأن أُقدم، باسم أعضاء منتدى الفكر العربي، لمقام جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، عميق التقدير والاجلال وخالص الود والامتنان على كريم الضيافة التي أحاطني بها شخصياً وعلى سامي الرعاية ودفء الوفادة التي شمل بها وأصحاب السمو والمسؤولون في المملكة هذا اللقاء.

وقد كنت، منذ البداية، سعيداً بعقد هذا الاجتماع في رحاب المملكة العربية السعودية، ليس فقط لما تمثله المملكة على الصعيدين العربي والاسلامي، بل أيضاً لما تجسّده من أصيل انتماء للعروبة والاسلام، وصادق توجه للإنماء بما يعود بالخير على شعبها والشعوب العربية قاطبة. وكلكم يعلم بأن منتدى الفكر العربي قد وضع الإنتماء والإنماء نصب عينيه، وقد تجند في خدمتهما أعضاء المنتدى من هذه البقعة العزيزة على قلوبنا، ومن جميع أرجاء الوطن العربي الكبير. وعلى صعيد عالٍ من الشعور بالانتماء ورغبة حثيثة في الإنماء، يتم هذا اللقاء، ويجري الحوار المسؤول، بين هذه الصفوة الخيرة من مفكري العرب.

ويطيب لي أن أُقدم، باسم المنتدى، إلى معالي الأُستاذ عبدالله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون، الشكر البالغ على مبادرته في دعوة المنتدى لعقد اجتماعه السنوي بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس، في مقرها. وأشكره ثانية على كل ما

جاء في كلمته الترحيبية الثرية، وأُثَمِّنُ مساهمته ومساهمة مساعدية الكرام في الإعداد لهذا اللقاء، ولا سيما بحثه القيم الذي سيكون محور لقائنا ومرتكز حوارنا. ونحن نعرف الأستاذ عبدالله بشارة معرفة جيدة، فقد أمضى ردحاً طويلاً من الزمن في خدمة بلده وقضايا أُمته، وكانت له مواقفه المشهورة في المحافل الدولية. وها هو يمضي ردحاً آخر من الزمن، نرجو أن يكون طويلاً ايضاً، في خدمة مجلس التعاون الخليجي، الذي يمثل صيغة من صيغ التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي والإجتماعي بين دوله الشقيقة، وخطوة متقدمة على طريق الوحدة العربية، التي كانت، وما تزال، حلم الأجيال وأملها المنشود. وأتمنى للمجلس كل النجاح والفلاح في سعيه الدائب الموصول لخير دوله والعرب أجمعين.

لقد اتقدت شعلة المنتدى في أواسط عام ١٩٨١، وبعد مؤتمر القمة الذي انعقد في عمان واجتمعت فيه الكلمة على التضامن والتكامل والتكافل. وفي النصف الثاني من العام نفسه، تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليرسم سبيلاً سوياً لهذا التضامن والتعاون والتكامل والتكافل بين هذه الدول. ويفرض هذا التزامن، في رؤية النور والشعور بالمسؤولية، علينا، كمنابر حرة للرأي الموضوعي والحوار المسؤول، استمرار المراجعة والتقويم، وترسيخ المكاسب، وإزالة الشكوك، وشحذ النظرة المستقبلية في التصدي لقضايا الأُمة وتنميتها، ومجابهة مشكلاتها الراهنة والداهمة على حد سواء. وليست ندوة اليوم سوى خطوة في طريق طويل، شائك وصعب، حيث يسير فيه الفكر العربي الخلاق وصنع القرار الرشيد، يداً بيد، وقلباً إلى قلب، لتعزيز التضامن العربي وتأكيد المنعة القومية.

ومما يحز في النفس أن نرى هذه الآمال وقد انتكست، فتشيع الفرقة والتمزق في الصف العربي، وتتيه الأهداف الكبرى في غمرة الحسابات القطرية الضيقة والاجتهادات المتناقضة والتوجهات المتباينة، ويشل العمل العربي المشترك، ويحل التنافر والتدابر محل الوفاق والوئام، ويتمادى الإرهاب بشكليه المادي والفكري ليزهق الأرواح البريئة ويلحق الدمار بالمؤسسات العربية ويكبت الرأي الحر ويغذي النفاق والوهم والضلال، في وقت نحن أشد ما نكون فيه حاجة للتماسك والتعاضد

لمواجهة التهديد الخارجي الخطير وبناء الوطن العربي الكبير في محصلة قومية عاتية الزخم ومحددة الاتجاه.

ففي الشمال الشرقي لدول الخليج العربي، يشتد أُوار حرب مدمرة، تزهق الأرواح، وتأكل الأخضر واليابس، وتعصف بمشروعات التنمية، في بلدين جارين مُسْلِمين، لصالح تجار السلاح والموت وأعداء هذه الأمة المتربصين بحضارتها والطامعين في خيراتها. ومع الأسف الشديد، فإن المسؤولين في ايران ما زالوا يصمون الآذان عن الاستماع لدعوات السلام والوساطة من مختلف المنظمات الاقليمية والدولية، في الوقت الذي يمد فيه العراق الشقيق يده للسلام وحسن الجوار. ويحار الفكر المستنير في إدراك دوافع المسؤولين الايرانيين لاستمرار هذه الحرب، وإن كان من المتيسر إدراك الأخطار المترتبة على استمرارها والأضرار الكبيرة التي تفرزها على المنطقة بأسرها، وفي مقدمتها ايران ذاتها.

وفي الشمال الغربي لدول الخليج، ما يزال الاحتلال الاسرائيلي الغاشم جاثماً على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى مرتفعات الجولان السورية. واسرائيل ما زالت ماضية في تهويد الأرض وتشريد السكان، والعبث بالمقدسات، وطمس الهوية الثقافية العربية، ومصادرة الموارد الطبيعية، والتهديد بالتوسع وابتلاع أراضٍ جديدة. ويجري كل هذا تحت سمع الدنيا وبصرها، في ظلٍ من عدم الاكتراث بانتهاك القانون الدولي وبامتهان الحكمة الانسانية. ولذلك لا بد من ربط أمن الخليج بأمن البحر الأحمر، وتقوية خطوط النقل والتواصل بينهما، وتعبئة الكثافة السكانية حولهما في التصدي لهذه الأخطار الجسيمة وكبح جماحها.

وأرجو أن تسمحوا لي بملاحظة اردنية، حيث أننا في الاردن نصلى بأُوار الحرب الايرانية العراقية، كما تصلى بها دول مجلس التعاون، ونصلى، فضلاً عن ذلك، بنار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية بكل ما يعنيه ذلك الاحتلال، حاضراً ومستقبلاً. ونعتقد أن الأمن العربي سلسلة واحدة من حلقات لا بد أن تكون كل منها قوية ومنيعة، ولا بد أن نتضافر ونتعاضد لتتوافر لها القوة الذاتية الكفيلة باحتواء خطر سرعة التوسع الايراني باسم الدين، والتوسع الصهيوني باسم الأمن.

وكما قلتم، يا معالي الامين، فإن إسقاط الاستنجاد بالأجنبي واستبدال التضامن العربي والدفاع العربي المشترك به هما السبيل الأوحد للتحرير والحفاظ على الأهل والمقدسات والانتفاع بمشروعات التنمية وإحاطة المواطن العربي بأسباب الأمن والحرية، وتمتعه بالقيم الروحية والرفاه المادي.

ولا تقل خيبة أملنا في العمل العربي السياسي المشترك عنها في «التصدي لقضايا التنمية والتطور» في العالم العربي وقد وُضعت استراتيجيات للتكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي بين الدول العربية، ورُسمت أبعاد ونشاطات لعقد التنمية العربية. ولولا نفحات خير من هنا وهناك، لغدت هذه الاتفاقات حبراً على ورق. وليس من مصلحة قطر، أو اقطار عربية بعينها، الإنكفاء أو الإنطواء على النفس، واتخاذ موقف اللامبالاة من الفجوة القائمة بين الغني والفقر في المجتمع الواحد، أو في المجتمعات المتقاربة. وفي هذا المجال، لا بُدّ أن يعود الفكر العربي من حيث بدأ، فالاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول الخليج تعي الدور التكاملي بين هذه الدول والدول العربية الاخرى المحيطة بها. ولا بد أن تُبعث استراتيجية عقد التنمية العربية حية فاعلة في تنفيذٍ مشترك لرؤى ما تبقى من سنوات هذا العقد، وفي تخطيط مشترك لنشاط العقد القادم والتزاماته. وفي هذا كله، لا بدّ «أن يخرج رجال ينبِّهون الناس ويرفعون الإلتباس، يفكرون بحزم ويعملون بعزم، ولا ينفكّون حتى ينالوا ما يقصدون». وإن مفكري المنتدى يدركون أبعاد المهمة ويعون جسامة المسؤولية. ولعلّ الأمل الواسع في النجاح يُلتمس في هذه العضوية المشتركة بين صانعي القرار والمفكرين العرب من جهة، وفي العضوية المشتركة بين هؤلاء في مجلس التعاون وهؤلاء في منتدى الفكر العربي من جهة ثانية.

إننا لا نملك أن نستكين أو أن نيأس. ولا يجوز لنا أن نسلِّم بحقائق الفرقة والضعف، ففي هذه الأُمة من مصادر القوة البشرية والطبيعية، ولها من دينها الحنيف وحضارتها العريقة وتاريخها المجيد، ما ييسر لها، ويمكنها من، تجاوز الصعاب، والتصدي للأخطار، والدفاع عن النفس، وصنع المستقبل المشرق. وتفرض علينا وحدة المصير تجانس التفكير وحشداً سريعاً للقوة والامكانات، لتخرج الأُمة من

هذه الغمة. وأنتن، أيها السيدات الفاضلات، وأنتم، أيها السادة الأكارم، من الذخيرة الفكرية التي تعتز بها هذه الأمة وتعلق عليها أوسع الآمال.

وفقكم الله وهداكم وسدد في طريق الخير خُطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

لقاء تنمية إقليم شمال البحر الأحمر

العقبة

ايار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو

أصحاب المعالي

أيها الأخوة

يطيب لي أن اشارككم في هذا الاجتماع الهام حول تنمية اقليم شمال البحر الأحمر. ويسعدني أن أُرحب بأشقائنا من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية.

وتأتي أهمية هذا اللقاء من كونه يكمل المسيرة التي ابتدأناها في لقائين سابقين، بالاضافة إلى أنّه يبحث في تنمية منطقة شمال البحر الأحمر كأقليم عربي له مقوماته ومميزاته، كما وأن مدى المشاركة قد توسع بانضمام الأشقاء من المملكة العربية السعودية. وإن مدينة العقبة التي نجتمع فيها اليوم لهي المكان المناسب لعقد هذا اللقاء، فهي التي لا تبعد سوى كيلومترات معدودة عن الأراضي المصرية والسعودية العزيزة، وهي ثغر الاردن على البحر الأحمر ومركز نشاطات اقتصادية تكاملية هامة في هذه المنطقة، وتبشر بفرص واعدة لتعزيز التعاون والتكاتف بين الاقطار العربية. كما أنها، وهي المتاخمة لحدودنا مع اسرائيل، تذكرنا بما يواجه امتنا العربية من تحديات في مختلف المجالات.

لقد ابتدأت هذه السلسلة من اللقاءات قبل عامين بهدف تعزيز التعاون العلمي بين الأردن ومصر وبنائه على أُسس موضوعية، فعقد اللقاء الاولى في عمان والثاني في القاهرة. وقد تم في هذين اللقائين استعراض أوجه النشاط العلمي في كل من البلدين ودراسة أكثر المواضيع مناسبة لتنفيذ برنامج تعاون علمي بينهما. وفي العام الماضي. وبعد إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين إلى ما كانت عليه

سابقاً، تم بحث سبل التعاون في مختلف الميادين.

وإن ما تم تحقيقه من منجزات خلال هذه الفترة القصيرة أمر يدعو إلى الارتياح الكبير. ففي مجال التعاون العلمي، عقدت اتفاقية بين جامعة قناة السويس وجامعة اليرموك والجامعة الاردنية للتعاون في مجال العلوم البحرية في منطقة شمال البحر الأحمر. ونأمل أن تقوم محطة العلوم البحرية في العقبة ومحطة شرم الشيخ للعلوم البحرية في مصر الشقيقة بوضع برنامج بحث علمي شامل ضمن الامكانيات المنظورة للبحر الأحمر، يشمل النواحي الحياتية والبيئة والمناخية والمصادر الطبيعية والجيولوجية والهندسية، ويُرسي قواعد متينة لتنفيذ برامج ريادية تتوافر لها المعلومات العلمية الدقيقة.

كما أن الجمعية العلمية الملكية في الأردن وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في مصر قد قامتا باستكشاف مجالات التعاون وبلورة برنامج عمل يستفيد من تخصصات كل من المؤسستين. ومن المؤمل أن يتم عقد اتفاقية تعاون بينهما في فترة قريبة جداً. ونحن نعلق أملاً كبيراً على مثل هذا التعاون وتبادل الخبرات العلمية والتكنولوجية بين مؤسستين علميتين رائدتين.

وفي قطاع الزراعة، الذي يتمتع بأهمية فائقة في كلا البلدين، واهتمام متزايد لمعالجة أزمة الغذاء في الوطن العربي، فإن تبادل الزيارات والخبرات هو خطوة اولى تم تحقيقها تمهيداً لوضع برنامج عمل مدروس وشامل. وهناك مجالات واسعة وعديدة للتعاون في هذا القطاع الهام، منها حصر الأراضي والامكانيات الزراعية وتصنيفها في وادي عربة، واستخدام أساليب الزراعة المكثفة المحمية في مصر، وتبادل الأشجار، وخاصة النخيل، بالإضافة إلى إجراء دراسات ومشاريع تتعلق بالثروة السمكية واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة كزراعة الأنسجة في تربية الاشجار.

وكما أظهر إطلاق القمر العربي الصناعي (عرب سات)، فإن هذا الوقت يشهد تزايداً في أهمية استعمالات تكنولوجيا الفضاء لخدمة التنمية. وإننا نولي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً، لما فيه من فائدة كبيرة، ولما له من أبعاد تكنولوجية متطورة. ويمكن أن يؤدي التعاون بين المركز الجغرافي الاردني ومركز الاستشعار عن بعد في القاهرة

إلى نتائج ملموسة في استخدام تكنولوجيا الفضاء للحصول على خرائط ومعلومات جغرافية على درجة بالغة من الدقة، بالإضافة إلى الاستدلال على مصادر طبيعية متنوعة باستخدام أحدث التقنيات المتوافرة.

أيُّها الأخوة،

ما المجال العلمي إلاّ أحد الميادين التي نما فيها التعاون بين مصر والاردن. فقبل أيام تم افتتاح خط النقل البحري بين العقبة ونويبع، بحيث يشكل صلة بين طرفي العالم العربي في آسيا وافريقيا، ويمكن أن يكون بداية تحرك كبير لتعزيز خدمات النقل البري والبحري بين أرجاء الوطن العربي في المشرق والمغرب.

كما أن التعاون الاقتصادي، وخاصة في المجال التجاري، يسير بخطى وطيدة. فقد اتفق على توسيع حجم التبادل التجاري بتصدير سلع، مثل الأسمدة والاسمنت، من الأردن واستيراد سلع من مصر الشقيقة. كما اتُخذت الاجراءات الكفيلة بتعزيز حركة التبادل التجاري بين القطاع الخاص في كل من البلدين، إضافة إلى تنمية التجارة على كافة المستويات. كذلك تم التوصل إلى اتفاقية حول تبادل القوى العاملة بما يخدم مصالح القطرين.

إن هذه الانجازات الكبيرة التي تمت في فترة قصيرة نسبياً تعكس الإهتمام الكبير على أعلى المستويات في كل من البلدين، كما تعكس توافر الفرص لتنفيذ برامج تعاون مدروسة ومفيدة لكل منهما.

أيُّها الاخوة،

إننا، ونحن نتطلع إلى حاضر امتنا ومستقبلها، نجد أنفسنا أمام تحديات كبيرة، وفي الوقت نفسه، يمكننا اغتنام الفرص الكبيرة المتاحة لمواجهة هذه التحديات، وذلك بدعم التعاون بين الأشقّاء العرب. إن إقامة مثل هذا التعاون على أساس من الواقعية الملموسة والخطوات العلمية المدروسة هو أفضل من الإعلان عن طموحات صعبة المنال. إن التطور الكبير الذي شهده جنوب الاردن خلال السنوات العشر الماضية، والاستثمارات الصناعية الكبيرة في هذه المنطقة، والتطور الهائل في منطقة

ينبع وشمال غرب المملكة العربية السعودية وربطها بانابيب لنقل النفط من مصادره في الخليج والعراق إلى البحر الأحمر، واستعادة مصر لسيناء والبدء بتنفيذ مشاريع تنموية فاعلة فيها، كل هذا قد زاد من الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، مما يوجب علينا المزيد من التنسيق، كما يوجب علينا اعتبار المنطقة، في المنظور الجغرافي الاستراتيجي، اقليما يجب تعزيز تكامله بجميع الوسائل بين الاقطار العربية الثلاثة.

وكبداية، يمكن توسيع قاعدة التعاون العلمي، وذلك بإشراك المؤسسات العلمية في المملكة العربية السعودية في نشاطات مختارة، قد تشمل تكثيف الجهود لحصر وتنمية المعادن والمصادر الطبيعية في الاقليم، وتقوية جهود المحافظة على البيئة البحرية في ضوء احتمال زيادة نشاطات النقل البحري في هذه المنطقة، وكذلك البدء بتنفيذ مزارع نموذجية وبرنامج بحث خاص باستعمالات المياه الجوفية المالحة في المنطقة.

ويمكن أن يمتد التعاون إلى بعض المجالات الاقتصادية المحددة التي تخدم التكامل العربي والأقطار المعنية، مثل ربط هذه الأقطار بشبكة نقل بحري بين الجزء الشرقي من العالم العربي والجزء الغربي منه. وستُسهّل هذه الشبكة عملية التكامل في مجالات تبادل السلع الزراعية والصناعية وتنقل المسافرين. كذلك هناك إمكانية لتنمية المشاريع السياحية، حيث توفر شواطىء الاقليم أماكن ذات مقومات سياحية نادرة، يمكن لها أن تجتذب السياح من العالم العربي وخارجه إذا ما أُحسن تطويرها.

أيُّها الاخوة،

إن تواجد الاخوة من المملكة العربية السعودية بين اخوة وأشقاء لهم من الاردن ومصر سيتيح لنا جميعاً فرصة للاطلاع على بعض المنجزات الاقتصادية الكبرى التي حققتها المملكة خلال العقد الماضي، مما يشكل تقوية للهيكل الاقتصادي العربي. وإني لأدعو الله العلي العظيم أن يوفقنا للمضي في مسيرة البناء والتنمية والتكامل. وآمل أن نتمكن في هذا الاجتماع من بلورة بعض الأفكار للتعاون العلمي في دول الاقليم.

وأكرر ترحيبي بكم جميعاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

المؤتمر السنوي الثالث

للمجمع الملكي لبحوث الحضارة الاسلامية

(مؤسسة آل البيت)

عمان

أيار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الأجلاّء أعضاء المؤتمر السنوي الثالث،
أيها الأخوة الأفاضل المشاركين في ندوة «الأحوال الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة وصور التغير في العالم الاسلامي»،

بسم الله العلي القدير بدأنا أعمال المؤتمر السنوي الثالث ومناقشات الندوة المتخصصة التي عقدت في نطاقه، وعلى هديه سرنا على مدى الأيام التي سعدنا فيها بحضوركم معنا ،وبتوفيقه تمكنّا من إنجاز جميع القضايا الموضوعة على جدول الأعمال.

أيها الأخوة العلماء

إن هذا التجمع العلمي المبارك في عمان مصدر فخر واعتزاز لنا ولكل الأردنيين، الذين يرون في وجودكم بيننا تكريماً للأردن الوفي على الدوام لرسالته العربية الإسلامية ـ الرسالة التي حمل مشعلها المغفور له الحسين بن علي طيب الله ثراه، يوم أن قاد أحرار العرب في مسيرة العز والكرامة والتحرر.

وقد أضفيتم على أعمال المؤتمر ومناقشات الندوة من فيض علمكم وموضوعية تناولكم للقضايا والمشكلات الكثير مما أسهم في إنجاز أعمال المؤتمر ومناقشة الندوة بحيث تصل إلى الغاية بإحكام ودقة.

ونحن نتطلع معكم إلى مشروعات الخطة الثانية الجديدة للمجمع الملكي التي أرسيتم قواعدها الأساسية، ليبدأ العمل في التخطيط المتأني لتنفيذها علها تنير ـ مع مشروعات الخطة الأولى ـ طريق المستقبل الذي ننشد لأجيالنا المقبلة، كما ننظر بالرضى الى منجزات الندوة التي كانت حصيلة جهد علمي أردني باكستاني مشترك، ونأمل أن تظل مفتوحة ـ لأهمية موضوعاتها وكثرتها ـ بحيث نتمكن في المستقبل من عقد لقاءات وندوات متعددة أخرى تستكمل الجوانب المختلفة التي لم يتح المجال لايفائها

حقها من الدرس والنقاش، كي تغدو جميعها مؤشرات لمشروعات جديدة لخدمة حضارتنا الإسلامية.

أيها الأخوة العلماء،

إننا نباهي ـ كمسلمين ـ بنعمة الله علينا أن خلقنا أمة وسطا، ولعل أعظم ما نستطيع أن نقدمه لأمتنا وللعالم ان نجعل «الوسطية» منهجاً واقعياً عملياً في كل ما نعمل: وسطية في التفكير السياسي تضع مصالح الأمة فوق كل اعتبار، ولا تجنح أقصى اليمين أو أقصى اليسار بل تجهد في ايجاد توازن مقبول في عالم تتجاذبه تيارات جارفة تنهك القوى وقد تقضي على الضعيف، ووسطية في التفكير الاجتماعي تأخذ بما صلح للامة من مظاهر المعاصرة دون أن تنبت عن جذور الأصالة، ووسطية في التفكير العلمي تنهل من وسائل البحث الحديث وطرائقه ومناهجه ونظرياته دون اغفال للتراث العريق، ووسطية في السلوك تنطلق من الاحترام المطلق للإنسان الفرد والجماعة وما يمثله الفرد وتمثله الجماعة من تراث حضاري.

إن الوسطية لا تعني التوفيق بين المذاهب المختلفة، ولا تعني الضياع بين هذه المذاهب، ولا تعني انعدام الشخصية، إنما هي انظومة كاملة لها شخصيتها المحددة.. وقد فسرها ابن قيم الجوزية في كتابه «مدارج السالكين»:

> بأنها تجري وراء الحق عند أية طائفة، فتأخذه، ولا تعاديها بسبب ما عندها من الباطل، وتضيف الحق الذي تقتبسه من هنا وهناك إلى شخصيتها، ويكون صاحبها كالحاكم العادل، الذي يشهد على الطائفين، ويمتحن الحق بينهما.. مصداقاً لقوله تعالى «وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيداً».

وهذا يعني أن الوسطية مذهب يتصف بالتفتح وعدم التعصب.. وهذه هي طبيعة الأمة الإسلامية..

أيها العلماء الكرام،

في ختام مؤتمركم العتيد، يسرني أن أنقل اليكم أطيب تمنيات أخي ومولاي

جلالة الملك الحسين ومحبته واعتزازه بكم، وأكرر لكم الإعراب عن سعادتي بلقائكم في بلدكم الأردن، آملاً أن تحملوا معكم الى بلدانكم الشقيقة والصديقة ما يحمله لكم الأردن من محبته وأن تكونوا رسل الأردن في معاهدكم العلمية ومجامعكم ومحافلكم الفكرية، وأن تظلوا ـ كما عهدناكم ـ الظهير القوي والسند الراسخ لمجمعكم الملكي ورسالته في خدمة الأمة الإسلامية وحضارتها.

وإني اتطلع إلى أن تظل الصلة معقودة بيننا، سائلاً المولى القدير أن يوفقنا وإياكم إلى ما فيه خيرنا،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن ولي العهد المعظم

في

المؤتمر السنوي الرابع للمجمع الملكي لبحوث

الحضارة الاسلامية (مؤسسة آل البيت)

عمان

٦ أيار ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الإخوة العلماء الأجلاء

اعضاء المؤتمر السنوي الرابع

بسم الله العلي القدير، افتتح جلالة مولاي الحسين المعظم مؤتمرنا السنوي الرابع بكلمة توجيهية سامية رأينا فيها جميعاً نهجاً شمولياً في النظرة إلى الاسلام من حيث هو منهج حياة متكامل ينبذ الغلو والتعصب ويحض على الحوار بالتي هي احسن ويلتزم العدل والحق: يوحد ولا يفرق، يحاور ولا يكره.

وهذا النهج الذي أضاء لنا الحسين طريقه طالما نادى به من قبل، لأنه النهج الذي هدانا إليه الباري جل وعلا عندما بعث برسوله المصطفى صلوات الله وسلامه عليه مبشراً ونذيراً، وحمل لواءه آل البيت يحمونه ويدافعون عنه إلى أن تكتب لهم الغلبة أو الشهادة.

أيُّها العلماء الأجلاء

لقد كنا دائماً طلاب حق ودعاة عدل ومحبة ويسر واعتدال، نرى في الوسطية منهجاً صالحاً فيه العلاج الناجع لما نواجهه من مشكلات في حياتنا المعاصرة: وسطية في الفكر لا تأخذ بالمعتقدات المتطرفة التي تهب علينا من خارج حدود وطننا وحضارتنا وثقافتنا، ولا تخضع للارهاب الفكري الذي يحاول أن يمارسه علينا بعض أبناء أمتنا، ووسطية في السلوك تأخذ أمور الدنيا بالاعتدال والسماحة اللذين نفاخر دائماً بأنهما كانا دائماً وراء المجد التليد الذي بناه الأجداد، وغزوا به قلوب الناس وعقولهم في أرجاء المعمورة. ووسطية في تفهم أمور ديننا ودنيانا، تيسر ولا تعسر، فإن تحريم الحلال كتحليل الحرام غير جائزين في الإسلام.

وهذه الوسطية نضعها دائماً ـ ما وسعنا الجهد ـ موضع العمل. وقد أسعدنا ما

يقوم به مجمعكم الملكي - من جملة ما يتناوله - في مجال دراسة التعددية في المجتمع والنظرة اليها على أنها مصدر قوة لا مصدر ضعف، فهناك لقاءات تعقد للموضوعات الثقافية والحضارية والدينية، مثل: الحوار الاسلامي - الاسلامي، والحوار الاسلامي - المسيحي، في داخل الأردن وخارجه يشارك فيها نخبة من أهل الفكر بهدف ايجاد نوع من التواصل الانساني: يوضح الجوانب الأخلاقية والإجتماعية في كل دين، ويركز على نقاط الاتفاق، ويدعو إلى نبذ التعصب، ويعزز القيم، ويرسخ كل ما هو صالح ومفيد.

أيُّها الإخوة العلماء

إن حوار الثقافات والأديان هو السبيل الأمثل للبحث عن الذات واكتشاف الهوية وإعادة الاعتبار للقيم الانسانية الاصيلة، فقد وهن المجتمع البشري من كثرة ما واجهه من إحباط وضيق وهو يرى أنظمته المختلفة تتداعى واحداً بعد الآخر: فالنظام الاقتصادي العالمي لم يحقق الغاية، وترك الكثير مما يطمح اليه البشر معلقاً دون استيفاء حيناً ومقصراً دون بلوغ الغاية حيناً آخر، والنظام الإعلامي اصبح مع مرور السنين إعلام الأقوياء يتلقاه الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة في توجيهه والسيطرة على آثاره التي غالباً ما تكون ضارة بالمجتمعات النامية ومثلها وقيمها المتوارثة، والنظام الانساني اختلطت فيه الأمور بشكل أضحى فيه إنسان القرن العشرين أسير المادة يلهث وراءها فتستعبده وتهيمن على روحه وعقله لتفرغهما من أجمل ما في الإنسان: انسانيته التي وضعها فيه رب العالمين تمييزاً له عن سائر المخلوقات.

وهذا الوهن، وهذا الضيق لا سبيل إلى التخلص منهما إلا بالبحث الدائب الرصين عن أسبابهما، لنحدد الأسباب، ومن ثم ننهض إلى طرق المعالجة من خلال الحوار العلمي الهادىء.

أيها العلماء الأجلاء

إن الأمل فيكم كبير، وأنتم من النخبة في العالم العربي الإسلامي وفي الاقطار

التي تعلو فيها راية الإسلام، في أن تنقلوا نتاج فكركم الواعي المستنير إلى المجتمع الإسلامي بعامة وإلى مجتمعاتكم بخاصة، رسل خير وهداية واعتدال، تقيمون الجسور على الفجوة بين النخبة وبين المجتمع بمختلف طبقاته وخاصة جيل الشباب. فالشباب في كثير من بلداننا يشكلون أكثر من نصف السكان، وعقولهم الغضة تواقة باستمرار إلى تلمس الطريق السوي الذي يحدد مسار حياتهم في الحاضر ويستشرف الآفاق المتاحة لهم في المستقبل... وهم أمل الأمة وعدة مستقبلها في تطلعها إلى الامن والازدهار وسكينة العقل والنفس.

أيها الاخوة العلماء

إن هذا الأمل حظي ـ من خلال مجمعكم الملكي وجهودكم التي تجد لدينا التقدير العميق ـ بتحقيق بعضه بأن يسر الله للمجمع أن ينهض بعدد من المشروعات التي اردنا لها أن تعالج ما أسميناه بالمشكلات الظرفية التي تواجه المسلم المعاصر، وقد شارف المجمع ـ بفضلكم ـ على انجاز مشروعات التربية العربية الاسلامية والادارة المالية في الاسلام والشورى في الاسلام ومعاملة غير المسلمين في الإسلام. ونسأل الله تعالى أن تسهم هذه البحوث ـ عند نشرها ـ في ايجاد النموذج النفسي الذي ننشد للشاب المسلم الذي يواجه كل يوم افكاراً متناقضة تهب عليه من كل صوب وتتركه أسير الحيرة والقلق.

أيها الاخوة العلماء الافاضل

لقد رحب بكم جلالة الحسين ـ لدى تفضله بافتتاح مؤتمرنا ـ إخوة أعزاء في بلدكم الثاني الأردن الصامد المرابط، وأكرر الترحيب بكم وأنقل لكم تقدير جلالة الحسين لعملكم في خدمة تراثنا المجيد وحاضرنا الذي نسعى معاً ليكون الأفضل والأحسن.

ولا يفوتني في ختام مؤتمرنا الرابع أن أنوه بجهودكم في المشاركة المتميزة في أعمال لجان المؤتمر، وبالروح العلمية الرصينة التي سادت مناقشاتكم، وبالافكار البناءة التي أغنيتم بها الخطط الأولية لمشروعات الخطة الثانية للمجمع الملكي، وبالملحوظات

المفيدة التي ابديتموها على مشروعات الخطة الأولى.

كما أوجه شكري للسادة العلماء الذين شاركوا في اجتماعات اللجنة العليا المشرفة على مساجد الصحابة، التي انعقدت في نطاق المؤتمر السنوي الرابع للمجمع الملكي، وهم نفر كريم من علماء أمتنا استجابوا لدعوة جلالة الحسين في العناية بمساجد الصحابة البررة الذين تحتضن أرض الأردن ثراهم الطهور.

أيها الأخوة العلماء الاجلاء

بسم الله بدأنا مؤتمرنا وبتوفيق ومنة منه تعالى سارت أعمالنا على خير ما نحب، وبحمد الله نختتم أعمالنا، متطلعين إلى لقائكم دائماً في بلد الحسين وبين أهلكم في الأردن، متمنين لكم التوفيق الدائم في ما تقومون به خدمة لأمتنا وحضارتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في افتتاح
المعسكر القومي الاول للشباب العرب
جامعة مؤته
١٣ آب ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة والأخوات من منتسبي المعسكر القومي

أيها الزملاء، أيتها الزميلات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إنه ليسرني غاية السرور أن أتـوجه إلى كل فرد منكم بالتحية العربية، ويسعدني كل السعادة أن أنقل اليكم جميعاً تحيات أخي الكبير، جلالة الملك الحسين بن طلال، الذي رعى منذ البداية مسيرة المنتدى، وسره أن تتوج أعماله بهذا اللقاء مع هذه النخبة الخيرة من أبناء الوطن العربي الكبير. وأخص بالتحية إخواننا من أبناء الوطن العربي الذين تكرموا وشاركونا هذا اللقاء، الذي نظمه الأخوة أعضاء المنتدى الإنساني في الجامعات الأردنية. كما أتوجه بالشكر إلى جامعة مؤتة العزيزة علينا التي أخذت على عاتقها مهمة إستضافة هذا اللقاء الخير.

أيها الأخوة الشباب العرب،

ليس من باب المصادفة أن نجتمع على هذا الثرى الطيب. فقد اخترناه عن سابق معرفة وتصميم. فالأردن كما تعلمون كان نافذة خير للجزيرة العربية، الموطن الأول للعرب ومهد العروبة، وكان من أقدم الأقطار العربية خارج إطار الجزيرة تعرضاً لاشعاعاتها الايمانية والحضارية.

وأهل الأردن عرب متميزون. فهنا كان الأنبـاط، وهنا كان الغساسنة، ومن هنا مر الرسول محمد ﷺ مرافقا لعمه في رحلة قريش إلى بلاد الشام. ومن هناك، من القدس، أسرى الله سبحانه وتعالى بعبده ليلا ليعرج من مسجدها الأقصى إلى السماء. من هنا مر محمد، فكانت جنوبي بلاد الشام دربه، ومع أهاليها عقد اتفاقاته وأبرم عهوده. ومن جوار خليل الرحمن، رحل اليه تميم الداري وإخوانه ليبايعوه

على الرسالة وعلى الايمان. فمن هنا كان الارتباط المبكر لهذه البقعة العربية الغالية بمهبط الوحي ومنارة الايمان ارتباطاً عضوياً وروحيا. وهنا، على هذا التراب الطاهر الطهور، وقع أول تصادم بين كتائب الدعوة الجديدة وسراياها وبين الجيش البيزنطي في معركة مؤتة. فكانت أول تجربة للرسول ﷺ وأصحابه مع أعظم دولة في العالم آنذاك. وكانت درسا استوعبه المسلمون بقيادة الرسول عليه السلام ووعوه وحفظوه . فلم يكن غريبا أن يعيد المسلمون النظر في خططهم وفي تشكيلاتهم، وأن يهتموا بالبحث عن القائد استعدادا للقاء الكبير الحاسم الذي جرى على أقصى شمال ثرى الأردن في معركة اليرموك الخالدة، التي رأينا من واجبنا، وبتوجيهات من الحسين، أن نسمي جامعتنا الثانية بأسمها، لتحمل أنبل اسم في تاريخ بلاد الشام « اليرموك ». وبعد هذه المعركة أصبحت البلاد الشامية، والى الأبد، عربية اللسان إسلامية الايمان، تحتفظ بمزيات خاصة بها. وما كان ذلك ليتم إلا بفضل تسامح الإسلام الذي يبقي على الخصوصية في أهل الايمان، ويربأ بالمسلمين عن كل تعصب وتصرف قسري. فاصبحت هذه البلاد ايضا واسطة خير بين المكاسب الحضارية للأمم التي سبقت الفتح الإسلامي، أو عاصرت رسالة الخير، رسالة القرآن. وظلت الطريق التي سلكها محمد ﷺ عبر هذه البلاد الطريق ذاتها الى مكة وإلى المدينة المنورة. ومن هنا بزغت الدعوة العباسية، ومن هنا انضمت القبائل العربية من جديد الى جحافل الثورة العربية الكبرى، ثورة العرب في القرن العشرين، من أجل استرداد هويتهم والحفاظ على وجودهم والابقاء عليهم حملة للرسالة الخالدة، كما ذكرهم القرآن الكريم « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ».[1].

وعندما نذكر الثورة العربية الكبرى تتبادر إلى أذهاننا مجموعة من الأسئلة: لماذا الثورة العربية الكبرى؟ ما مفهوم هذه الثورة للانسان العربي؟ ما هو مفهومها للدولة؟ الى أي حد آمنت وعملت من أجل إقامة المؤسسات؟ ما هو الشكل الذي ارتأته للعلاقة بين العروبة والاسلام؟ ما هي الصيغة التي أنشأتها للعلاقة ما بين الأمة العربية والأمة الاسلامية؟ كيف فهمت شكل العلاقة المطلوبة بين الأمة العربية

---

(١) سورة الاسراء، آية (١)

المنشودة وبين بقية الأمم؟ أين الحدود الجغرافية التي رسمتها في المشرق العربي للدولة العربية العتيدة؟ كيف توجهت الثورة لمعالجة قضايا الأمة ومطالب العصر والمستقبل؟ ما هو موقفها من الحركة الصهيونية الغاشمة؟

لقد كتب الكثير الكثير عن الثورة العربية بمختلف اللغات، وكان الكُتاب ما بين منصف لها أو مجحف بحقها. ولكننا في هذا الموقع، ونحن نستنشق أريج النبوة ونكاد نسمع صهيل خيل الشهداء، لا يسعنا إلا أن نعود إلى الينابيع الأولى لفكر الثورة، إلى خطب المرحوم الشريف الحسين بن علي، سليل بيت النبوة في بطاح مكة، والى المقالات التي كان يدبجها في افتتاحيات جريدة **القبلة**، وأن نعود إلى مراسلاته ومكاتباته مع زعماء المناطق العربية وامرائها وشيوخها في الشرق العربي، ومع زعماء العالم آنذاك، ومع القادة والمفكرين في مصر وفي السودان. كما أن مذكرات أبنائه ويومياتهم ومراسلاتهم تشكّل سندا أساسيا وكبيرا من المصادر الموثوقة عن الثورة، سواء أكانت الأعمال الكاملة لجلالة الملك المرحوم عبدالله بن الحسين، أم أوراق الأمير زيد التي نشرت مؤخراً، أم مراسلات المرحوم الملك فيصل بن الحسين ومكاتباته التي لم تنشر إلى الآن، إلاّ أن الدراسات الحديثة عنه، التي تمت في القطر العراقي الشقيق وفي الخارج، جاءت بمستوى فيصل بن الحسين من النقاء والإبداع والعطاء لأمته ولدينه ولوطنه العربي.

لقد كان الحسين بن علي يؤمن ـ كسليل لبيت العرب الأول ـ أن العرب أُمة واحدة، ولكنهم ليسوا الأُمة الوحيدة في العالم، وأقرب الناس اليهم الأُمة الإسلامية. من هنا كان سعيه لايجاد تلك العلاقة الدائمة والوثيقة مع أبناء الأمة الاسلامية. وما كان ليقود ثورة العرب طمعا في ملك أو رغبة في جاه أو إستزادة من نفوذ، بل إنه، ومن بيته الذي كان يعانق الكعبة المشرفة، انبرى لقيادة الحركة العربية ليخرج بها عن محدوديتها الشامية، وليعطيها بعداً أكبر يشمل الجزيرة بأكملها، والعراق بتمامه وكماله، وبلاد الشام غير منقوصة. وبهذه الصفة خرج بالعرب من محدودية الوطن والديار الى رحاب الأمة، ووجد نفسه مطالبا في مرحلة الحسم التاريخي، وبغياب القائد، وخوفاً من أن يصبح مصير الأمة في أيدي الأحزاب والجمعيات

السرية والعلنية، المدني منها والعسكري، بتكويناتها وصراعاتها، وجد نفسه مطالباً بجمع الأمة وتوحيد صفوفها دافعا بأبنائه الأربعة إلى ميادين الوغى والقتال.

لقد قيل إن الحسين ثار ضد الدولة العثمانية الشرعية. ولكن إذا عدنا إلى الحقائق التاريخية، نجد أن الثورة العربية الكبرى لم تتحرك على الصعيد العسكري سنة ١٩١٦ إلاّ بعد أن أعلنت القيادة التركية آنذاك عجزها عن الدفاع عن المقدسات الإسلامية، عن مكة والمدينة. وكان الخط الجنوبي الذي تتصوره القيادة العسكرية التركية آنذاك كحد أقصى للدفاع عنه، والدفاع بالتالي عن تركيا الطورانية بالمفهوم الكمالي، كانت أقصى نقطة جنوبا هي الموصل.

فعرضت بالتالي مكة والمدينة والقدس، أي مقدسات المسلمين، إلى نتائج الحرب بين الدول العظمى آنذاك، فكان من الضروري أن تتحرك الارادة العربية وأن يتحرك شريف مكة.

لذا قامت الثورة العربية لهذه الغاية، غاية الدفاع عن الهوية العربية والإسلامية في المشرق العربي. ولكن، لا محالة، كانت هناك ضغوط ونفوذ مختلفة على الساحة التركية، منها النفوذ الصهيوني من خلال حركة مدبرة محكمة وحركة الدونما التركية.

نفذت الى صفوف المؤسسة العسكرية العثمانية، ولم تعد تكتفي بالغمز من تاريخ العرب وإسهامهم، بل تجاوزت ذلك الى الانتقاص من قدر العرب، أمة الرسول ﷺ ومادة الإسلام. وما كان هذا ليقبله الحسين، الذي أصبح وجها لوجه أمام مسؤوليته التاريخية لدفع هذه النازلة عن الجنس العربي صاحب الرسالة، ليس من باب الاعتقاد بأن العرب متفوقون تاريخيا، ولكن من باب القناعة أن عليهم مسؤولية تاريخية، وهم الذين وصفهم القرآن بقوله تعالى: «كنتم خير أمة أُخرجت للناس». هذه الأمة التي يذكرها عثمان بن عمرو بن بحر المشهور باسم الجاحظ على النحو التالي: «قلنا إن العرب لما كانت واحدة، فاستووا في التربة، وفي اللغة والشمائل الهمه، وفي الانفة والحمية، وفي الأخلاق والسجية، فسبكوا سبكاً واحدا

وأفرغوا إفراغاً واحداً، تشابهت الأجزاء وتناسبت الأخلاط، حتى صار ذلك أشد تشابها في باب الأعم والاخص وفي باب الوفاق والمباينة من بعض الأرحام، وجرى عليهم حكم الاتفاق في الحسب، وصارت هذه الأسباب ولادة أخرى». وهذه الولادة الأخرى وقعت للمرة الثانية بعد انطلاقة الثورة العربية الكبرى، حيث سلك الحسين بالعرب السبيل الى العلا، وتولى التأليف بين العناصر المتباينة من الأعراب والقبائل وأبناء المدن والحواضر والأقاليم، فأوى اليه في رحاب مكة رجال قوامهم الاخلاص للدعوة وزادهم اليها البذل والعطاء. ولم يكن للحسين من موارد مالية، ولم يكن لديه إلاّ فلذات أكباده، فلم يدفع بأبناء الأمة الى ميادين القتال ليبقيهم حوله، بل دفع بأبنائه قبل غيرهم، وأصبح مطلب الوحدة غاية هاشمية. ولم يكن هذا المطلب شعارا دون محتوى، بل كان تطبيقا وممارسة. ففي بلاد الشام أرسى الحسين قاعدة المواطنة، فساوى بين أبناء الوطن في الحقوق والواجبات، وأصبح سعيد عمون الماروني يشارك زميله عمر الداعوق السني في لبنان في رفع الراية العربية على الشطآن اللبنانية، فتلاقى في هوى الثورة العلوي والدرزي مع مختلف أبناء الطوائف في سوريا ولبنان والعراق وفلسطين، فكان منهم الكتاب والأدباء والشعراء الذين تغنوا بهذه الثورة فحملوا رايتها، راية الدولة العربية الكبرى، فكانت أول تجربة في تاريخ العرب الحديث في المشرق العربي، دولة عربية دستورية برلمانية عاصمتها دمشق. إن هذه الدولة التي اعتمدت التمثيل النيابي ذكرتنا بأمجاد بني أمية، وأدركت حتمية التعريب، فعربت الدواوين. ونقرأ في السجلات الحكومية العبارة التالية: «إنتهت الدولة التركية وبدأت الدولة العربية». وفي هذه اللحظة بالذات، وفي أصعب الظروف، يتم إنشاء أول مجمع علمي عربي في مدينة دمشق في العهد الفيصلي، مجمع الخالدين من كرام علماء الأمة، مسلميهم ومسيحييهم، ليساهموا في تحمل مسؤولية البناء النوعي للأمة العربية الماجدة. ويتلفت فيصل الأول «رحمه الله» الى المؤهلين الأفذاذ من أبناء الذين حافظوا على مواقعهم أثناء الثورة في خدمة الدولة العثمانية المنهارة، والذين عادوا الى وطنهم بعد سقوط تلك الدولة، فلم يؤنبهم فيصل، ولم ينثر التراب في وجوههم، بل اقتدى بسيرة جده الأعظم محمد ﷺ عندما دخل الى

مكة المكرمة وقال لأهلها: «اذهبوا فأنتم الطلقاء»، فأصبح العائدون التائبون طلقاء في ميدان العمل والابداع والتضحية والعطاء. وما الشهادة التي نالها المرحوم يوسف العظمة إلا نموذج لمثل هذا العطاء.

وينتقل الفيصل تحت وطأة المؤامرات الدولية الى كل من باريس ولندن، ليدافع عن القضية العربية نيابة عن أبيه الشريف حسين، فيخلب الأذهان بذكائه ودهائه، وفي استماتته في الدفاع عن القضية العربية، ويوآزره في ذلك الفلسطيني واللبناني والعراقي، المسلم منهم والمسيحي. وتشاء مشيئة الله، بعد أن توحدت بلاد الشام ودخل فيصل دمشق على صهوة جواد أبيض، ان تنجح المؤامرة وأن تقسم بلاد الشام، تنفيذا لمخطط صهيوني رهيب ووعد لليهود ممن لا يملك شيئا من أرض فلسطين من أجل إنشاء وطن قومي لهم فيها. وتمارس الضغوط على الشريف الحسين بن علي ليقبل بالوطن القومي لليهود في فلسطين، فما كان من الشريف إلا أن اتجه الى الكعبة واستقبلها واقسم في رحابها باسم ربها أن لا يتخلى عن ذرة تراب من فلسطين مهما كان الثمن. وكان الثمن في الحسابات الدنيوية غالياً، اذ قضى بقية حياته بعيدا عن وطنه وأهله، مضحيا بالعرش والملك لانهما لم يكونا هما الهدف. أما فيصل رحمه الله، فوجد أن نداء الواجب يدعوه للحفاظ على وحدة أراضي العراق وعلى عروبة العراق، فهب لتلبية النداء ووجد أن الخلاف مستعر بين سكان العراق، شيعة وسنة، بادية وحاضرة، عربٍ وأكراد، مسلمين ومسيحيين، فنظم من هذه الفئات المتنازعة قلادة دولـة حديثة، فكانت أول دولة عربية تنال استقلالها وتتولى مهمة مساعدة الأقطار العربية الأخرى، وعلى رأسها سوريا الشقيقة، للحصول على استقلالها.

ويلمح عبدالله بن الحسين بنافذ بصيرته كرة النار المتدحرجة نحو فلسطين وبلاد الشام، فيخرج في صفوة من عترته ورفاقه لإنقاذ الوطن وحماية الأهل، واستقر في الأردن ليبني وليحمي، وكما هو قدر الهاشمية ليوحد وليرص الصفوف. وعندما شاءت الأقدار أن يخرج أبناء فلسطين الى شرقي النهر، لم يعاملهم كلاجئين، ولم يعاملهم كطارئين، بل اقتسم معهم موارد البلاد الضيقة المحدودة وفتح بيته ومملكته لهم، وآخى بين الأهل شرقي النهر وغربيه. وكان تصديه الحثيث والعملي لمواجهة

الحركة السرطانية في الجسم العربي. وعندما لاحظ ظاهرة التشرذم والتقزم على المستوى الفكري في الأقطار العربية، انبرى يدعو للوحدة، حيناً باسم سوريا الكبرى، وحيناً باسم الهلال الخصيب، اذ لا مستقبل لهذه الأمة دون وحدة.

من كل هذا نخلص الى القول بأن الثورة العربية الكبرى كانت حركة تمثل إرادة أمة تسعى لايجاد درجة رفيعة من التوازن بين الشريعة الإسلامية والواقع المعاش ومطالب المستقبل. وهي ايجابية في نظرتها إلى المكاسب الحضارية العالمية، فسعت لاحتوائها واستيعابها وتمثلها والانسجام مع المحيط بدل الرفض. وهذه الثورة طرحت لأول مرة في تاريخ العرب الحديث مفهوم الأمة، بدل مفهوم القطر أو الطائفة أو العشيرة أو الأقلية. من هنا قبلت بتفرع الثقافات المحلية الخاصة بالأقليات ضمن الإطار الكبير للعروبة والإسلام، متحركة ضمن مفهوم الوسطية المتميزة بالدينامية والحركة. وقد سعت لتدبير الموارد المالية القليلة لبناء دولة المؤسسات وإقامة مؤسسات الدولة ضمن منظومة من المشاركة في الحكم، بعيداً عن الإرهاب والقسر والدم، فكانت المؤسسة النيابية ومؤسسة القضاء والمؤسسات التربوية والمؤسسة العسكرية المنصرفة لحماية الوطن والمواطن.

وفي كل هذه الأمور كانت القيادة الهاشمية تتحرك من منطلق مسؤوليتها تجاه أمتها العربية والإسلامية، فيما يمكن تسميته بتجاوز الفهم الاقليمي والقطري، ومعالجة الأمور بشمولية الخيار القومي العربي. فعندما قبل المرحوم الملك عبدالله بن الحسين بتلبية نداء ممثلي وزعماء الشعب الفلسطيني بتوحيد الضفتين، لم يكن يسعى الى توسيع رقعة مملكته، بل لحماية البقية الباقية من فلسطين، وللخروج من جو الأنقاض والدمار الى مرحلة من إعادة البناء النفسي والروحي والمادي للأمة، بعد أن رزئت بفقدان جزء من فلسطين. وعندما قبل الأردن بالتصريح الثلاثي، كان يريد أن يحمل الدول الكبرى مسؤولية سلامة الوطن ولجم الحركة الصهيونية. وعندما دُعيَ في بيروت لأول مؤتمر قمة عربي سنة ١٩٥٦، كان الأردن أول من لبى الدعوة، ولم يكتف بذلك، بل عمد الى تعريب جيشه، ولم يكترث بتهديد الحكومة البريطانية بقطع المعونة عنه. ونظر إلى الأخوة العرب كشركاء له في تحمل المسؤولية، ولما لم تف الدول العربية بالتزاماتها، لم يقنط قائد هذا البلد من عنصر الخير في أمته.

وعندما دعا المرحوم الرئيس جمال عبدالناصر لعقد مؤتمر القمة من أجل حماية مياه نهر الأردن من مخططات العدو لسلب مياهه، تجاوزت القيادة الهاشمية كل خلافاتها من أجل المصلحة القومية، ودخلت في مرحلة جديدة من التنسيق المباشر مع مصر. وعندما بدأ العدو يحيك مؤامرة دولية ضد مصر وسوريا سنة ١٩٦٧ رحل الحسين بنفسه الى القاهرة ليوقع اتفاقاً دفاعياً مع المرحوم عبدالناصر. وكانت الهزيمة، وكان على الأردن أن يتحمل نتائج الهزيمة، كما فعل عام ١٩٤٨، فنهض ليستقبل الأهل من جديد ويؤمن لهم المأوى والملبس ولقمة العيش بنفس زكية منزهة عن النظرة الاقليمية. وتمسّك الأردن بالخيار القومي، كما تمسك دائماً وسيظل، بالرغم مما تعرّض له أمنه الوطني. وتوحدت الصفوف من جديد، وجذر الأردن من استثمار المأساة الفلسطينية لخدمة مصالح فردية أو قطرية ضيقة. ووفاء للخيار القومي، الذي انبثقت عنه الثورة العربية الكبرى فلسفة وممارسة، مضى الأردن يعمل مع أخوته العرب لدعم التضامن العربي وتوحيد الصف بما يحقق لامتنا اهدافها ويصون لها شخصيتها العربية.

أيها الزملاء، أيتها الزميلات،

إنني على أتم ثقة أنكم، من خلال إقامتكم معنا وبيننا، ستتاح لكم الفرصة لزيارة معالم هذا البلد، والإطلاع على منجزاته، ومشاهدة الخطر المحدق به وهو يقف على حدود فلسطين وهي ترزخ بأكملها، وعلى رأسها قدس الأقداس، تحت وطأة الاحتلال، وشعبنا وأهلنا صابرون صامدون، ونحن نشد على أيديهم، ونقدم لهم ما يحتاجونه من الدعم، ونأبى أن يتجر أحد بمأساتهم، ونسعى لأن نكون جميعا شركاء في انقاذهم مما يعانون.

مرة ثانية، يسرني أن أرحب بكم في بيت العروبة، وفي هذا الرباط الإسلامي في بلد الصمود والجهاد والدفاع عن حق الأمة وكرامة المواطن.

وفقنا الله جميعا وحفظ إسلامنا وأبقى علينا عروبتنا ويسر لنا السبل للدفاع عن كل ذرة من تراب وطننا العربي الكبير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

وداع
حجاج بيت الله الحرام
عمان: آب/ ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

اخوتنا الاعزاء حجاج بيت الله الحرام

أيها الحفل الكريم

في كل عام تتوجه قوافل الحجيج الى الديار المقدسة، يحدوها الايمان بالله، ويدفعها الشوق إلى الأرض المطهرة، تلبية لنداء الله عز وجل في أداء فريضة من فرائض الإسلام على لسان ابراهيم عليه السلام (وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله) وهي من أعظم العبادات أثراً في حياة الفرد والمجتمع، وتوطيد عرى المحبة والمودة بين المسلمين، في شتى أقطارهم، وتعميق مشاعر الإيمان، في رحلة قدسية يؤمّون بها بيت الله الحرام في مكة المكرمة، ويتوجهون الى الكعبة المشرفة ليطوفوا بالبيت العتيق، قبلة المسلمين، ورمز وحدتهم في عبادتهم وكلمتهم وتوجههم، هذا الرمز المرسخ في الكلمة الربانية التي أُنزلت على محمد عليه الصلاة والسلام (قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره).

تتوجه وفود الحج ليعمروا بيت الله، ويزوروا مسجد رسول الله ويسلموا على رسول الله، مستذكرين عظمة محمد وجهاد محمد، وتضحية محمد وصحبه لإعلاء كلمة الله ونشر رسالة الإسلام، ولتلتقي الالوف الزاحفة زحوف الطيب الى مشرق النور في أرض النور مهبط الوحي ومطلع الفجر في أرض المناسك والذكريات الخالدة المجيدة، يؤدون الفريضة ويمحون الخطيئة ويغسلون الذنوب، ويطهرون الأنفس، ويشهدون المنافع في تدارس أمر المسلمين، وتوثيق وشائج المحبة، وعلائق الخير، في

جو من الطهر والروحانية المشرفة، في رحاب جبل الرحمة في عرفات، ومناسك الحج في المزدلفة ومنى، في الخيام المنصوبة ترتفع أصوات الداعين المبتهلين المسبحين، وفي المسعى بين الصفا والمروة، والطائفين حول البيت الحرام والركع السجود في فناء الكعبة، تملأ أجواء السماء أدعيتهم بأن يوفق الله هذه الأمة الى لم شعثها، وجمع كلمتها، واستعادة مجدها، ورفعة أمرها، وعودتها الى دينها عودة طاهرة راشدة، يتسنمون بها من جديد مقعد العزة، ومقود العالم في مسيرته الإنسانية، في سمو الإسلام واشراق حضارته ورفق المحبة وتآخي البشر.

أيها الحفل الكريم . أيها الحجاج الكرام:

من الأرض المقدسة قدسية المسجد الأقصى الذي بارك الله حوله.. إلى الأرض المقدسة التي نزل فيها الوحي الالهي تنتقلون اليوم، محققين قول الله عز وجل:

(ولله على الناس حج البيت لمن استطاع اليه سبيلا) في نقلة روحية تؤكدون بها صلة القدس بمكة، وصلة المسجد الأقصى بالبيت الحرام، وأننا هنا قلعة الثبات، ودرع المواجهة نمنع زحف الشر أن يمتد، ونقف في وجه العدو، ساعين لاسترداد الأرض، وانقاذ الأهل، واستعادة القدس والمسجد الأقصى، وأننا هنا نمد يد العون والمساعدة للأخوة المرابطين الثابتين المنزرعين في الأرض المحتلة، اذكروا ذلك لإخوانكم الحجاج من كل مكان، ذكروهم بالأرض المسلوبة والمسجد المحزون والأرامل والثكالى، بصروهم بالخطر المحدق بالمسلمين، وضرورة العمل لجمع كلمتهم.

فسيروا على بركة الله يحدوكم الشوق الى رسول الله وبيت الله، وتصحبكم رعاية الله في مسيرتكم، وكونوا من مبتدأ الحج الى منتهاه على مستوى وفود الرحمن انضباطاً ومسلكاً، خير سفراء لبلدكم وأمتكم في ظلال التوجيه الرباني العميق ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فإن خير الزاد التقوى واتقون يا أُولي الألباب﴾ ولكم منا الدعاء أن يوفقكم الله وترافقكم السلامة، وأن تعودوا إلينا غانمين سالمين وقد أديتم حجكم مبروراً وسعيكم مشكوراً. رابحة تجارتكم مغفورة ذنوبكم.

ويسعدني أن أنقل اليكم مشاعر المحبة والتمنيات بالتوفيق من جلالة الملك المعظم حفظه الله الذي يشارك ملوك العرب وزعماؤهم في حضور مؤتمر القمة العربي الطارىء داعية وفاق ومنادي وحدة امتثالاً لقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ وتوكيداً لمعاني الحج في توحيد الأُمة وتجميع الصفوف وتآخي المسلمين، وهو في مشاعره معكم، في كل خطوة وسفرة، يدعو لكم بالتوفيق، ويتمنى لكم الحج المبرور والعودة السعيدة.

وفقنا الله جميعاً للخير والصلاح وأن يظل بلدنا بلد الأمن والرخاء والطمأنينة والعزة بلد المرابطة والجهاد والصمود برعاية الله عز وجل وعنايته وقيادة مليكه الملك الحسين المعظم حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في افتتاح
مؤتمر المائدة المستديرة للشمال والجنوب
لبرنامج الامم المتحدة الانمائي
استانبول ـ تركيا
٢ أيلول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة،

يسرني مخاطبة هذا الحفل الكريم حول موضوع التنمية والبعد الإنساني، ويزيدني سرورا أن ينعقد هذا الاجتماع في مدينة استانبول التاريخية الجميلة المضيافة.

أيها السادة،

ومن المشجع أن نرى أن عددا من الأوراق التي تم تقديمها لهذه المائدة المستديرة تعترف ضمنا وصراحة ببعض الحقائق الأساسية والبسيطة (بل ويمكن أن أقول «البديهيات») في مجال التنمية. فعبر العقود الثلاثة الماضية، التي شهدت سعيا جادا نحو التنمية بأية تكلفة، تم نسيان بعض هذه الحقائق الأساسية، أو نقلها ودمجها بفروع المعرفة الأخرى، مثل السياسة أو علم الاجتماع أو علم الانسان، حيث كان الادعاء أن لا مكان لها في مجال التنمية نفسه. إلاّ أنه وكما يتضح من بعض هذه الاوراق، لا بد لأي نظرة متوازنة للتنمية الاقتصادية من المنظور الانساني أن تشمل القضايا الاجتماعية والسياسية، وحتى الفلسفية، بالإضافة إلى الأُمور الاقتصادية البحتة. وكما هو الحال في معظم الحالات، فان العودة الى الأساسيات له أثر منعش.

وعلى الصعيد العملي، أو ضمن نطاق ما يمكن أن يسمّى بالاقتصاد السياسي في التنمية، يمكن للنخبة ولصانعي القرارات أن ينجرفوا في الجدال المبني على افتراض معرفة ما هو صالح، أو الأصلح، للجماهير، وينطلقوا من هذا الافتراض الى وضع الخطط للوصول الى ذلك الهدف المثالي أو الخيالي. وفي غضون ذلك، وفي حال كانت هذه الجماهير غير قادرة على تنفيذ هذه الخطط، تتابع النخبة وصانعو القرارات وضع خطط اخرى لتطوير هذه الجماهير وتعزيز مقدراتها على تنفيذ تلك الخطط التي تم وضعها أساسا لمنفعة الجماهير. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على الحاجة الى الوعي

الكامل لما يتضمنه هذا الجانب الاجتماعي/ السياسي من التنمية.

ويمكن لنا هنا أن نضيف أن عبارة «البعد الانساني» يمكن أن تكون مضلّلة، أو أضعف من مدلولها، حيث أن البعد الانساني،وبالأختلاف عن أبعاد التنمية الاخرى (سواء أكان ذلك في القطاع النقدي أو المالي أو التقني)، متحابك بكل جوانب التنمية، حيث أن التنمية تتعلق بالناس وهي لهم. وبتعبير آخر، لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن العامل أو البعد الإنساني.

وكلنا يعلم من خلال المبادىء الأولية في الاقتصاد أن التنمية تحدث التغيير في بنية التكامل الاجتماعي والاقتصادي في ضوء تعبئة واستخدام الموارد بشكل يحقق أعلى قدر لمصلحة مجتمع ما.

وبلغة الاقتصاد، فإن التنمية تعني انتاجا أكثر وتغييرا في الترتيبات الفنية، وكذلك في تحديد الدخول من القطاعات كافة.

وعليه، فإن العملية برمتها يجب أن تنعكس على الفرد من خلال تحسين ظروف معيشته، سواء أكان ذلك بارتفاع دخله أو بسد احتياجاته الأساسية. وفي بعض الحالات، يمكن أن يعني ذلك هدفا نظريا لا يمكن تحقيقه خلال جيل معين. لذلك يجب التأكيد على الناحية الاخرى بالذات. أن الموارد الإنسانية هي الأداة التي تحقق التطوير الوطني. وفي هذا المجال، فإنها تعتبر الوسيلة لتحقيق هدف منشود.

أيها السادة،

اسمحوا لي أن أُشارك رأي بعض علماء الاقتصاد المشهورين في هذا المجال. وربما كان قول فردريك هابسون أن الموارد البشرية هي المعيار الرئيسي لثراء الأُمم هو أكثرها صحة. وإني أُوافق الفرد مارشال كذلك في قوله أن أغلى رأسمال هو الإنسان، وكذلك قول كارل ماركس بأن العنصر الإنساني هو الذي يعطي الكون قيمته.

إن نوعية الموارد البشرية تقرر فعالية تعبئة عناصر الانتاج الأخرى وتحديد أولوياتها. وكلنا يعلم أن الإنتاج يعتمد على العمالة ورأس المال والأرض.. والتعامل،

إلاّ أن التنمية لا تستطيع الاستمرار إلاّ في المجتمع النشيط، حيث يتداخل عاملان آخران، التكنولوجيا والوقت. وفي بعض الحالات، تبدو بعض العوامل أهم من غيرها، وهكذا. وبعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان الاعتقاد السائد أن رأس المال هو مفتاح التنمية. وفي قديم الزمان اعتبر علماء المادة الأرض والموارد الطبيعية المورد الوحيد للانتاج. إلاّ أنه خلال العقدين الأخيرين اكتسبت الموارد البشرية اعتباراً خاصا، مع التأكيد على التدريب والتعليم والادارة.

إنني واثق بأن أكثركم يوافق على أن العامل الإنساني في التنمية لا يمكن فصله عن الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يتأتى، على ما اعتقد، من خلال التعليم. وعليه فإن نوعية التعليم تلعب دوراً كبيراً في هذا المجال. إن الاستثمار في رأس المال البشري منضبط بطبيعته، وجزء كبير منه كما هو الحال في الاردن، يتوجه نحو التنمية الاقليمية.

وكما نعلم جميعاً، فإن دُور الاستثمار في التربية والتعليم قد أصبحت أكثر فهماً في العديد من البلدان. أن العامل البشري يجب أن يرتقي بطريقة تلائم احتياجات التنمية.

وبالرجوع الى الوراء، يمكن تتبع أثرها إذا ما أخذنا في الاعتبار البلاد التي دمرتها الحرب. وعلى سبيل المثال، نرى أن اليابان وألمانيا قد اعيد بناؤهما من خلال العبقرية الإنسانية. وبنفس المقياس، يجب أن نتذكر بأن الانحرافات الإنسانية والأحكام الخاطئة قد تسببت في مصاعب الكثير من الشعوب خلال الحربين العالميتين.

إن بلدي ليس غنيا بموارده الطبيعية والمالية، ولكنه، لحسن الحظ، يتمتع بنوعية عمل عاليـة. وكما قال جلالة الملك الحسين، الانسان هو أغلى ما نملك، فإن مواردنا البشرية قد لعبت دورا هاماً، ليس فقط في تطوير الأردن وإنّما في بلدان كثيرة في منطقتنا.

فمنذ بداية عملية التحديث والتطوير قبل أكثر من ثلاثين عاما آمَنّا بقوة أن

المواطن الاردني هو أداة وهدف التنمية الوطنية. وقد ترجمنا هذا الايمان إلى استراتيجية أثّرت في سرعة وطبيعة عملية التنمية، رغم الصعوبات التي واجهها الأردن، خاصة في المراحل الاولى للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

إن الاقتصاد الأردني صغير في حجمه، سواء من حيث الرقعة الجغرافية (٩٠ ألف كيلو متر مربع) أو الناتج القومي (١,٩ بليون دينار) أو السكاني (٢,٧ مليون عام ١٩٨٥). وما يقرب من ٨٣٪ من مساحة الأردن جرداء، بينما تزرع ١,٥٪ من هذه المساحة بالري. ويتوفر في الأردن الفوسفات والبوتاس وحجر الكلس بكميات غزيرة، ولكن الموارد الطبيعية الأخرى نادرة الوجود. واحتياجاتنا للطاقة تكاد تعتمد كلية على النفط المستورد، والذي يساوي ٢٠٪ من واردتنا، ويضخم نفقات الانتاج، والتنقيب على النفط مستمر منذ سنوات، ولكننا حتى الآن أحرزنا نجاحا محدودا بالنسبة لاستغلاله من النواحي الاقتصادية.

وهناك صعوبات وتحديات اخرى تواجه الأردن، في مقدمتها الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس العربية، والتهديد بتوسع اسرائيلي عسكري آخر، وعدم وجود استقرار سياسي في المنطقة، وطبيعة التذبذب في التعاون الاقليمي. وفي هذا الجو غير الملائم للتنمية، حقق الأردن تقدما ملموسا. فقد كانت نسبة نمو دخلنا القومي من أعلى النسب في دول العالم الثالث، واستمر على ذلك لفترات طويلة في الستينات والسبعينات (١٠٪ سنوياً واقعيا). وقد شملت البنية التحتية الحديثة في البلاد كلها: الطرق، المواصلات السلكية واللاسلكية، الكهرباء، الماء، وغير ذلك.

كما أن نسبة التعليم الجامعي في الأردن هي من أعلى النسب في دول العالم الثالث. وبناء المعاهد شمل كل أوجه الخدمات العامة والمصالح الخاصة والبنوك. وباستثناء سنوات قليلة في أواسط السبعينات، تحقق النمو بتضخم محتمل، مما ساهم في الاستقرار الاقتصادي ودينار أردني قوي. صحيح أنه بسبب الموارد المالية النادرة، نجح الأردن في تجنب عدم الاستقرار الاجتماعي رغم صعوبة مقياس التنويع في التنمية، فقد كان المخططون دائما حريصين على مراقبته. كما أن التوافق الاجتماعي

بين العمال وأصحاب العمل والحكومة قد تحقق، والفرص مفتوحة أمام كل من يرغب بتطوير مهاراته، أو البحث عن التطوير الاجتماعي أو الوظيفي، في الوقت الذي نتمسك فيه بقيمنا الاسلامية بدون ضيق أفق أو تصلب. الملكية الخاصة محمية، كما أننا نشجع المبادرة الفردية. وبشكل عام، فإن تنميتنا لم تكن من الناحية الاقتصادية المجردة، بل كانت تجربة انسانية حقيقية. وكما بيّنت سابقا، فإن الطلب المحلي والاقليمي على مواردنا البشرية الاردنية حتّم علينا أن ننمّي ونقوّي مراكز التدريب التعليمية والمهنية في البلاد.

ولهذا، فإن الخطط الخمسية المتعاقبة أعطت اهتماما خاصا لتطوير الموارد البشرية. وقد شمل هذا ليس فقط برامج التعليم ومحو الأمية، ولكن اتساع فرص التدريب في الإدارة العامة.

ولا بد لي هنا أن أذكر أن الاردن أكّد على دور المرأة في عملية التنمية، مع أن دورها في مجال العمل لا زال قليلاً. ولإصلاح هذا الوضع، وحتى نزيد من تأثير الموارد البشرية الموجودة، فإن الخطة الخمسية الحالية أعطت دور المرأة في التنمية اهتماماً خاصاً، حيث كانت النتائج مشجعة. ولا بد لي أن أذكر هنا أن ثلث الأيدي العاملة الأردنية تساهم في عملية بناء البلدان العربية المجاورة.

لقد وجدنا منذ البداية أن النهضة الاقتصادية في منطقة الخليج في وسط وأواخر السبعينات كان لا بد أن تولد ضغوطاً تضخمية في الاردن، مما سبب في أن تكون الأُجور الحقيقية أقل من مستواها العادي. ولكن بسبب الموارد المحدودة، لم يكن باستطاعتنا أن نعوّض عمالنا عن النقص في أجورهم، مما أجبر عمالنا على البحث عن أجور ورواتب أعلى في البلدان العربية المجاورة، وخاصة في الخليج. هذا النزيف من اليد العاملة كان له أثر عكسي، فوجدنا أنفسنا بحاجة ماسة لليد العاملة، بينما كنا سابقا نتمتع بفائض في هذا المجال. وبدوره، فان النقص الناتج في اليد العاملة كان له أثره على قدرتنا على تنفيذ خطط التنمية ومن ناحية اخرى، فإن نتيجة هذا النزيف من القوى المفكرة سبب في هجرة داخلية من الريف الى المدينة.

وفي السنوات الأخيرة أيضا، فان هجرة اليد العاملة الدولية أدت الى موقف في

غاية الأهمية. ولهذا فإن الأردن، مثل كثير من البلدان، أصبح مُصدِّراً لليد العاملة المتمرسة إلى بلدان العالم المتطور. إن حركة اليد العاملة هذه أفادت المصدرين والمستوردين للموارد البشرية، ولكن على مستويات مختلفة. وهذا النزيف في العقول المفكرة لم يسبب في خسائر اقتصادية فقط للبلدان المصدرة، وإنما الى نقص قدراتها العلمية والتقنية. وفي اعتقادي، فإن البلدان المصدرة لليد العاملة يجب أن تُحوِّل هذا الوضع لمنفعتها من خلال رسم سياسات تهدف إلى استغلال خبرات مواطنيها في الخارج.

إن الأردن بقيادة أخي جلالة الملك الحسين الحكيمة دأب على إعطاء عناية خاصة لتطوير إدارة اليد العاملة. والهدف الرئيسي هو أن نعالج عدم التوازن في اليد العاملة عن طريق خلق فرص عمل للقادمين الجدد في سوق العمل، وان نتغلب على النقص في اليد العاملة عن طريق التعليم والتدريب واستيراد العمال بحكمة. لقد خبر الاردن الوضعين، البطالة والنقص في اليد العاملة، ولكي نحقق المرونة المرجوة فقد اعتمدنا سياسات لتطوير إدارة اليد العاملة منها:

(١) الاستثمار في التعليم أصبح أولوية وطنية. قبل عام ١٩٦٢، لم يكن هناك جامعات في الأردن ولكن بعد عقدين أصبح عندنا ثلاث جامعات و ٤٦ كلية عامة وخاصة لديها ٥٠ ألف طالب. بالاضافة لذلك، يوجد ٦٠ ألف طالب أردني في الخارج.

إن نسبة المردود في التعليم عالية، وخاصة في مجال التوظيف في دول مجلس التعاون الخليجي.

(٢) اتبع الأردن سياسة تحررية إزاء خروج اليد العاملة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يعمل ٢٧٠ ألف أردني حالياً في وظائف تتطلب خبرات تقنية وعلمية في عملية التعاون الاقليمي. وحتى عندما واجه الاردن نقصا في اليد العاملة في أواخر السبعينات، ظل الباب مفتوحا أمام العمال الاردنيين للذهاب الى الخليج.

(٣) وقد كانت الحوالات المالية للعمال الاردنيين في الخارج موردا هاما للعملات الأجنبية والادخارات للاسهام في تمويل خطط التنمية في البلاد. وفي عام ١٩٨٤، تلقى الأردن ٤٨٥ مليون دينار أردني على شكل حوالات عن طريق البنوك، منها حوالي ٥٠٪ وردت عن طريق قنوات اخرى. وقد عدلت الحكومة الاردنية عن إصدار قيود تتعلق بكيفية إنفاق الفرد لهذه الأموال، مفضلة على ذلك توفير حوافز الاستثمار.

(٤) مع ازدهار التطور في المنطقة، كان الاردن، منذ اواسط السبعينات، مضطرا لاستيراد الأيدي العاملة من الدول المجاورة، وبصورة خاصة من مصر. ويوجد في الأردن حاليا حوالي ١٢٥ ألف عامل أجنبي يمارسون أعمالاً ووظائف شبه فنية ويدوية في الانشاءات والزراعة وغيرها. كما أن تدفق العمال من الخارج يتم تحت إشراف ومتابعة الحكومة من حيث العدد ونوعية العمل من أجل تقليل منافسة هؤلاء للعمال الأردنيين.

ومع أن الحالة التي عليها الأيدي العاملة في الاردن تشير إلى فائض في عدد العمال بشكل عام، يصاحبه ارتفاع متزايد في البطالة في السنوات المقبلة، إلاّ أنه سيكون هناك حاجة مستمرة لأكثر من ٥٠ ألف عامل من الخارج يمارسون أعمالاً يدوية، نظرا للتمازج غير المتلائم في المهارات العملية المطلوبة.

(٥) تبعث الحكومة بالادارات الشابّة الواعدة لتلقي المزيد من التدريب والثقافة في الخارج. وهي بذلك تزوّد جهاز الخدمة المدنية، وبصورة خاصة في المؤسسات والمعاهد الجديدة، بطاقات مؤهلة على مستوى عال، لأن الحكومة تدرك أهمية الدور الذي تلعبه أجهزة الخدمة المدنية نحو المزيد من التنمية، فقد وضعت عدداً من السياسات الهادفة الى تحسين ظروف العمل والادارة الشخصية.

(٦) يحرص الاردن بشكل ثابت على السعي لزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وقد ارتفعت نسبة مشاركتها من ٤,٨٪ عام ١٩٧٤ الى ١٥٪ خلال العقد الأخير. ولم يعد دور المرأة في المشاركة محصوراً في مجالات العمل التقليدية،

كالزراعة والتعليم والتمريض، بل تعداه الى مجالات عديدة أخرى. وتصل نسبة العنصر النسائي في قطاع التعليم الى ٥٥٪، وإلى ٣١٪ في الخدمات المصرفية، و ٢٣٪ من إجمالي العاملين في الشركات السياحية، ٩٪ في قطاع الصناعة. كما أن نسبة انخراط الإناث في التعليم العالي تقترب الآن من معدل نسبة الذكور (أكثر من ٤٠٪)، ويزيد عن ٥٠٪ في عدة مجالات تخصصية.

(٧) لقد شجعت سياسة الاقتصاد الحر في الأردن على تعزيز مساهمة المستثمرين في القطاع الخاص، ونشطت دور المؤسسات التطوعية في التنمية الاقتصادية والإجتماعية، وكانت استثمارات القطاع الخاص تتزايد على الدوام في خطط التنمية المتلاحقة. وقد ساهم المستثمرون في القطاع الخاص بشكل هام في التوسع السريع للعقد الأخير من خلال استثماراتهم في الزراعة الحديثة والعروض الصناعية الجديدة والفنادق والعقارات والنقل والنشاطات الاقتصادية الاخرى، بالاضافة الى أن مؤسسات القطاع الخاص مدعوة للمشاركة في إعداد ووضع مسودات خطط التنمية وطرح القوانين والأنظمة المتعلقة بذلك. ومن هذه المؤسسات غرفة صناعة عمان واتحاد الغرف التجارية وجمعية البنوك واتحاد نقابات العمل وغيرها. وهناك أكثر من ٣٥٠ جمعية تطوعية تقدم خدماتها الاجتماعية للمواطنين الأفراد، كالفقراء والمعاقين والمشلولين والعائلات المحطمة والجماعات التي تعاني من التأخر بسبب موقعها الجغرافي.

(٨) وأخيرا فقد أعطت سياسة الدخل في الأردن الأولوية لتحسين الرواتب الحقيقية للعمال، مع الأخذ في الاعتبار ضمان زيادة القيمة الاسمية للرواتب بسرعة أكبر من التضخم وهناك منافع اخرى تقدم للعاملين تشمل الضمان الاجتماعي والسكن بتكلفة معقولة والرعاية الصحية، كما أن هناك ١٧ اتحادا عماليا يمثلون مهن العمل المختلفة، إضافة إلى عدد النقابات المهنية والتي يخول لها التنسيق بصفة جماعية والقيام بدور المفاوض بين العاملين والحكومة لتحسين ظروف العمل.

الأردن بلد مجد، ثروته الانسان. وكبلد نامٍ فنحن نشاطر شعوب البلدان

النامية الاخرى آمالنا وتجاربنا، ونسعى جاهدين لضم البعد الانساني في أي خطط تعاونية اقليمية، بسبب قدرتنا المتواضعة في هذه المحاولة. كما أننا ندرك تماماً أن النتائج في هذه المحاولة لن تتضح بسرعة، كما هي الحال في المجالات المحسوسة والملموسة بشكل أكثر، ولكن علينا أن نتذكر دائما أن تحسين ظروف الحياة يتطلب من المرء أن لا يكون متسرعا.

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

الندوة الاولى للمسارعات النووية في البحث والتدريب والتطبيقات التكنولوجية

عمان

٨-١٤ ايلول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة والأخوات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

يسرني في بداية حديثي اليكم أن أُرحب بكم جميعاً، وارحبُ بشكل خاص بالأخوة الضيوف الكرام، علماء الفيزياء من الدول الشقيقة والصديقة، الذين قدموا للمشاركة الخيرة في أعمال هذه الندوة، الندوة الأولى للمسارعات النووية في البحث والتدريب والتطبيقات التكنولوجية.

إن الانجازات العلمية المتميزة في علم الفيزياء كانت، ولا تزال، ركن الأساس في بناء التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يشهده عالمنا اليوم، فهي المحرك الفعال في مجال تطوير مصادر جديدة للطاقة. كما أن هذه الانجازات أدت إلى تطوير الأجهزة الحديثة في كافة قطاعات المجتمع المعاصر. ولنذكر على سبيل المثال أجهزة الليزر التي أحدثت ثورة في مجال التقدم العلمي والتقني.

هذا وإنّ النظرة السريعة الى جدول أعمال ندوتكم هذه، تعطي الدليل الواضح على ذلك، إذ نجد أن تطبيقات المسارع النووي لا تقتصر على مجال الأبحاث في الفيزياء البحتة فحسب، بل تتعداها إلى حيِّز التطبيق في مجالات الطب النووي والعلوم البيئية والجيولوجيا والزراعة وصناعة المواد وتحليلها، وغير ذلك من المجالات التطبيقية. ويدل جدول الأعمال على تفهم واع للارتباط العضوي القائم، والذي يجب أن يكون، بين البحث العلمي المجرد والتدريب العملي، ومن ثمَّ التطبيق الفعلي لما يتوصل اليه الباحثون في مختبراتهم ومرافقهم العلمية، بحيث يؤدي هذا الجهد المتكامل إلى دفع عجلة التنمية بصورة متواصلة وشاملة.

أيها الأخوة والأخوات الحضور،

يستضيف الأُردن كل عام العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في

حقول مختلفة. واليوم تشترك الجامعتان الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، في بعث هذا النشاط العلمي الخيِّر، الذي يعتبر الأول من نوعه في المنطقة العربية، وذلك من حيث تخصصه ومستواه. ونأمل أن يكون هذا النشاط بداية لنشاطات لاحقة يكون لها الأثر الايجابي في دعم البناء العلمي والتكنولوجي في الأردن. وإننا نؤمن بأن تحقيق تقنية وطنية متقدمة لا يتم إلاّ من خلال تطوير القدرة والكفاءة الوطنية في المجالات العلمية المتخصصة. هذا وإن ما حققناه من إنجاز في مجال البحث العلمي، ومن استيعاب للتقنية الحديثة وتفاعل مع الدول المتقدمة علميا وتقنيا، يعتبر جهداً متواضعاً، إلاّ أنه يُشْهَد لنا به في أوساط الدول النامية والمتقدمة، على الرغم من المصاعب التي تواجهنا كدولة نامية.

لقد أشرنا في مناسبات عدة بأن يبدأ المسؤولون المعنيون في مجال العلم والتكنولوجيا إلى التكامل والتعاون في عقد الندوات المتخصصة بحيث يتم التفاعل بين العاملين في الجامعات وزملائهم العاملين في المؤسسات الوطنية الأخرى، سواء أكانوا من القطاع العام أم من القطاع الخاص. أضف الى ذلك أن التوجه إلى استضافة العلماء والباحثين الأفاضل من الدول العربية والأجنبية يجب ألا يقتصر على قيام هؤلاء العلماء بتقديم آخر نتائج أبحاثهم فحسب، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى الإطلاع على النشاط العلمي للباحثين الأردنيين من مشاريع أبحاث وأجهزة وبرامج تدريسية وتدريبية، وذلك من أجل التفاعل مع كل ذلك وتقديم المشورة العلمية والنقد البناء بهدف الاستفادة في تطوير قدراتنا العلمية.

وعلى هذا الأساس، فإن ما نتطلع إليه من ندوتكم هذه، إنما هو تضافر جهودكم المباركة من أجل الوصول الى توصيات عملية، بحيث يمكن تطبيقها في المجالات الصناعية والتقنية على المستوى المحلي. كما وآمل ألاّ تتوقف جهودكم عند انتهاء أعمال هذه الندوة، حتى لا تصبح ندوتكم جهداً علمياً لحظيا مغلقا. بل أرجو أن تستمر هذه الجهود وفق برنامج زمني لاحق لهذه الندوة، كي يُستفاد من نتاج هذا العمل على المدى البعيد، وذلك في ضوء ما يتم اتخاذه من توصيات واقعية. ويسعدني أن أُشير في هذا المجال إلى أننا في الأردن قد اتبعنا هذا النهج في مسيرتنا

التنموية، بحيث تؤدي كل خطوة علمية نقوم بها إلى المزيد من الخطوات الايجابية والعملية ضمن تصور متكامل للنماء الوطني والاقليمي.

أيها الأخوة والأخوات،

إن اشتراك ممثلين عن العديد من القطاعين العام والخاص يعتبر مؤشراً صحيا، أرى ضرورة الاستمرار في المبادرة اليه في النشاطات العلمية جميعها، حتى يتم التنسيق والتفاعل والتعاون بصورة فعالة. كما وأرجو أن يُستفاد أيضا من وجود علماء من دول متقدمة صديقة يشاركون في هذه الندوة في إطار بناء جسور متينة للتعاون مع العلماء الأردنيين في مجال الأبحاث المشتركة، البحتة منها والتطبيقية. ونحن، كعادتنا في الأردن، نرحب بمثل هذه البوادر الخيرة من التعاون، آملين أن يؤدي ذلك إلى نقل الخبرات العلمية والتكنولوجية اللازمة والملائمة لبلدنا.

وختاماً، أتمنى للإخوة المشاركين في هذه الندوة كل النجاح والتوفيق في تحقيق الأهداف المرجوة. كما وأتمنى للقائمين على هذا النشاط العلمي مزيداً من العطاء الخير البناء. وأتمنى لضيوفنا الأعزاء طيب الإقامة في أردن الحسين، حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة صاحب السمو الملكي
الامير الحسن ولي العهد المعظم
في افتتاح
ندوة آفاق التعاون العسكري الصناعي
عمان
١٢ تشرين أول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الأعزاء،

يسعدني أن أُشارككم في هذا اللقاء الخير، الذي يجمع القوات المسلحة والقطاع الصناعي، هذين القطاعين اللذين يشكل كل منهما ركناً أساسيا في بناء قوة هذا البلد وأمنه. وإنه لمن المشجع حقاً أن نرى هذه الندوة تبحث سبل التعاون بينهما، لما فيه خدمة أمن هذا البلد وتنميته. وأوَدُّ هنا أن أشكر كافة المؤسسات والأخوة الذين ساهموا في الإعداد لهذا الجهد الخير وإنجاحه.

ما من شك في أن القوة العسكرية هي الأساس الأول لأمن أي بلد والدفاع عنه، ومع بناء هذه القوة يتعزز الأمن القومي وتتوطد أركانه. كذلك فان للقطاع الصناعي دوراً أساسيا في البناء الاقتصادي القومي، من حيث إنتاج السلع والخدمات المطلوبة وتلبية احتياجات الوطن والمواطنين وتسهيل سبل التقدم العلمي والتكنولوجي، والترابط مع القطاعات الاقتصادية الاخرى. إن تقدم القطاع الصناعي في أي بلد يساهم في بناء ذلك البلد واستقراره وتعزيز أمنه القومي. فمن هذا المنظور تُعزِّز الصناعة المؤسسة العسكرية وتدعمها، وتشكل بنية يعتمد عليها القطاع العسكري في خدمة أهدافه المحددة. كذلك، فإن المؤسسة العسكرية تستطيع أن تقوم بدور تنموي مساعد للقطاع المدني يُعزِّز من التقدم الاقتصادي للبلاد، ويضمن مواكبة التقدم العلمي، ويسهل في عملية بناء الوطن والاعتماد على الذات.

ان تكامل الأهداف بين القطاع العسكري والقطاع الصناعي يتطلب استكشاف سبل التعاون وفرص التنسيق. ولا حاجة لنا لتوضيح أهمية مثل هذا الجهد في بلد يواجه تحديات عدة، في طليعتها التهديد للأمن القومي العربي، وتحديات التنمية الاقتصادية، مع شح المصادر المالية والطبيعية. ولئن كانت هذه التحديات جميعها ظاهرة العيان لنا فمن المفيد لنا أن نتوقف عند أبرز ملامحها.

أما التحدي العسكري الذي نواجهه فلا أظن أن هناك شكا في أن مجابهته تتطلب بذل أفضل ما لدينا من جهود وأن هذه المجابهة لا تقتصر على الكمية، بل يجب أن يكون التركيز على النوعية بالدرجة الاولى. فهو تحد علمي حضاري، يتطلب مواكبة التقدم يوما بيوم. ولا مجال لنا للاستكانة وتعزية النفس بضخامة الأعداد، فقد درس الطرف الآخر ميدان المجابهة وتفقد ما ينفعه، فوجد أن لا خيار لـه إلاّ التركيـز على النـوعيـة واختيـار الأفضـل مـن الأسلحـة والمعـدات والتجهيزات وأساليب التدريب. ونحن في الأردن يتوجب علينا أيضا أن نركز على النوعية، إلاّ أن شح المصادر المالية يشكل عائقا كبيرا في سبيل التزود بأحدث الأساليب والمعدات الدفاعية والمشاركة في تطويرها.

وأما التحدي الاقتصادي الذي نواجهه فيتمثل في محاولة تحقيق مستوى معيشة أفضل نتيجة نمو اقتصادي متوازن ومعتمد على الذات لأقصى درجة ممكنة.

لقد نجحت تجربة الأردن التنموية منذ مطلع السبعينات في إعادة تنشيط الحركة الاقتصادية، وتمت استثمارات كبيرة في البنية التحتية وفي المشاريع الإنتاجية. ونجم عن ذلك تغير نوعي شهدت له المؤسسات الاقتصادية الدولية، إذ تشير أرقام البنك الدولي إلى أن نسبة النمو الاقتصادي الأردني خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٢ بلغت ١١,٥٪ سنويا، وهي أعلى نسبة في العالم. إلاّ أن معدلات النمو العالية هذه وارتفاع مستوى المعيشة قد نجم عنها عدم استطاعة الأردن الحصول على المزيد من القروض السهلة والهبات. لذا ينبغي على الأردن أن يغيّر نوعيا من إدارته لموارده البشرية والطبيعية.

ومن الطبيعي أن نؤكد هنا أن الاستثمار الحكومي طيلة العقود الثلاثة الماضية توجه بالدرجة الأساسية للإنسان وللقوى العاملة. لكننا نجد اليوم أن تصدير خدمات وخبرات أبنائنا للمناطق المجاورة قـد يشهـد تـراجعـا نتيجـة للظـروف الاقتصادية في المنطقة العربية. كما أن البطالة بدأت تظهر بين ذوي الاختصاص العالي في مجالات عدة، منها الهندسة. وفي نفس الوقت نجد بعض الدول المجاورة تتعاقد على صفقات ضخمة لمختلف أنواع المعدات العسكرية والمدنية (hardware).

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تستطيع تلك الدول أن تُديم هذه الاستثمارات بتشغيلها وصيانتها بخبرات محلية.

وتزداد أهمية هذا السؤال على ضوء افتتاح خطوط النفط الجديدة عبر الجزيرة العربية إلى ينبع على البحر الأحمر. وتقع هذه الخطوط على مسافة ليست بعيدة عن العقبة، أي أن الثروة البترولية أصبحت ملاصقة لأهم الاستثمارات الأردنية، خاصة وأن اقليم الجنوب يحتوي على أكثر من ٤٠٪من استثماراتنا التنموية، مع أن سكانه لا يزيدون على ٤٪من مجموع السكان. ومن الواجب هنا التفكير في بنية الاقتصاد الأردني، فهل سيستمر بالتركيز على الخدمات، خاصة في منطقة عمان، أم هل نخطط من خلال منظور اقليمي لتحويل الأردن إلى مركز للصيانة والتعديل والتصنيع للمعدات المستوردة؟

أيها الاخوة،

في مواجهة التحديين العسكري والاقتصادي، فإن أهم ما لدينا هو الإنسان، الذي هو مصدر العطاء والبذل، كما أن رفاهه واستقراره هو هدف التنمية. وفي هذا المجال، فان القوات المسلحة تشكل أكبر مستخدم ومنتج للقوى العاملة. لذا أكّدْتُ على ضرورة المشاركة العسكرية في التخطيط القومي الشامل، والذي لا يمكن أن يتم دون مشاركة عسكرية فاعلة في جميع اللجان القطاعية خلال صياغة الخطة القادمة.

إن المتتبع للتطور الاقتصادي والصناعي في الدول المتقدمة يلاحظ بصورة جلية الترابط الوثيق بين المتطلبات الدفاعية والتطورات الصناعية. فالمؤسسات العسكرية تتطلب مستلزمات مختلفة تقوم بتزويدها مؤسسات صناعية متعددة. وقد نمت علاقة وثيقة خاصة لتزويد هذه المتطلبات، ومنها الأسلحة والمعدات والتجهيزات العسكرية. وقد لعبت المؤسسات الدفاعية بعيدة النظر، والتي تتابع التطورات العلمية والتكنولوجية دورا رئيسيا في إقامة صناعات جديدة أو دعم صناعات ناشئة بصورة تخدم الطرفين. وإذا ما نظرنا إلى صناعة المعدات النووية أو الطائرات أو الحاسبات الالكترونية أو الدوائر الالكترونية المتكاملة (Integrated Circuits) في الدول

المتقدمة، وجدنا أن للمؤسسات العسكرية الدور الفعال في بناء هذه الصناعات وشراء منتجاتها ودعم أعمال البحث والتطوير فيها. ولا بد أن تنعكس هذه القدرات على القطاع المدني بالاستفادة من هذه المنتجات والأبحاث.

ونحن في الوطن العربي لا بد لنا من أن نوجه اهتمامنا للصناعات العسكرية بصورة تضمن لنا المحافظة على أمننا القومي وتجنب التبعية لمصادر أجنبية قد لا تملك في كثير من الأحيان حرية الاختيار. ونتيجة للموقع الاستراتيجي للدول العربية، وللتحديات الأمنية التي تواجهها، فإن السوق العربية هي من أكبر الأسواق المستوردة للسلاح. وعادة ما تكون هذه الأسلحة من أحدث الانتاج، وذات تقنية عالية تتطور بصفة متسارعة. ولا تكاد مساهمة أبناء الوطن العربي في هذه التقنيات تتعدى تعلم تشغيل واستعمال هذه الأسلحة، والتي سرعان ما تفقد فاعليتها في كثير من الأحيان بفعل التقدم التقني وظهور معدات وأجهزة أحدث منها. كما أن الدول المصدِّرة للسلاح تفضل إدامة وصيانة هذه المعدات بواسطة خبرائها وفنييها. من هنا علينا التيقن بأن شراء أحدث الأسلحة والمعدات لا يعد بحد ذاته كافيا لدعم الأمن القومي، إذ لا بد من توطين التقنية المستخدمة. فحري بنا عند التعاقد على شراء الأسلحة والمعدات العسكرية أن نحاول زيادة المساهمة المحلية (Offset Arrangements) في تصنيع هذه المعدات. ومن الطبيعي أن يتم ذلك بعد دراسات وافية ووفق معايير عقلانية، فليس من المفيد الإصرار على التصنيع المحلي لكل ما نشتريه بل علينا وضع تصور واضح واستراتيجية محكمة لتطوير صناعاتنا العسكرية. ويجب أن يتم ذلك أيضا من خلال استراتيجية واضحة للتصنيع بصورة عامة.

ونحن في الاردن إذا ما نظرنا إلى العوامل المتوفرة لدينا، نجد أن هناك عوامل مشجعة لإقامة بعض الصناعات العسكرية. وأهم هذه العوامل هو توفر المهارات اللازمة والقوى العاملة المدربة. وتدل الأرقام المتوفرة على أن هناك حوالي ١٥,٠٠٠ مهندس مسجل في الأردن، وقد يرتفع هذا الرقم الى ٢٥,٠٠٠ مهندس خلال الأعوام القليلة القادمة. كما أن الأعداد المتزايدة من خريجي الكليات المهنية والمدارس الصناعية تشكل متطلبا أساسيا لعملية التصنيع. وقد تقتضي أية عملية

تصنيع برامج تدريب محددة لهذه المهارات، أو برامج تعليم وتدريب جديدة، خاصة في مجال الفنيين. إلاّ أن ذلك ليس بالأمر الصعب، فالمتطلبات الأساسية متوفرة.

وعامل مهم آخر هو حجم السوق. وإذا ما نظرنا إلى متطلبات الأردن وحده لوجدنا أنها توفر عدة فرص للاستثمار والتصنيع. ففي مجال الصيانة المتقدمة بالذات، تنفق القوات المسلحة ما يقارب ٥٠ مليون دينار سنويا. ويشكل هـذا بحد ذاتـه مجالاً محتملا لقيام صناعة متخصصة. أما حجم السوق العربية في هذا المجال فيقدّر بأضعاف ذلك. وأما حجم مشتريات الدول العربية من الأسلحة فيقدّر ببلايين الدولارات سنوياً، وهو يحقق مصادر دخل كبيرة لشركات أجنبية ويضمن فرص عمل عديدة لمستخدميها.

أيها الاخوة،

تمثل هذه الندوة في نظري خطوة اولى لتدارس أفضل سبل العمل نحو ما نصبو اليه في حقل الصناعات الدفاعية. وإننا لنأمل أن يتمكن القطاع الصناعي من تحمل مسؤوليته كاملة في هذا المجال بالتعاون مع القوات المسلحة. إن فوائد مثل هذا التعاون للقطاع الصناعي، العام منه والخاص، واضحة وتشمل حجم إنفاق كبير مخصص للأغراض الدفاعية، وإمكانية استعمال الأجهزة والمراكز العلمية التابعة للقوات المسلحة، ونقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى مؤسساتنا الصناعية من خلال عقود القوات المسلحة. كما أن الصلات العسكرية الوثيقة بين قواتنا المسلحة والقوات الشقيقة، ستمكن مؤسساتنا الصناعية من المساهمة في سد بعض حاجات الأقطار الشقيقة.

ويتطلب هذا من قطاعنا الصناعي إجراءات محددة بالتعاون مع القوات المسلحة والجهات الحكومية المعنية. ومن اولى الخطـوات الواجب اتّباعها هو تجميع المعلومات الدقيقة حول القطاع الصناعي من حيث رأس المال والمعدات والمنشآت والقوى العاملة، بالاضافة إلى دراسة مفصلة لحجم مشترياتنا من المنتجات الصناعية، وخاصة الدفاعية منها. وعلى المستوى القطاعي، فمن المؤمل تشكيل لجنة مشتركة تمثل القوات المسلحة والقطاع الصناعي، تعمل بصورة دائمة على دراسة سبل التعاون والتنسيق

المحتملة. وقد سبقنا في هذا المجال عدد من الدول المهتمة في هذا البعد، كالجزائر ومصر وتركيا. وأمّا القطاع الصناعي فتقع عليه مسؤولية تنظيمية كبيرة للاستفادة من هذه الفرصة الواعدة. ومن أهم جوانب هذه المسؤولية ضرورة تحسين القدرات الادارية وتطعيمها بأساليب الإدارة العلمية الحديثة المتمكنة من إدارة مشاريع تقنية على مستوى بالغ من التعقيد أحيانا. كما أن هناك ضرورة لايلاء البحث والتطوير اهتماما أكبر، إذ أن نصيب القطاع الصناعي من جهود البحث والتطوير في الأردن قليل. ومن المؤمل أن تساهم المؤسسات الائتمانية التنموية في دعم عملية التصنيع هذه سواء كان ذلك بالمساهمة المباشرة أو عن طريق التمويل.

وعند البحث في إقامة أي صناعة دفاعية، يجب أن تتقرر طبيعة ربطها بالقطاع العسكري أو المدني حسب معايير واضحة تمليها المتطلبات المالية والفنية والادارية. ويجب أن تسود روح التعاون البناء التعامل بين هذين القطاعين، اللذين يجب أن يشاركا سوية في بناء صناعاتنا الدفاعية.

كما أنه من المهم التعاون في تطوير القدرات البشرية المطلوبة، وإكسابها المهارات اللازمة، وضمان استمراريتها في عملها، بالتعاون ما بين القوات المسلحة والقطاع الصناعي والجهات المعنية الاخرى.

أيها الاخوة،

آمل أن تتيح لنا هذه الندوة فرصة تدارس أساليب التعاون المحتملة بين القطاعين العسكري والصناعي بروح المسؤولية المشتركة، وأن نتمكن من بلورة أفكار محددة تثمر مشاريع انتاجية في فترة قريبة.

أكرر شكري للقائمين على هذه الندوة، متمنياً لكم النجاح في عملكم الواعد هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في

الكلية العسكرية الملكية

عمان

٢٠ تشرين أول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة المرشحون
أيها الأخوة الضباط

إنه لمن دواعي سروري العميق أن أكون اليوم مع هذه النخبة الطيبة من أبناء هذا الوطن العزيز، الذين أقبلوا على خدمة الوطن للدفاع عن مُثُله وترابه. إن انتسابكم إلى هذا الصرح العسكري الأكاديمي هو الخطوة الأولى على طريق العطاء الطويل كضباط في الجيش العربي. وإني لآمل أن تستفيدوا أقصى الاستفادة من الفرص التعليمية المتاحة لكم في مجال الدرس والمطالعة والمناقشة والتدريب، وأن تبنوا قدراتكم التحليلية قدر الإمكان، وتتزودوا بالمفيد من المعلومات. إن من أهم واجبات هذه المؤسسة هو تعليم فن القيادة، فالقيادة مسؤولية كبيرة ولها مقومات عدة، تدعمها الشجاعة والمعرفة والحكمة وسرعة اتخاذ القرار بعد تحليل البدائل وكسب ثقة الآخرين.

ويطيب لي هنا أن أُحيي القائمين على هذه المؤسسة العسكرية العزيزة، الذين يبذلون قصارى جهودهم ليقدموا إليكم خلاصة تجاربهم ومعرفتهم الواسعة، لكي تستفيدوا منها في بناء القاعدة الصلبة التي تحتاجون اليها في مهنتكم المستقبلية.

أيها الاخوة،

وددت أن أُشارككم اليوم بعض الأفكار حول مستقبلنا في هذا الوطن العزيز، وما يواجه أُمتنا من تحديات وما لديها من مقومات لمواجهة هذه التحديات. وبالتحديد فإن الفترة القادمة حتى عام ٢٠٠٠ ستكون حافلة بالتطورات الهامة في مختلف المجالات وعلى المستويات الدولية والاقليمية. ومن المهم لأي ضابط فهم المؤشرات الاقتصادية والسياسية والإجتماعية لتأثيرها المباشر على الأمن القومي والمتطلبات العسكرية. وأود أن أُركز على بعض النواحي الاقتصادية من حيث

الانجازات في الفترة الماضية والتحديات التي تواجهنا وتطلعاتنا نحو المستقبل.

لقد اعتمد الأردن منذ عام ١٩٧٣ ثلاث خطط تنموية، وقد نجحت هذه الخطط في تحقيق معدلات نمو اقتصادي شهدت لها الأوساط الدولية. وفي هذا المجال تشير أرقام البنك الدولي إلى أن معدل نمو الدخل القومي الإجمالي في الأردن خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٢ قد بلغ ١١,٥ ٪سنويا، وهي أعلى نسبة نمو في العالم في تلك الفترة، وتفوق ما حُقّق حتى في البلاد النفطية. وقد شهد الاقتصاد الأردني استثمارات كبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والإسكان، وفي قطاعات الخدمات كالنقل. وبلغ معدل الدخل الفردي حوالي ٧٢٦ ديناراً في عام ١٩٨٤. وفي مختلف هذه الانجازات، كان الإنسان هو العنصر الأساسي في نجاح هذه الجهود. ولئن كان هذا البلد ليس غنياً بمصادره الطبيعية، فإن مصادره البشرية هي أساس ثروته. فمع بنائهم لوطنهم، فإنهم يساعدون في تنمية الأقطار العربية الشقيقة، إذ يوجد حوالي ٣٠٠,٠٠٠ أردني يعملون في هذه الأقطار، وهي نسبة تعادل حوالي ٦٠ ٪من مجموع القوى العاملة في الضفة الشرقية. وقد ساعد النظام التعليمي على تخريج أعداد متزايدة من الطلاب في مختلف المراحل، وتبلغ نسبة الطلاب في المدارس أكثر من ثلث عدد السكان. أما التعليم الجامعي وبعد الثانوي فقد نما بصورة ملحوظة، إذ يزيد عدد طلاب جامعاتنا الثلاث عن حوالي ٢٥,٠٠٠ طالب، بالإضافة إلى حوالي ٥٠,٠٠٠ طالب يتابعون دراستهم في كليات المجتمع والمعاهد بعد الثانوية. كما أن عدداً يقارب ذلك يتابع الدراسة الجامعية في الخارج.

أما في مجال البحث العلمي والتطوير وتوطين التكنولوجيا، فقد ساهم إنشاء الجمعية العلمية الملكية في إرساء قاعدة مؤسسية لذلك. وقد قامت الجمعية بجهود علمية في مجالات متعددة للتعرف على احتياجات المجتمع الأردني وعلى الخدمات التقنية المطلوبة. ويشكل هذا القاعدة الأساسية لوضع برامج بحث وتطوير تتناسب مع الاحتياجات. كما أن الجامعات الأردنية قد أبدت اهتماما متزايداً بالأبحاث العلمية، مما يساعد في تنمية قدرات الهيئة التدريسية وتعريف الطلاب بأولويات مجتمعهم، بالإضافة إلى تقديم خدمات مباشرة لهذا المجتمع.

ومن أبرز مشاريع التنمية المتكاملة في خططنا التنموية مشروع تطوير وادي الأردن، حيث نُفِّذَتْ مجموعة متكاملة من مشاريع الري والزراعة والتربية والتعليم والصحة والكهرباء والإسكان والخدمات الإجتماعية المختلفة. ومن الأدلة البارزة على نجاح هذا الاسلوب هو الازدياد الملحوظ في الإنتاج الزراعي في منطقة الأغوار وتحولها إلى منطقة جذب للسكان.

أيها الاخوة،

إن حسن الأداء في الماضي والحاضر لا يعفينا من ضرورة التيقظ والتخطيط للمستقبل بكل حرص ودقة، ودراسة كل مصدر محتمل للتأثير السلبي على مسيرتنا، ومحاولة استباق حدوث المشاكل بوضع تصورات لحلول معقولة. ونحن نؤمن ايماناً راسخاً بأن النظرة العقلانية إلى الأمور، وأُسلوب الوسطية في معالجة المشاكل، مع حسن التخطيط، ستكفل لنا فرصة معالجة الامور بحكمة وروية. إننا نعتبر المصارحة في مثل هذه الأمور دليلاً على الثقة بالنفس. من هنا وددت أن أبحث في بعض التحديات التي قد تجابه مسيرتنا، أو الأوضاع التي هي بحاجة الى بذل مزيد من الجهود لمعالجتها. ومن هذه:

أولاً: دور الاردن الاقتصادي في المنطقة العربية

إن علاقات الأردن الاقتصادية بالدول العربية، وخاصة النفطية، قوية. فمثلاً يستورد الأردن من الدول العربية حوالي ٢٣٪ من مجموع مستورداته ويصدر ٥٠٪ من مجموع صادراته اليها. ولقد ساهمت التنمية الاقتصادية المتسارعة في المنطقة، والتي تلت الانتعاشة النفطية، في زيادة الصادرات الأردنية وتحويلات الاردنيين العاملين في الخارج. إلاّ أن قرب الأردن من الدول النفطية يجعله يتأثر بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هناك بصورة سريعة. وإنّ الأردن، الذي يعتبر نفسه حاجزاً بين الأطماع الصهيونية والثروات العربية، يطمح إلى مزيد من التكامل والتنسيق في المنطقة العربية. فالاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط مرتبطان بالاستقرار والأمن في منطقة الخليج العربي. وقد تعزّز هذا المفهوم على ضوء ربط مناطق الإنتاج البترولية في الخليج بمنطقة البحر الأحمر بواسطة أنابيب نفط ينبع على البحر

الأحمر. ويشكل هذا تطوراً له مدلولات استراتيجية، إذ أن الثروة البترولية العربية أصبحت قريبة جداً من الاقليم الجنوبي في الأردن، والذي تتركز فيه حوالي ٤٠٪ من استثماراتنا الانمائية. والتحدي الذي يواجهنا هو ايجاد صيغة تكامل مع أشقائنا تخدم الطرفين وتضمن حماية المصالح الاستراتيجية العربية. وباستعراض امكانياتنا ومتطلبات المنطقة العربية، فإننا يجب أن نعمل على تحويل الأردن إلى مركزِ تميز يمثل قاعدة علمية وتقنية متقدمة تعمل على تقديم خدمات الصيانة المتقدمة وأعمال البحث والتطوير، وتوطين التقنية بما يخدم منطقتنا العربية. وسيتطلب ذلك تركيزاً أكبر على تدريب الفنيين وذوي المهارات المتخصصة. إن دراسة تجارب الأقطار المماثلة التي نجحت في الاستفادة من مصادرها البشرية المدربة هو أمر هام لتمكيننا من الحفاظ على دور ريادي في المنطقة.

ثانياً: هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية

تتميز تجارة الأردن الخارجية بوجود عجز مزمن نتيجة كبر حجم المستوردات مقارناً بحجم الصادرات. فقد بلغت المستوردات ١٠٧١ مليون دينار في عام ١٩٨٤، بينما بلغت الصادرات ٢٩١ مليون دينار فقط في نفس العام، أو ٢٧٪من حجم المستوردات. ويستدعي تصحيح هذا الخلل برنامجاً طويل الأمد لزيادة الصادرات وترشيد الاستيراد. وقد اتخذت الحكومة في الآونة الاخيرة عدداً من الاجراءات في هذا المجال، إلاّ أن المعالجة الجذرية تتطلب نمطاً جديداً من الأداء الاقتصادي يستغل الموارد الطبيعية المتوفرة، وخاصة في مجال صناعات الأسمدة، ويعتمد على المصادر البشرية عالية التدريب في ايجاد صناعات تصديرية جديدة وإحلال بعض المستوردات.

ثالثاً: الأمن الغذائي

يُصدِّر الأردن كميات كبيرة من الخضار والفواكه، نتيجة تطوير وادي الاردن. إلاّ أنه يعاني من عجز كبير في إنتاج بعض المواد الغذائية، ومنها الحبوب واللحوم الحمراء، ويعتمد بصورة متزايدة على الاستيراد لسد حاجته منها. ويشارك الأردن معظم الدول العربية في هذا الوضع الذي يشكل تهديداً للأمن الغذائي العربي.

والمطلوب خلال الخطط القادمة التركيز على مناطق الزراعة البعلية بصورة عامة، وعلى إنتاج الحبوب واللحوم الحمراء بصورة خاصة. ومن الملاحظ أن صادراتنا من الخضار والفواكه قاربت ٢٧ مليون دينار في عام ١٩٨٤، بينما بلغت مستورداتنا الغذائية حوالي ١٨٤ مليون دينار في نفس العام.

رابعاً: الطاقة

الأردن هو من الدول القليلة في العالم التي تعتمد بصورة كلية على استيراد مصادر الطاقة. ويشكل هذا عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، إذ بلغت مستورداتنا من البترول حوالي ٢١٢ مليون دينار في عام ١٩٨٤. ويبلغ هذا ثلاثة أضعاف صادراتنا من الفوسفات. إن حل هذه المشكلة يتطلب عدداً من البرامج، منها تكثيف التنقيب عن البترول وترشيد استهلاك الطاقة والمضي في تطوير استخدام الزيت الصخري في استعمالات الطاقة.

خامساً: المياه

مع تزايد استهلاك المياه نتيجة النمو الاقتصادي والإجتماعي، فإن هناك إدراكاً لحاجتنا لاستغلال كل مصدر متوفر من مياهنا، سواء أكان ذلك مياه الأمطار أو الأنهار أو المياه الجوفية. وللمياه بُعدها الأمني الاقتصادي، إذ لا يمكن ضمان استمرار النمو الاقتصادي والإجتماعي بدون توفر مصادر كافية من المياه، كما أن لها البعد الأمني الاستراتيجي. فبسبب ظروف المنطقة لا يستغل الأردن أكثر من ٢٠٪ من حصته المقررة من مياه حوض الأردن. ومع إنشاء سلطة المياه كمؤسسة تتعامل مع مختلف جوانب هذا الموضوع الحيوي، من حيث اكتشافه ونقله وتوزيعه وتنقيته، تم اتخاذ خطوة هامة نحو زيادة فعاليتنا في الاستغلال الأمثل لهذا المصدر الهام. وستكون كميات المياه المتوفرة خلال الفترة القادمة أحد العوامل المقررة للنمو الاقتصادي، وخاصة في القطاع الزراعي.

سادساً: التركيز الاقليمي

نجم عن موجات الهجرة القسرية التي تعرض لها الأردن، وبصورة جزئية نتيجة

السياسات الاستثمارية في الماضي، تركيز الفعاليات الاقتصادية والإدارية والخدمات في المناطق الحضرية، وخاصة في العاصمة. وقد نتج عن ذلك تحرك سكاني باتجاه العاصمة أدى إلى كون عمان تحتوي على أكثر من ثلث سكان الضفة الشرقية تقريباً. ومن الجدير بالذكر أن حوالي ٩٠٪ من مساحة المملكة التي تقع جنوب عمان، لا تحتوي إلاّ على ١٠٪ فقط من السكان. إن الخلل في توزيع السكان والفعاليات الاقتصادية والخدمات له انعكاسات أمنية واقتصادية واجتماعية. ونطمح من خلال اعتماد مبدأ التخطيط الاقليمي إلى تصحيح هذا الوضع بحيث تكون كل منطقة في المملكة جزءاً من اقليم تنموي متكامل تتوفر فيه كافة الخدمات المطلوبة. ولنا في تجربة تطوير وادي الاردن مثال على نجاعة هذا الأسلوب إذا ما أُحْسِن استخدامه. من هنا فإننا نهدف إلى توزيع الخدمات ومكاسب التنمية على سائر المحافظات من جهة وإلى الحفاظ على حيوية المناطق الريفية بايجاد فرص العمل وتوصيل الخدمات المطلوبة اليها من جهة أخرى.

أيها الأخوة،

آمـل أن يكون هذا العرض الموجز قد بين عدداً من القضايا الرئيسية التي ستواجهنا في السنين القادمة. ومع إدراكنا لأهمية هذه القضايا، فاننا واثقون بقدرتنا على حلها، إذا ما تضافرت جهودنا وتابعنا معالجة الأمور بتحليل متزن وعقلانية.

وفي الختام أتمنى لكم النجاح في دراستكم وفي حياتكم العملية،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي
الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في الاحتفال
بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة
عمان
٢٤ تشرين الأول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة،

يطيب لي في هذه المناسبة الخيرة أن أُشارك في الاحتفال بمرور أربعين عاماً على تأسيس منظمة الأُمم المتحدة، تعبيراً منا في الأُردن عن عميق إيماننا بالمباديء السامية التي يعبر عنها ميثاق الامم المتحدة، وبالتعاون الدولي البناء الذي سعت المنظمة الدولية الى إرساء قواعده على أُسس من المساواة والسلام.

لقد كان الأردن منذ القدم ملتقى الحضارات والامم والشعوب. فهذه المنطقة من العالم، التي هي مهد الديانات السماوية، كانت دائماً تتفاعل مع أفكار وحضارات الأمم لأخرى. فلـم تكن منطقتنا في الواقع منغلقة على نفسها. وقد أكْسَبَنا الموقع الجغرافي ومساهمتنا في بناء الحضارة والتراث العالمي المقدرة على احترام مساهمات الشعوب الأخرى والتعددية في النظرة إلى الأمور.

وقد استمر الأردن في تاريخه الحديث في القيام بدور فعال لتحقيق المزيد من التعاون الدولي، وتعزيز العلاقات الودية بين الامم على أساس المبادىء والأعراف الدولية. كما أن الاردن قد ركز على دور الفرد في المجتمع، وما يستطيع أن يقوم به، فبُنيت تجربتنا التنموية على قاعدة أساسية واضحة وهي أن الإنسان هو أغلى ما نملك، وهو محور خططنا الاقتصادية والثقافية المتعاقبة. ويوضح هذا قناعتنا بأن الاهتمام بالمجتمع يجب أن ينعكس على الاهتمام بالفرد.

أيها الاخوة،

لقد تزامن تأسيس الامم المتحدة مع انطلاقة الأردن الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية. واتسمت هذه الفترة بتمسكنا المستمر بالمباديء النبيلة التي قامت عليها هيئة الأمم المتحدة. ولم يكن هذا بالأمر السهل، فقد سار الأردن على هذا النهج الايجابي

بقناعة وثبات، بالرغم من ظروف الحروب والصراعات التي عانتها منطقتنا. وقد واجهت الامم المتحدة منذ تأسيسها مشكلة الصراع في الشرق الأوسط. فكما قال جلالة الملك الحسين في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، « فالقضية الفلسطينية وهيئة الأمم توأمان وُلدا من رحم الحرب، وخرجا للعالم سوية، وتألما وكبرا في هذا العالم معاً».

ومع أن الحل العادل لقضية الشرق الأوسط لم يتم التوصل اليه بعد، فإن الأمم المتحدة كانت وما تزال المنبر الدولي الأساسي الذي مثل وجهة نظر المجتمع الدولي في هذه القضية الأساسية، والتي يعتمد على حلها العادل السلام والاستقرار في منطقتنا، بل وفي العالم أجمع. وما زالت قرارات الأمم المتحدة تشكل التعبير الفعال للضمير العالمي الجماعي حول عدم شرعية الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وعلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لقد مضى على احتلال الأراضي العربية ما يزيد على ثمانية عشر عاماً، تعرض خلالها مواطنونا تحت الاحتلال الى شتى أنواع الممارسات والانتهاكات لحقوق الانسان وللأعراف والمواثيق الدولية، فصودرت الأراضي العربية، واقيمت المستوطنات على هذه الأراضي، وتم تكريس المصادر العربية لخدمة أغراض الاحتلال. وقد اتخذت الأمم المتحدة عدداً من القرارات الهامة حول هذا الموضوع، ولكن سلطات الاحتلال لم تأبه برغبة المجتمع الدولي، بل إنّها منعت اللجان الخاصة بمتابعة هذه القرارات، والمشكّلة بموجب قرارات الأمم المتحدة، من دخول الأراضي العربية المحتلة للتحقق من الوضع في هذه الأراضي. إننا نتطلع إلى إستمرار تعاون كافة الشعوب المحبة للسلام في العمل معنا لاستعادة الحقوق العربية المشروعة وتمكين المواطنين العرب هناك من العيش بسلام وحرية.

أيها الاخوة،

إذا جاء التطرف والعنف كرد فعل على الظلم والويلات وسلب الحقوق الأساسية للشعوب، فإن الأردن مستمر في السعي لتحقيق الحل السلمي الذي يضمن الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. وسنمضي في سياستنا الوسطية المتزنة، رغم

الصعوبات والعقبات المستمرة. وتشكل هذه السياسة نظرة متكاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الدولية. وبفعل هذه السياسة، فقد حقق الإنسان والمجتمع الأردني تقدماً وتطوراً اجتماعياً واقتصادياً قلّما نجد له نظيراً بين شعوب العالم النامي، سواء في مجال الإنتاج أو الدخل الفردي أو مستوى التعليم أو الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتشير احصائيات البنك الدولي في هذا المجال إلى أن معدل نمو الدخل القومي الاجمالي في الأردن قد بلغ ١١,٥٪ سنوياً خلال فترة ١٩٧٣-١٩٨٢، وهي أعلى نسبة في العالم، وتزيد عن مثيلاتها في الدول النفطية.

وكما تعلمون، أيها السيدات والسادة، فإن المجتمع الدولي يعلق أهمية كبرى على منطقة الشرق الأوسط بسبب ثرواتها النفطية بالدرجة الأولى. ومع أن الأردن يقع في وسط هذه المنطقة، إلاّ أنه لا يتمتع بثروات نفطية. وبالرغم من شح موارده الطبيعية، فقد تمكن بلدنا من تحقيق نسبة النمو العالية تلك بفضل السياسات الاقتصادية والإجتماعية المتزنة التي ارتكزت على تطوير القدرات البشرية وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وتقوية التعاون الدولي في المجالات التنموية.

وقد احتل البُعد الاقليمي التكاملي مركزاً هاماً في جهدنا التنموي، إذ أن خططنا التنموية المتعاقبة عملت على إقامة مشاريع البنية التحتية الأساسية لتسهيل ربط أقطار المنطقة بعضها ببعض، من خلال شبكة الاتصالات والنقل الأردنية. كما أن القوى العاملة الأردنية الماهرة قامت، ولا تزال، بدور أساسي في المشاركة في تنفيذ برامج التنمية في الدول العربية الشقيقة، مما يشكل ترجمة فعلية لمفهوم تكامل المصادر بما يخدم سائر الأقطار المعنية.

إننا في الأردن نؤمن ايماناً عميقاً بأهمية التعاون الدولي في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالذات فإن التعاون الوثيق بين الأردن ومختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد جاء كترجمة فعلية لهذا الايمان. ويسعدنا أن نجد اليوم بيننا في هذا الحفل العديد من ممثلي ومسؤولي هذه الهيئات والمؤسسات، والذين نتقدم لهم بالتقدير للدور البناء والجهود المستمرة في خدمة أهداف الأمم المتحدة والتعاون بين الشعوب. ولقد كان

لبرنامج الامم المتحدة للتنمية، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للامم المتحدة، دور هام في تقديم الدعم النوعي الفاعل في برامجنا التنموية.

إننا نتطلع الى تعزيز هذا التعاون البناء في المستقبل، واستكشاف سبل جديدة لمعالجة القضايا التي تهم الأردن بشكل خاص، ودول المنطقة والعالم الثالث بشكل عام، مثل هجرة العمال، والطاقة، واستخدام المعلوماتية، والتصحر، والعلاقات الاقتصادية الدولية، ونقل التقنية. وفي هذا المجال فإن تعاوننا مع دول العالم الثالث في نطاق حوار الجنوب ـ الجنوب هو خطوة أساسية في سبيل بناء عالم أفضل يدعمه التعاون مع الدول الصناعية في نطاق حوار الشمال ـ الجنوب.

أيها الاخوة،

إن مجابهة التحديات التي تواجهها الانسانية جمعاء والأخطار التي تهدد الجنس البشري بأكمله، كالحرب النووية والتخلف والمجاعة، تتطلب المزيد من التعاون الدولي على الأسس والمبادىء التي قامت على أساسها الأمم المتحدة. إن إرساء قواعد السلام وتحقيق مستوى معيشة أفضل لشعوب العالم أجمع يستوجب تركيز جهود إضافية في مجال التعاون الدولي على حل المسائل الدولية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً.

وإننا لنأمل أن يشهد المستقبل القريب ترجمة وتطبيقاً أفضل لمُثُل ومبادىء الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وأن يعم الخير والسلام سائر أنحاء العالم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في افتتاح

ندوة التعليم الهندسي والتكنولوجيات الملائمة

عمان

٢٦ تشرين الأول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الاخوة،

يسعدني أن أُرحب بكم في الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة حول التعليم الهندسي والتكنولوجيات الملائمة. وأود أن أشكر الأخوة من خارج الأردن الذين لبوا الدعوة للمشاركة في أعمال هذا اللقاء الخير لتبادل الآراء والخبرات حول هذا الموضوع الهام. ويجيء هذا اللقاء في وقت ازداد الاهتمام فيه بالعلاقة بين التعليم الهندسي والتقنية الملائمة من قبل المختصين في العديد من دول العالم المتطورة والنامية.

مما لا شك فيه أن التقنيات المعاصرة التي تتمتع بها الدول المتطورة في شتى المجالات، كالطب والهندسة والزراعة والاتصالات وغيرها، قد عادت على هذه الدول بالكثير من الفوائد المادية. وانعكست هذه الفوائد في زيادة معدل الدخل الفردي وتحسين مستوى المعيشة وتقليل تكلفة التصنيع. ومع التطور المتسارع وتصاعد الثروات التقنية التي يشهدها العالم في الحقول المختلفة، اتسعت الهوة التقنية بين دول العالم النامية والمتطورة، وازداد تباين ظروفها الاقتصادية والإجتماعية والسياسية. وقد ألقى ذلك على عاتق الدول العربية ومثيلاتها من الدول النامية، التي تشكل الغالبية العظمى من دول العالم، مسؤوليـة مواجهة هذه الأوضاع في ظل وإمكانات غير مواتية. وتطلب هذا وضع سياسات شاملة في مجالات العلوم والتقنية، لتتكامل على المستوى الوطني مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتكون قادرة على مواجهة تحديات العصر.

أيها الاخوة،

إن موضوع ندوتكم يقودنا إلى الحديث عن أهمية الصلة بين العلوم والتقنية، وكذلك على أهمية التمييز بينهما. فالمناخ العلمي هو الذي يولد التقنية، التي هي

مبنية أصلا على العلوم الأساسية والهندسية وعلى البحث العلمي. والتقنية هي الوسيلة التي يتم من خلالها ترجمة ونقل العلم النظري الى التطبيق العملي. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن البحوث العلمية البحتة هي القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها التقنية الحديثة الأصيلة. إلاّ أن هناك مميزات واضحة بين العلوم وبين التقنية، خاصة من حيث الهدف ومن حيث البُعد الزمني. فالعلوم تهدف أساساً إلى اكتشاف الحقيقة بدون أهداف تطبيقية محددة، بينما تكون التقنية منصبة على حل مشكلة معينة. كما أن النشاطات التقنية تهدف إلى الوصول إلى حلول ناجعة في أسرع وقت ممكن، بينما لا يكون هدف النشاطات العلمية الحصول على نتائج تطبيقية ملموسة في المدى القصير.

لذا، فإن التقدم العلمي والتقني يتطلب توازناً في المصادر والجهود المخصصة لكل من العلوم والتقنية. وعليه، يجب أن تحظى العلوم الأساسية بالاهتمام الذي تستحقه، خاصة في مجالات البحوث. ويتطلب هذا منا أن نُعيد النظر في سياسات التعليم والبحث العلمي، وذلك من خلال خطة قومية شاملة تساهم في تحققها الجامعات ومراكز البحوث والوزارات والصناعات والمؤسسات العامة والخاصة. ومن الملاحظ هنا أن الإقبال على دراسة العلوم في الجامعات يقل بكثير عن الإقبال على دراسة المواضيع الهندسية. وقد يكون ذلك مبرَّراً على المستوى الفردي، إلاّ أنه يجب العمل على ايجاد توازن معقول بين دراسة المواضيع العلمية والهندسية على المستوى الوطني. وتستطيع الجامعات أن تقوم بدور فعال في هذا المجال، وذلك باجتذاب الطلاب المتفوقين في الدراسة الثانوية الى دراسة التخصصات العلمية بتقديم بعثات وتسهيلات مشجعة. وستضمن لنا مثل هذه الخطوة بناء قاعدة علمية نوعية على المدى الطويل تسهم إسهاماً فاعلا في تحقيق التقدم العلمي والتقني الذي نطمح اليه.

أيها الاخوة،

يتميز الوضع الاقتصادي في الدول النامية عادة بنقص نسبي في بعض عوامل الانتاج، كرأس المال والأيدي العاملة الماهرة، مع وفرة نسبية في الأيدي العاملة غير الماهرة. وتتطلب زيادة الانتاجية في الغالب استخدام وسائل إنتاج أحدث. وفي

غياب تقنية وطنية ملائمة للظروف المحلية، تضطر هذه البلدان في كثير من الأحيان الى استيراد التقنية من الدول الصناعية. وقد يسبب هذا بعض المشاكل، منها التكلفة العالية لهذه التقنية، وعدم ملاءمتها للظروف المحلية، وحاجتها لكفاءات مدربة تدريباً كثيفاً لاستخدامها. ومع أن بعض المجالات تتطلب استخدام مثل هذه التقنية المعقدة، إلاّ أن الحل الأمثل في كثير من الأحيان هو استخدام التقنية المطورة، إمّا محليا أو في ظروف مشابهة لزيادة الإنتاج بتكلفة معقولة. وفي كثير من الأحيان، فقد أدّى نقص الكوادر البشرية المؤهلة، وعدم موائمة برامج التعليم والبحث العلمي مع احتياجات التنمية، إلى تدني مستوى الإنتاجية في عدد من القطاعات الاقتصادية. ولتقليص الهوة التقنية بين الدول النامية والدول المتطورة، لا بد من التخطيط على المستوى القومي لتنمية وابتداع التقنيات المحلية الملائمة، وتوطين وتطويع التقنيات المستوردة، والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

إن وضع التقنية في الدول النامية يحتم عليها إعادة النظر والبحث عن عناصر الضعف في السياسات التي تنتهجها في عمليات النقل الرأسي والأفقي لما يدعى بالتقنيات الخشنة (Hardware) والتقنيات الناعمة (Software). كما يحتم عليها إعادة النظر في معايير شراء واختيار الآلات والمعدات والسلع، وفي برامج المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث ودور بيوت الخبرة المحلية والاتفاقات الدولية. وبالنسبة لبرامج التعليم الهندسي، فيجب التأكد من ملاءمتها للاحتياجات المحلية، وإلاّ تكون مترجمة أو منقولة كليا عن برامج تعليم هندسي في بلاد متقدمة. إن مهمة التعليم الهندسي في البلاد النامية ليست سهلة. فمن ناحية يتوجب أن يُعَرِّف هذا التعليم الطلاب على أحدث التطورات العلمية والتقنية. ومن ناحية أخرى يتوجب أن يُنَمّي فيهم المفهوم التحليلي للمعطيات التقنية والاقتصادية، والقناعة بأن الحلول الأكثر تعقيداً وتطوراً لا تكون بالضرورة أكثر ملاءمة للبيئة المحلية.

أيها الاخوة،

أود أن أُشير هنا إلى تجربة الأردن في البحث العلمي والتقني. لقد سعى الأردن

إلى مواكبة التطور العلمي والتقني معتمداً على مصادره البشرية المدربة. وتطور النظام التعليمي في بلدنا بدرجة كمية ملحوظة، حتى أن نسبة طلاب المدارس تفوق ثلث السكان. كما أن التعليم الجامعي وبعد الثانوي قد نما بصورة كبيرة، حيث تستوعب الجامعات الأردنية حوالي ٢٥,٠٠٠ طالب، وتستوعب كليات المجتمع العامة والخاصة ما يقارب من ٥٠,٠٠٠ طالب. كما أن عدد الطلاب الأردنيين الذين يتابعون دراستهم في الخارج يقرب من ٥٠,٠٠٠ طالب أيضاً. وتلاقي دراسة الهندسة إقبالا كبيراً من طلابنا، وتشير بعض الأرقام إلى أن حوالي ١٥,٠٠٠ مهندس مسجل في الأردن، ومن المحتمل أن يرتفع هذا الرقم الى ٢٥,٠٠٠ مهندس في المستقبل القريب. أما تخصصات الفنيين، فلا تلاقي الإقبال المنشود، مما يشكل عائقا للتنميه التقنية وتوسيع برامج البحث والتطوير.

أما من الناحية المؤسسية، فقد جاء إنشاء الجمعية العلمية الملكية كمؤسسة أبحاث تطبيقية استجابة لحاجة ملموسة، وإدراكا للدور الحيوي للعلوم والتقنية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة بناء القدرة الذاتية في العلوم والتقنية. وقد قامت الجمعية على ضوء امكاناتها بدراسة احتياجات الأردن وما تستطيع أن تقدمه من خدمات تقنية وبرامج بحث وتطوير، كما قامت بوضع خطط لتنفيذ بعض هذه البرامج.

ومن ناحية أخرى، فقد استمرت جهودنا لايجاد الإطار المؤسسي الشامل الذي يكفل وضع سياسة علوم وتقنية فعالة. وإننا نأمل أن يتم اتخاذ إجراءات جذرية حول هذا الموضوع في خطتنا الخمسية المقبلة.

إن مصادرنا البشرية هي ثروتنا الأولى، وتطمح استراتيجيتنا المستقبلية الى تحويل الأردن إلى مركز « متميز »، يمثل قاعدة علمية وتقنية متقدمة، ويقدم خدماته للمنطقة العربية. وفي هذا المجال، فإن علينا مضاعفة جهودنا لتطوير خدمات للصيانة المتقدمة، ونقل التقنية الملائمة بما يناسب احتياجات المنطقة العربية. ونأمل من مؤسسات التعليم الهندسي في بلدنا أن تقوم بتقديم البرامج التعليمية المناسبة لهذا التوجه.

أيها الاخوة،

إن شُح الموارد المادية والطبيعية، وعدم اكتمال البنية التحتية، لهي من القضايا المشتركة لدولنا النامية. كما أن غياب خطط قومية واقليمية في مجالات العلوم والتقنية، لا بد وأن يثير في ندوتكم العديد من التساؤلات: ما هو دور المؤسسات التعليمية ومراكز البحوث في المساهمة في عمليات نقل وتطويع التقنيات المستوردة وفي ابتداع التقنيات المحلية الملائمة؟ وكيف يتم التعاون بينها وبين قطاعات الصناعة لتحقيق هذه الأهداف؟ وما هو النموذج الأمثل لانجاح هذا التعاون؟ كيف يمكن أن نوطِّد التعاون الاقليمي في مجالات تبادل الخبرات والمعلومات وحل المشاكل التقنية التي نواجهها؟

وإننا لنأمل أن نستفيد من خبراتكم ومعرفتكم في الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها.

أُكرر ترحيبي بكم، وأتمنى لكم النجاح في جهودكم الخيرة هذه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الامير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في

افتتاح الدورة العادية السادسة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية

عمان

٣٠ تشرين الأول ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،
الضيوف الكرام،
أيها الأخوة والأخوات،

يسعدني أن أُرحب بكم جميعاً في بلدكم الأردن، وأن أنقل لكم تحيات صاحب الجلالة الملك الحسين وتمنياته لكم بالنجاح والتوفيق في تحقيق الأهداف المرجوة من اجتماعكم هذا.

إن انعقاد الدورة السادسة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الصناعية يأتي في ظروف صعبة ودقيقة تمر بها أمتنا العربية، وتزداد فيها التحديات والصعوبات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية العربية. وتتطلب مواجهة هذه التحديات تكثيف الجهود على جميع المستويات سعيا وراء الأهداف القومية العليا للانسان العربي، وذلك بتعزيز الأمن العربي ودعم عملية النماء والانتماء في وطننا العربي.

ومن هذا المنطلق، أدرك القادة العرب في مناسبات عديدة أهمية دعم مسيرة التنمية العربية، وضرورة وضع مسارات واضحة للعمل الاقتصادي العربي المشترك وتقوية العلاقات العربية الجماعية. ونستذكر هنا أن مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠ قد اتخذ قرارات هامة في هذا الصدد تشكل قاعدة متينة لتعزيز التكامل العربي وتوسيع مجالات العمل العربي المشترك. ونرجو أن يتم السير في تطبيق تلك القرارات التي دلت على أن القادة العرب يدركون الدور الحيوي للأمن الاقتصادي العربي في الأمن العربي الشامل.

أيها الاخوة،

تعلمون أن التركيب الحالي لهيكل الصناعة العربية تهيمن عليه الصناعات التحويلية

الخفيفة والقطاعات الأولية المتمثلة في قطاع الصناعات الاستخراجية، التي لا يمكن الاعتماد عليها إلى مالانهاية في جهود التنمية الاقتصادية. ولا تزال نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بصورة عامة متدنية، إذ بلغت ٨,٣٪ في عام ١٩٨٣. وفي الواقع، فإن هذه النسبة قد انخفضت من ٩,٦٪ في عام ١٩٧٢، مما يشير إلى أنه لم يحدث تغيير هيكلي في الاقتصاد العربي بصورة عامة لصالح الصناعة التحويلية في عقد السبعينات. هذا مع أنه كانت هناك انجازات هامة في بعض الأقطار العربية.

وبالتالي بات لزاماً علينا بذل الجهود الصادقة لتصحيح هذا الاختلال الهيكلي والتركيز على التنمية الصناعية الشاملة والصناعات الأساسية.

أيها الاخوة،

لتحقيق التنمية الصناعية العربية المرجوة، فلا بد من تكثيف التعاون الصناعي العربي. ولهذا التعاون دور أساسي في دعم التكامل الاقتصادي العربي، إذ أنه يشكل احدى أدواته الرئيسية في إحداث التغيرات الإنمائية في مختلف البلدان العربية. وقد سعت البلدان العربية، بشكل ثنائي أحيانا، وبشكل جماعي أحيانا اخرى، إلى تحقيق واحدٍ أو أكثر من أشكال التعاون الصناعي فيما بينها. وقد تركز هذا التعاون خلال العقدين الماضيين على محور المشروعات العربية المشتركة، إضافة إلى العمل على محاور اخرى ثانوية، كالاتحادات النوعية وتحرير التبادل التجاري. وبالرغم مما تم إنجازه حتى الآن، فما زال المجال فسيحاً لمزيد من العمل العربي المشترك في التنمية الصناعية، كرد على التحديات، وللتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

أيها الاخوة،

إن الحديث عن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي يبقى أكاديميا، مهما خلصت النوايا، مالم يأخذ مغزاه العملي على أرض الواقع، ويُترجم إلى صيغ محددة للتعاون، بما في ذلك وضع الخطط والبرامج التصنيعية المشتركة، وإقامة المشاريع الصناعية الثنائية والجماعية، ودعم القدرات التصنيعية في مختلف البلدان العربية، سواء بالخبرات

أو توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع، بما ينعكس ايجابياً على المستويات الحياتية لشعوبنا.

وقد كان للأردن دور واضح في مجال التعاون والتنسيق العربي، حيث تستمر اتصالاته مع الدول العربية الأعضاء في السوق العربية المشتركة ضمن إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية من أجل تحرير التبادل التجاري وإزالة القيود المختلفة التي تحد من تدفق السلع فيما بين الدول العربية.

ومن ناحية اخرى فقد شارك الأردن في العديد من المشروعات الثنائية بالتعاون مع الدول العربية، فتم إنشاء الشركة السورية الأردنية للصناعة بهدف إقامة صناعات مشتركة في البلدين. كما تم إنشاء شركة أردنية عراقية لإقامة صناعات مشتركة ايضا، نأمل أن يتم تنفيذها قريبا. ونأمل أن تُقام شركة صناعة مشتركة ثالثة مع الأخوة في المملكة العربية السعودية.

وعلى المستوى الجماعي العربي، فلقد ساهم الأردن في عدة شركات صناعية عربية، منها الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية وشركة البوتاس العربية.

ومما لا شك فيه أن أسلوب التنسيق عن طريق إقامة المشاريع العربية المشتركة على المستوى الثنائي والجماعي، والذي تنتهجه المنظمة العربية للتنمية الصناعية حاليا، هو أسلوب ناجح وفعال للتنسيق والتآلف الصناعي العربي، ولا بد من دعم هذا التوجه لايصاله الى الهدف المنشود.

ويحدونا الأمل الكبير في أن يتضمن جانب من اجتماعات هذه الدورة لقاءا فكريا مفتوحا يتم فيه مناقشة هذه المشاريع المشتركة المطروحة للترويج، وذلك في إطار متناسق يجمع بين الواقعية والطموح ويبحث في إمكانية تجسيد بعضها بصورة مشاريع قابلة للتنفيذ على المستوى العربي.

أيها الاخوة،

للقطاع الصناعي علاقة وثيقة بالتقدم العلمي والتقني. ونحن في الوطن العربي

نستورد سنوياً عشرات البلايين من الدولارات من المنتجات الصناعية التي تتضمن مدخلات تقنية عالية، كما ننفذ مشروعات متعددة يتضمن تنفيذها تقنيات مستوردة ومكلفة. ولكن إذا ما نظرنا إلى ما يتم توطينه من التقنية في عمليات الاستيراد والتصنيع والبناء هذه، لوجدنا أنها نسبة متدنية، وبإمكاننا في كل هذه العمليات الإصرار على نقل التقنيات بما يناسب احتياجاتنا. وآمل أن ندرك جميعا العلاقة الحيوية بين التصنيع وبين نقل التقنية وتطويعها وتطويرها لخدمة الاحتياجات المحلية، بالاضافة الى أهمية بناء قدراتنا الذاتية في مجالات البحث والتطوير. فلا يمكن بناء صناعة عصرية بدون تكريس الموارد البشرية والمادية الكافية لعملية البحث والتطوير. ولا يخفى ما لمثل هذه الجهود في القطاع الصناعي من أثر مباشر على التقدم العلمي والتقني في وطننا العربي بصورة عامة.

أيها الاخوة،

عند استعراض تقرير اللجنة التحضيرية لاجتماعكم هذا، لفت انتباهي عدد من النقاط أود التطرق اليها هنا بايجاز.

إن تنفيذ دراسات الجدوى للمشاريع العربية المشتركة هو فرصة مواتية لنقل التقنية المتقدمة للمؤسسات وبيوت الخبرة العربية. وآمل أن تعمل منظمتكم على تعزيز القدرات العربية في هذا المجال الحيوي بالتعاون مع بيوت الخبرة العالمية، إذا ما دعت الحاجة الى ذلك. وكما تعلمون، فإن دراسات الجدوى تنعكس بالطبع على التقنية المستخدمة ومستوى المهارات المطلوبة. إن بناء القدرة العربية في هذا المجال هو أحد المتطلبات لتحقيق الاعتماد على الذات في التنمية الصناعية.

أما في مجال التعاون مع الدول العربية الأقل نمواً، فإن باستطاعة منظمتكم المساهمة في دعم التصنيع في هذه الدول بصورة فعالة لتقليص الفجوة بينها وبين الدول العربية الأخرى.

وفي مجال دعم الصناعة في الأراضي العربية المحتلة، فلا يخفى عليكم أن سلطات الاحتلال تضع مختلف العقبات أمام إقامة قطاع صناعي عربي نشط، لأن هذا يعزز

من الاعتماد العربي على الذات، ولأن سلطات الاحتلال تهدف إلى ربط اقتصاد المناطق المحتلة بصورة محكمة مع الاقتصاد الاسرائيلي. إن بناء قطاع صناعي قوي في الأراضي العربية المحتلة هو ركن أساسي في بناء اقتصاد عربي معتمد على الذات في تلك الأراضي. وإن بناء الهوية الاقتصادية العربية هو جزء أساسي من الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني الواقع تحت سطوة الاحتلال. من هنا، فإن منظمتكم، بالتعاون مع سائر الدول العربية، مدعوة لتكثيف جهودها لدعم الصناعة في الأراضي العربية المحتلة.

أيها الاخوة،

في الختام، آمل أن تسفر اجتماعاتكم هذه عن خطوات محددة قابلة للتنفيذ تدعم العمل العربي المشترك بصورة فعالة ملموسة. وأود أن أتقدم بجزيل شكري وتقديري لكم، أصحاب المعالي والسعادة، لمشاركتكم القيمة في هذا اللقاء. كما أتقدم بوافر التقدير للسيد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية وللسادة العاملين فيها على المجهود الكبير الذي قدموه لإنجاح هذه الدورة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير خدمة أمتنا العربية،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة صاحب السمو الملكي

الأمير الحسن بن طلال ولي العهد المعظم

في دورة

كلية القيادة والأركان الملكية الاردنية

السادسة والعشرين

عمان

٩ تشرين ثاني ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة الضباط،

يسعدني أن ألتقي بكم، ضباط الدورة السادسة والعشرين لكلية القيادة والأركان الملكية، ويطيب لي ان أُرحب بالمشاركين من الدول الشقيقة والصديقة، وان أُحيي هذه المؤسسة العسكرية الرائدة والقائمين عليها لما تبذله من جهود حميدة في تعزيز الكفاءات وبلورة الفكر العسكري في خدمة بلدنا وأمتنا وتنمية التعاون وتبادل الخبرات العسكرية مع الأقطار الصديقة. وأنتم تدركون بلا شك أنه في مجال العلم العسكري الآن، كما في غيره من المجالات وحقول المعرفة، فإن هناك حاجة ماسة لتحديث المعلومات ومواكبة التقدم المتواصل وترسيخ مفهوم التعلم المستمر. كما أنه من الضروري دراسة تحليل النظم المتداخلة وإدارة موارد الدفاع، ومن بينها الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها على الوضع الاستيراتيجي. وإني واثق بأن هذه الدورة قد ساهمت في إغناء تجاربكم ومعلوماتكم وبلورة المفاهيم القيادية لديكم، فأهم ما تتزودون به هنا هو القدرة على التحليل الدقيق للمعطيات والتحديات، ومحاولة وضع حلول معقولة مرنة في ضوء متغيرات وظروف لا يمكن التنبؤ بها طيلة الوقت.

أيها الاخوة،

من المعلوم أن هناك نقاطا ساخنة في هذا الجزء من الوطن العربي تشمل منطقة شرق المتوسط وحرب الخليج. والأردن، بحكم موقعه الجغرافي، يتأثر بكل ما يجري حوله، ولكنني أود اليوم أن أُشارككم بعض الأفكار حول منطقة البحر الأحمر والأمن العربي. ولا يمكن تغطية مثل هذا الموضوع الشاسع في مثل هذه الكلمة، إلاّ أني أود التركيز على ما نلمسه نحن في الأردن من تحديات للأمن العربي في منطقة

البحر الأحمر التي أصبحت اليوم منطقة محورية. وستكون هذه التحديات من أبرز ملامح التهديد للأمن العربي خلال الفترة المقبلة. كما آمل أن أُقدم بعض الأفكار حول سبل معالجة هذه التحديات وتعزيز الأمن العربي في هذه المنطقة، والذي سينعكس بدوره على تعزيز الأمن العربي الشامل.

يمكن تعريف منطقة البحر الأحمر من الناحية الاستراتيجية بحيث تشمل تسع دول منها سبع دول عربية هي الأردن والمملكة العربية السعودية ومصر والسودان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وجيبوتي، ومنها أربع دول يشكّل البحر الأحمر منفذها البحري الوحيد. كما يمكن اعتبار الصومال جزءاً من هذه المنطقة الاستراتيجية لعلاقتها الوثيقة بالأحداث والتغيرات فيها وتجاور هذه المنطقة القارة الافريقية التي يسكنها حوالي ٨٠٪ من سكان العالم العربي. ويبلغ طول البحر الأحمر حوالي ١٩٠٠ كيلومتر ويتراوح عرضه بين ٢٣٠ و٣٦٠ كيلومتراً، ويبلغ طول سواحله حوالي ٥٧٠٠ كيلومتر. ويقع عليه حوالي تسعة موانيء رئيسية وثمانية موانيء ثانوية. كما توجد فيه بعض المصادر النفطية، وقد بلغ انتاج النفط من الآبار البحرية في هذه المنطقة حوالي ٣٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم في عام ١٩٨٠.

ومن الناحية الجغرافية فهناك ممرات مائية هامة في الطرفين الشمالي والجنوبي للبحر الأحمر. فمضيق باب المندب، والذي يبلغ عرضه حوالي ٣٠ كيلومتراً فقط، يسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر. وفي الشمال، فإن لخليج العقبة أهمية استراتيجية، إذ أنه يتاخم منطقة ساخنة، وكان مسرحاً لنزاعات بين العرب واسرائيل، خاصة فيما يتعلق بحق الملاحة في هذا الخليج. كما أن خليج السويس يرتبط بواسطة قناة السويس بالبحر الأبيض المتوسط. وقد كانت هذه القناة منذ إنشائها قبل أكثر من ١١٥ عاماً مركزا رئيسيا للملاحة الدولية وذات أهمية استراتيجية كبيرة. ورغم إغلاقها بعد حرب عام ١٩٦٧، ولفترة عدة سنوات، فإن القناة قد عادت كطريق شحن رئيسي لصادرات النفط العربية، إذ بلغ حجم النفط الذي صُدِّر عبر قناة السويس حوالي ٣٧ مليون طن في عام ١٩٨١. ومع أن هذا يقل بكثير عن حجم الصادرات النفطية عن طرق أخرى، إلاّ أنه يدل على دور القناة الهام في هذا

المجال. ومن المهم الإشارة هنا إلى أن خط أنابيب السويس البحر المتوسط (سومد) قد نقل حوالي ٧٨ مليون طن بترول في نفس العام الذي بلغت فيه صادرات منطقة الخليج من البترول إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية حوالي ٣٥٠ مليون طن. أي أن حوالي ٣٠٪ من الصادرات إلى تلك المناطق قد مرّ عبر طرق البحر الأحمر.

ومما لا شك فيه أن طريق قناة السويس/ البحر الأحمر تختصر مسافات الشحن بصورة كبيرة بين دول المنطقة والعديد من جهات العالم. فمثلاً، فإن المسافة بين لندن والخليج العربي تبلغ حوالي ٢١,٠٠٠ كيلومتر عبر طريق رأس الرجاء الصالح و ١٢,٠٠٠ كيلومتر فقط عبر قناة السويس.

أيها الأخوة،

لم تغفل القوتان العظميان الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، فكان تنافسهما على محاولة السيطرة عليها قويا خلال العقدين الماضيين. وقد ارتبط هذا التنافس بتوسيع التواجد البحري وتعزيز النفوذ السياسي العسكري لكل منهما. وفي الوقت الذي تتمتع فيه البحرية السوفياتية بتسهيلات في جزيرة دهلك في اثيوبيا وفي عدن وسوقطرة في اليمن الجنوبية، فإن البحرية الأمريكية تستعمل تسهيلات في الصومال كانت البحرية السوفياتية تستعملها سابقاً. وقد سعت كذلك إلى تأمين استعمال قاعدة رأس بناس في مصر، ولكن بدون نجاح. ومن الملاحظ أن التواجد الأمريكي أقل من التواجد السوفياتي في البحر الأحمر. وتعتمد البحرية الأمريكية بصورة رئيسية في المحيط الهندي على قاعدة دييغوجارسيا التي تبعد حوالي ٣,٣٠٠ كيلومتر جنوب البحر الأحمر، والتي يعتمد عليها في تزويد أي قوات للتدخل السريع في منطقة الخليج العربي. ويذكر بهذا الصدد أن بعض التقارير أفادت بأن للإتحاد السوفياتي قوات للرد السريع تتركز في طشقند في جنوب الاتحاد السوفياتي. ويلاحظ هنا أن الدولتين العظميين تربطان في تخطيطهما الاستراتيجي بين منطقة البحر الأحمر وبين منطقة الخليج العربي.

أما على مستوى دول المنطقة ذاتها، فإننا نلاحظ دلائل على عدم الاستقرار والنزاعات بين بعض الدول المجاورة أحياناً، وفي داخل بعض هذه الدول أحياناً

أخرى. وتشكل المجاعة والجفاف والتصحر تهديداً مباشراً لاستقرار أكثر من ٢٥ دولة افريقية. ويعاني من ذلك مثلا حوالي ٣٠٪ من سكان السودان الشقيق. كما يشكل النزاع الاثيوبي ـ الصومالي أحد أهم عوامل عدم الاستقرار في الجزء الجنوبي من منطقة البحر الأحمر. ومع وجود دوافع سياسية وقومية وتاريخية لهذا النزاع، إلاّ أن تدخل كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في مراحل مختلفة من هذا الصراع قد زاد من حدة الاستقطاب ومن الخطر الذي يشكله هذا النزاع القائم الذي وصل الى حد الحرب في إقليم اوغادين. ومن المعلوم أن الثورة الاثيوبية قد أعقبها تغيير في التحالفات الاستراتيجية، فقبل الثورة كانت الولايات المتحدة على علاقة وثيقة باثيوبيا، بينما كان الاتحاد السوفياتي يتمتع بعلاقات متينة مع الصومال.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم الاستقرار الداخلي يؤثر على أمن المنطقة، ويدعو الى مزيد من التدخل الأجنبي. وما زال النزاع الاريتري ـ الاثيوبي مستمراً رغم تدخل قوات أجنبية من خارج المنطقة ووجود المستشارين الأجانب في أثيوبيا. والدافع الرئيسي لهذا النزاع هو مطالبة السكان الاريتريين بحقوقهم التاريخية. أما الصراع العسكري في جنوب السودان، فإنه يؤثر سلبياً على جهود السودان في التقدم والتنمية. وإن الحل عن طريق المفاوضات بين الأشقاء السودانيين هو الطريق الأسلم والأجدى. ونحن ندرك بالطبع أن بعض القوى الأجنبية لا ترغب في وضع حد لهذه المشكلة.

أيها الأخوة،

ما من شك في أن النزاع العربي الاسرائيلي هو أخطر مشكلة تواجهها منطقة البحر الأحمر، هذا النزاع الذي يهدد استقرار المنطقة، بل ويتعدى ذلك الى سائر أنحاء الوطن العربي والمناطق المجاورة. إن سياسات اسرائيل العدوانية التي امتدت الى دول عربية لا تجاورها، كتونس والعراق، تظهر ذلك بوضوح. وقد أظهرت الخطة الصهيونية للشرق الأوسط بصورة جليّة تصميم العناصر المتطرفة في اسرائيل على تدبير واختلاق النزاعات الداخلية في البلاد العربية كلها، وفي تركيا وايران والباكستان، بهدف جعل اسرائيل الدولة المسيطرة في هذه المنطقة بأكملها. ومن

استعراض هذه الخطة يتبين أن اسرائيل تدرك الخطر المحتمل لإمتلاك العرب لمصادر نفطية كبيرة تسهل عليهم تنمية بلدانهم وتقوية قدراتهم الدفاعية، وقد تمكنهم من مطالبة الدول الغربية باتخاذ مواقف أكثر إنصافاً للقضايا العربية.

ومن الناحية الجغرافية، فإن منطقة الخليج العربي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمنطقة البحر الأحمر، إذ تشكل الجزيرة العربية كتلة جغرافية واحدة تمتد من البحر الأحمر حتى الخليج العربي. وبالذات، فإن المملكة العربية السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في المنطقة العربية، ولديها أكبر مخزون احتياطي في العالم، تربط بين هاتين المنطقتين.

إن معارضة اسرائيل للحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية تشكل أكبر خطر اقليمي يهدد أمن المنطقة العربية بأكملها. ونحن نعتقد أن أمن منطقة الشرق الأوسط مرتبط بصورة حيوية بأمن منطقة الخليج العربي، ولا يمكن الفصل بينهما. فالتهديد المتواصل للحقوق المشروعة في الأراضي العربية المحتلة يهدد الاستقرار في المنطقة العربية بأسرها.

ويجب الإشارة هنا إلى أن هناك خطراً استراتيجياً يتمثل في محاولة اليمين الاسرائيلي المتطرف، من خلال اتصالاته باليمين الأمريكي، أن يصور للمؤسسة العسكرية الأمريكية بأن الاستثمار العسكري في اسرائيل لخدمة المصالح الامريكية أكثر فعالية وأقل كلفة من قوات التدخل السريع، خاصة وأن الدول العربية لم تمنح أمريكا تسهيلات برية. ومن المعلوم أن قوات التدخل السريع السوفياتية تصل الى ٢٨ فرقة مقابل خمس فرق فقط في قوات التدخل السريع الامريكية.

أيها الاخوة،

من الواضح أن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الأحمر قد تعززت خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم في ذلك عدة عوامل منها التنمية الاقتصادية المتسارعة في هذه المنطقة وحرب الخليج. أما خطط التنمية السعودية، فقد ركزت على بناء هيكل البنية التحتية في مطلع الأمر في هذه المنطقة الهامة التي يسكنها حوالي ٦٠٪ من سكان البلد الشقيق. ثم تم تنفيذ مشروع إنشاء مدينة ينبع الصناعية التي

خططت لتكون نواة نهضة صناعية حديثة تستغل المصادر النفطية المتوفرة وتقيم عدة مصانع بتروكيماوية ضخمة. ويبلغ عدد سكان هذه المدينة الآن ٢٦,٠٠٠ نسمة. وقد تم مد خط أنابيب النفط «بترولاين» بطول ١,٢٠٠ كيلومتر، الذي ينقل النفط من حقول الإنتاج في منطقة الخليج في السعودية الى ينبع بطاقة تصميمية مقدارها ١,٨٥ مليون برميل يومياً. وهناك خطط لزيادة هذه الطاقة إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً. كما تم ربط مناطق الإنتاج النفطي في العراق بخط أنابيب مع ينبع. ويمكن أن تشكل هذه الخطوط نواة لشبكة أنابيب عربية. كما أن هناك خططاً للتوسع في الصناعات التعدينية واستغلال مصادر البحر الأحمر بالتعاون مع السودان في هذا المجال.

أما حرب الخليج التي أثرت على حجم الصادرات البترولية من منطقة الخليج، وخاصة بالنسبة للعراق، فقد زادت من أهمية منطقة البحر الأحمر كبديل يمكن استعماله لشحن النفط بواسطة الأنابيب، بدلاً من استعمال طريق مضيق هرمز. هذا وان ربط مناطق الانتاج النفطي في جنوب العراق مع هذا الخط قد وفّر للعراق بديلاً لا يقع تحت التهديد الايراني المباشر. ومن الملاحظ هنا أن أسعار البترول التي ارتفعت بعد نشوب حرب الخليج تنخفض الآن بسبب محاولات ايران المستمرة لبيع أكبر كمية ممكنة من البترول لتمويل هذه الحرب.

أيها الاخوة،

إن إقامة مشاريع صناعية كبيرة ومد أنابيب النفط العربية في هذه المنطقة يوفر لاسرائيل فرصاً جديدة لتحقيق مكاسب جديدة، حيث تستطيع بواسطة التهديد البحري والجوي أن تمارس أساليب ضغط على الدول العربية في منطقة البحر الأحمر.

إننا في الأردن نعتبر أنفسنا حاجزاً بين الأطماع الاسرائيلية وبين الثروات العربية، سواء كانت في منطقة الخليج أو البحر الأحمر. وان ربط مصادر النفط بمنطقة ينبع يعني أن منشآت الثروة البترولية العربية لا تبعد الآن عن العقبة سوى بضع مئات من الكيلومترات. كما وأن تطوير منطقة شمالي غربي المملكة العربية السعودية يعني أن الجهود التنموية تسير حثيثاً في هذه المنطقة، كما تسير في منطقة

جنوب الاردن، حيث تتركز صناعاتنا التعدينية كالبوتاس والأسمدة الفوسفاتية. إن انسحاب إسرائيل من سيناء ومحاولة مصر تعمير هذا الجزء الهام من الوطن العربي يقدم لنا فرصة ثمينة لتعزيز التعاون العربي في الجزء الشمالي من منطقة البحر الأحمر. ومع تزايد التهديد الأجنبي لهذه المنطقة يتوجب على الأقطار العربية كافة العمل سوية لوضع استراتيجية مشتركة لتعزيز الأمن والتعاون العربيين. وأود هنا أن أُقدم بعض المقترحات نحو وضع هذه الاستراتيجية:

(١) إن الأمن العربي الشامل يعتمد بصورة جوهرية على الأمن العربي في منطقة البحر الأحمر. وتتطلب المصلحة العربية العليا إبقاء هذه المنطقة بعيداً عن النزاعات الدولية وتنافس القوى العظمى. لذا يجب التفكير بصورة جلية في سبل إنهاء التواجد العسكري الأجنبي في هذه المنطقة وإبعادها عن النزاعات الخارجية.

(٢) إن التهديد العسكري الاسرائيلي لأقطار عربية تبعد آلاف الكيلومترات عنه يحتم على الدول العربية في منطقة البحر الأحمر تعزيز التعاون الدفاعي لتأمين الحماية الجوية والبحرية للأراضي وللمصالح العربية المشتركة، وتفويت الفرصة على اسرائيل لشن غارات فجائية على أهداف عربية استراتيجية.

(٣) يتوجب على الدول العربية في منطقة البحر الأحمر تعزيز التعاون المشترك فيما بينها لاستغلال مصادر البحر الاحمر بصورة تخدم الأهداف العربية على غرار اسلوب عمل الهيئة السودانية ـ السعودية المشتركة. إن تعزيز أعمال البحث العلمي واستكشاف المصادر وحماية البيئة في البحر الأحمر بصورة عمل عربي مشترك يعزز من قدراتنا العربية على حماية مصالحنا الاستراتيجية.

(٤) للعمل الاقتصادي العربي المشترك دور أساسي في حماية المصالح العربية المشتركة في هذه المنطقة. وبصورة خاصة، يجب إعطاء الأهمية اللازمة لفكرة عقد التنمية العربي، الذي سعى الى مساعدة الدول العربية الأقل نمواً. إن الاستثمار المدروس في هذه الدول يشكل استثماراً مباشراً في سياج من الاستقرار حول المصادر النفطية. إننا مع دعوتنا لإقامة مشاريع مشتركة تخدم

الأقطار العربية في المنطقة لندرك أنه قد يكون من الأجدى في أغلب الأحيان التفكير في مشاريع مشتركة في مناطق محددة، كالجزء الشمالي من المنطقة مثلاً والجزء الجنوبي منها. وبالنسبة للأردن، فإننا نعتقد أن استثماراتنا الكبيرة في اقليم الجنوب، وخاصة حول العقبة، التي تشكل منفذنا البحري الوحيد، تشكل مع الاستثمارات السعودية الضخمة في منطقة ينبع والاقليم الشمالي نواة لتكامل عربي مبني على أسس واقعية. كما أن قرب سيناء، التي تعتبر مكملة جيولوجيا لمنطقة جنوب الأردن وشمال غرب السعودية، يعزز من احتمال نجاح التكامل العربي بين هذه المناطق الثلاث. والمطلوب هو وضع تصور طموح يعتمد على تكامل المصادر البشرية والطبيعية والمالية لتعزيز التواجد والأمن العربيين في هذه المنطقة الحيوية.

أيها الأخوة،

آمل أن تكون هذه النقاط بداية لتفكير جاد يساعدنا على مواجهة تحديات المستقبل باسلوب تحليلي موضوعي، متمنياً لكم استمرار النجاح في حياتكم العملية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

كلمة صاحب الامير
الحسن بن طلال ولي العهد المعظم
في افتتاح
الندوة الدولية حول التصحّر
في الاراضي القاحلة
الخرطوم، السودان
١٧ تشرين الثاني ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

« ... ويُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ ماءً فَيُحْيي بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِها إنَّ في ذَلِكَ لآياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلون ». صدق الله العظيم

(الروم آية ٢٤)

دولة الأخ السيد رئيس الوزراء،
أصحاب المعالي الوزراء،
أيها المشاركون والضيوف الأكارم،
أيها السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سعادتي الغامرة أن أُرحب بكم جميا في هذه الندوة التي نأمل أن تكون الأُولى ضمن سلسلة من الندوات المفيدة تؤدي في مجموعها إلى فهمٍ أفضل لطبيعة الصحاري والأراضي القاحلة.

ويطيب لي في بداية حديثي أن أُحَيّي هذا البلد الطيب، رئيسا وحكومة وشعباً، وأن أتمنى للسودان الشقيق كل تقدم وازدهار، وهو يناضل من أجل التغلب على المشكلات الطبيعية التي تواجهه، التي لن تكون، بإذن الله، إلاّ عقبات آنية لن يعجز السودان عن معالجتها بفضل العزم والتصميم اللذين عرف بهما على مر العصور. كما أن لعقد هذه الندوة الاولى في مدينة الخرطوم دلالة خاصة للقارة الافريقية، التي تعاني أكثر من غيرها من ظاهرة الزحف الصحراوي، أو التصحر، الذي يشكل محور النقاش في هذه الندوة.

ويسعدني كذلك أن أذكر في هذا المجال أننا مدينون للمركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا لمساهمته المشكورة في عقد هذه الندوات، وإنّما يدل اجتماعنا اليوم على بعد نظر صديقي مدير المركز الاستاذ محمد عبدالسلام ومعاونيه. ولا

يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر للمؤسسات الحكومية والدولية التي وفرت الدعم المناسب لهذا الجهد الخير، وإن أُثَمِّنَ المساهمات العلمية والتقنية التي قدمها العلماء الأجلاء، وخاصة الأخ الدكتور فاروق الباز وضيوفنا من العلماء الدوليين.

ومع أن السودان الشقيق يتمتع ببركة مياه النيل الخالد، إلاّ أن فيه، شأنه في ذلك شأن العديد من بلدان افريقيا والعالم، مساحات شاسعة من الأراضي الجافة والقاحلة التي تتأثر تأثراً كبيرا بتقلبات المطر. ونخصّ بالذكر ذاك الجفاف الشديد الذي اعترى المنطقة في الفترة بين ١٩٨٢ و ١٩٨٤. وقد شاهدتُ ولمستُ، أثناء زيارتي الأخيرة قبل شهرين ونيف، حيوية شعب السودان وصلابته في مواجهة مشكلات الجفاف العارمة. ولكني تأثرت أيضا بما شاهدته في الريف من آثار انحباس المطر على الصحة العامة، واعتراني شعور بالحزن العميق.

وقد شدني هذا الظرف الى مناشدة المواطنين والمواطنات في الأردن مدّ العون إلى إخوتهم وأخواتهم في السودان الشقيق، مساهمة منهم في تخفيف وطأة المحنة. وكان لتجاوبهم العفوي والسريع ما أثلج صدري وطمأن نفسي بأن الأُمة العربية قادرة على تجاوز جميع الظروف الصعبة التي تعترضها بحزم وتكاتف وإخاء. وزاد من وقع هذا الانطباع أن بادرت اثنتا عشرة دولة عربية وإسلامية إلى إذاعة ندائي من خلال الأقمار الصناعية.

ولكنني مرتاح أيضا إلى أنّ مثل هذا الدعم وتلك المساهمة، على أهميتها، لا يشكلان السبيل الوحيد لاعانة إخوتنا في السودان. فالعلماء العرب، من جانبهم، قادرون على تقديم أكثر من ذلك بكثير من خلال دراساتهم الجادة لتخفيف أثر الجفاف على المدى البعيد.

وعلينا، بادىء ذي بدء، أن ندرك أن العالم العربي هو في الأساس صحراء كبرى ترعرع فيها تراثنا واعتمدت عليها سبل معيشتنا. ففي العصور الذهبية للحضارة العربية والاسلامية، تمكن أجدادنا من السيطرة على الصحراء عبر اكتشافاتهم ودراساتهم واستغلالهم الرشيد لمصادرها الطبيعية. أما في العصور التي تلت، فقد أخذنا نفقد الصلة ببيئتنا شيئا فشيئا. وامتلك أصدقاؤنا في الغرب زمام

المبادرة، بحيث أصبحنا مدينين لهم ببعض جوانب معرفتنا بهذه البيئة. وإن بيننا اليوم من العلماء العرب والدوليين من يمكنهم المساهمة بصورة فاعلة في فهمنا لطبيعة الأرض المحيطة بنا وتطورها.

الأخ السيد رئيس الوزراء،
أيها السيدات والسادة،

يسعدني أن أرى هذا الزخم من الموضوعات التي ستتم معالجتها في هذه الندوة، وأشعر بثقة أن البحوث المقدمة ستؤكد إمكانية تطبيق المعرفة العلمية لحل المشكلات الإنسانية في الأراضي القاحلة، وأُسارع إلى مباركة هذا التوجه. وإني أدعو زملائي العلماء والباحثين إلى عدم إغفال أبسط الحقائق. وأُشجعهم على طرح أسئلة أساسية عن ماهية عملهم وعلاقته بالواقع. ومما يدعو الى الارتياح أن العديد من البحوث المطروحة ستتناول استخدام التصوير الفضائي وغيره من الوسائل لتفهم طبيعة الصحراء وكثبانها وما يعتريها من تغير في الزمان والمكان. واعتقد جازماً بضرورة استخدام أكثر الوسائل المتاحة تطوراً لحل مشكلاتنا، ذلك لأن مثل هذا التوجه كفيل بأن يوفر علينا الوقت وأن يثبت، على المدى البعيد، أنه أقل كلفة من الوسائل التقليدية.

لقد أخذ التصحر يتسارع بصورة تبعث على القلق، وهو يُعتبر اليوم كارثة ذات أبعاد إنسانية متنامية تهدد ما يزيد على المائتين وثلاثين مليوناً من البشر وحوالي ثلاثة بلايين ونصف البليون من الهكتارات. وفي كل سنة تمر، يتحول واحد وعشرون مليون هكتار الى أرض لا يرجى منها إلاّ النفع اليسير.

إن تداعي البيئة الطبيعية وتفاقم الفقر في المناطق المهددة إنما يعكسان فشل المجتمع الدولي في مقاومة التصحر. ولا تدل المحاولات القليلة في هذا المجال أن هناك عزماً أكيدا أو دراية كافية لمعالجة هذه الفاجعة، مع أن تلافيها أمر ليس مستحيلا، ولكنه يتطلب منا، أثناء مناقشته، أن نتخطى الأُسلوب البيروقراطي الذي تميزت به المحاولات السابقة.

ويمكن أن تُعزى حالة الجمود في معالجة هذه المشكلة الى عناصر عدة، منها:

أولا: لم يتم النظر الى التصحر، حتى هذه الساعة، بالشمولية المطلوبة، أي ضمن إطار من التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمناطق القاحلة والجافة، يتصف بمنهجية موحدة وتداخل عضوي بين التخصصات المختلفة.

ثانيا: لم تنجح الدول النامية المتأثرة بالتصحر في دمج معالجة هذه الظاهرة ضمن برامج التنمية الريفية فيها.

ثالثا: وبصورة عامة، فقد اتجهت الجهود نحو معالجة آثار التصحر بأكثر مما اتجهت نحو إزالة أسبابه.

رابعا: كان من أبرز سمات مقاومة التصحر، حتى وقت قريب، غياب شبه كامل للنشاطات الموجهة نحو احتياجات المواطنين الذين يتأثرون مباشرة به، وكذلك غياب للبرامج التي تهدف إلى إشراك المواطنين في إيجاد الحلول.

خامسا: هناك نقص في عدد المشروعات المصممة تصميما خاصا لمعالجة مشكلات التصحر بصورة محددة، ولم ينفذ من مثل هذه المشروعات سوى قلة قليلة. وقد اتسمت المشروعات عامة بنشاطات تكميلية أو مساندة أو تمهيدية، مثل المراقبة والتدريب.

سادسا: وزاد الأمر تفاقما أن تزامنت هذه الاجراءات التصويبية مع عوامل مناخية سيئة، وخاصة عوامل الجفاف المتكرر الذي أثّر على مناطق عديدة من العالم، وخاصة منطقة السودان والساحل الافريقي.

سابعا: وبالاضافة الى هذا كله، فقد عانت الدول المتأثرة بالتصحر حالة من الركود الاقتصادي وانخفاضا في أسعار الصادرات وتراجعا متزايدا في حجم التجارة. وزاد من سوء هذا الواقع أنْ تفاقمت مشكلة الديون الخارجية وعزّ الدعم الدولي لبرامج التنمية الوطنية.

ثامنا: وكذلك، فقد أخفق المجتمع الدولي في تقديم المساعدات المالية والفنية الكافية لمقاومة الجفاف والتصحر، كما أخفق في ايجاد صيغ الدعم المتصفة بالمرونة والسهولة مما زاد الأمر تعقيداً.

أيها السيدات والسادة،

لقد مرت ثمانية أعوام على انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للتصحر وإقرار خطة العمل لمقاومة الزحف الصحراوي. ولو تم خلال هذه المدة اتخاذ الاجراءات الفعالة والسريعة في هذا المجال لتمكن المجتمع الدولي من إنقاذ آلاف الأرواح وتجنيب الانسانية هذه المعاناة التي نشهدها اليوم. ولكن، وعلى العكس من ذلك، يدل الجفاف المتجدد في منطقة الساحل والقرن الافريقي، وفي جنوبي افريقيا وشرقيها، أن محاولات السيطرة على الصحراء قد باءت بالفشل الذريع.

ومما يبعث على خيبة الأمل أن المناطق الجافة لم يكن مكتوبا عليها أن تعيش، بالضرورة، في ظل التصحر، لو وجدت الإرادة الجادة والسريعة، وهو مالم يحدث حتى هذه اللحظة. فالدول المتأثرة بالجفاف لا تملك الامكانات الذاتية لمواجهة هذه المشكلة، بينما لم يوفر المجتمع الدولي القدر المطلوب من الامكانات أو الأموال لمساعدة الدول المنكوبة. والسؤال الصعب الذي يطرح نفسه هو: كيف لنا، والحالة هذه، أن نتعامل مع الحاضر بدون أن نهدد المستقبل بالخطر؟

لقد دل التاريخ أن دور الانسان في التصحر دور ليس بالكبير، إذا ما قيس بما تفعله الطبيعة. ولكن، بالمقابل، ليس هناك أدنى شك أن التغيرات التي حدثت في أنماط الإنتاج، وفي طرق استغلال الأراضي في المناطق الجافة، كان لها أثر كبير في هذا التسارع الذي نشهده في الزحف الصحراوي. ويزيد من هذا التسارع، أو يؤدي إليه، كل تغيير في القوى المحركة للبيئة الطبيعية أو الاجتماعية، سواء فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية المتكررة، مثل الجفاف، أو بالتغيرات التي تحدث في التركيب السكاني. فقد نتج عن تبديل الأنماط الزراعية التقليدية، بما في ذلك زيارة الاعتماد على الزراعة الجائرة والرعى الجائر وتدمير الغابات، أزمات اجتماعية واقتصادية وبيئية، هي عكس ما هدف اليه هذا التبديل من تنمية ورخاء.

ويُشكِّل تدمير الغابات في المناطق القاحلة أحد الأسباب الرئيسية للتحصر. وقد أشارت إحصائيات منظمة الغذاء والزراعة الدولية الى أن تدمير الغابات يجتاح أربعة

ملايين من الهكتارات سنويا، منها ما يزيد على المليونين والنصف في القارة الافريقية وحدها. وقد حذرت هذه المنظمة من أن النقص الحالي في الحطب، الذي تعاني منه المناطق القاحلة، يعادل ما تنتجه ستة وعشرين مليونا من الهكتارات تحت ظروف من الزراعة المكثفة في مزارع مهيئة للإنتاج السريع لأخشاب الوقود. وما لم يتم تغيير الاتجاهات السائدة في هذا المجال، فسيصل هذا النقص إلى ضعف ما هو عليه الآن، وذلك بحلول عام الألفين. ويؤدي تدمير الغابات كذلك إلى تدني نوعية التربة، كما يؤدي إلى شح في المصادر المائية، وإلى انجراف التربة وتعريتها. وتتفاقم المشكلة في الحالات التي لا تتجانس فيها مشروعات الري مع طبيعة الأراضي المتأثرة بهذه الظاهرة، وكذلك في الحالات التي يسيطر عليها الضعف في الادارة المائية ويؤدي إلى سوء في استعمال الآبار أو إشباع مائي مفرط.

ومما لا يبعث على التفاؤل أن خطة العمل الذي انبثقت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر لم تحقق الآمال المعقودة عليها. وعلى سبيل المثال، ففي الدول الافريقية الأربع والعشرين التي اعتبرتها منظمة الغذاء والزراعة الدولية أكثر من غيرها تأثرا بموجات الجفاف في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، انخفض إنتاج الحبوب للفرد الواحد من ١٥٠ كيلو غراما في السنة عام ١٩٧٠ إلى مائة كيلوغرام في سنة ١٩٨٤.

أصحاب السيادة،

أيها السيدات والسادة،

ما هي توقعاتنا للمستقبل؟ وهل سنتعلم من أخطائنا السابقة؟ إن الحرب ضد التصحر والسعي نحو استصلاح الأراضي هما بالضرورة عمليتان بعيدتا الأمد، تتطلبان الكثير من الوقت والصبر. ولكن معالجة الأزمات الحالية، وما ينتج عنها من محن إنسانية، يستنفذ الطاقات التي نحتاج اليها في أي عملية للإصلاح في المستقبل.

لا أعتقد أن هناك من يدعو إلى حجب العون عن السكان الواقعين تحت نير التصحر، أو إلى خذلانهم عندما تدعو الحاجة الملحة إلى إجراءات سريعة للتخفيف من مصابهم. فالعمل السريع لرفع الضيم عن المجتمعات المنكوبة لا يمثل ضرورة إنسانية فحسب، ولكنه يشكل أيضا خطوة اولى وهامة في إزالة الضغط عن الأراض

المثقلة، كما يشكل لبنة أساسية في مقاومة الزحف الصحراوي. فالتصحر يثير قوى تساهم بدورها في تفاقم المشكلة، وهو يخلق ظروفا من الفاقة تدفع الناس إلى اتخاذ إجراءات تتنافى مع دورة الطبيعة، ومع تجدد الحياة فيها، بحيث تؤدي في نهاية المطاف الى زعزعة في التوازن البيئي.

يقع التصحر، إذن، في مقدمة مشكلات التنمية في العديد من دول ومناطق العالم، فتدمير الأراضي الزراعية أصبح يهدد التنمية. وفي الوقت نفسه، فإن التنمية المهددة تحدُّ من إمكانية مقاومة التصحر. وعليه، فلن يكتب النجاح لأي عمل في هذا المجال إلاّ إذا شكّل جزءاً لا يتجزأ من خطة شاملة للتنمية تأخذ بالاعتبار، وبصورة كاملة، ظروف الجماعات المتأثرة تأثرا مباشرا بالجفاف والزحف الصحراوي.

ويجب أن تتم استعمالات الأراضي وفق امكانات التربة وظروفها مع الابتعاد عن نقل التقنية غير الملائمة، أو استخدامها بهدف الربح السريع. ومن أجل ضم الجهد المطلوب لمقاومة التصحر الى عملية التخطيط للتنمية الشاملة، لا بد من التعرف على المجموعات الاجتماعية الرئيسية التي تقع تحت طائلة التصحر وتحديد دورها. ولكن هذا الجهد يظل قاصرا إذا لم يرافقه توفير مناسب للموارد التقنية والاقتصادية. ونظرا لما للتصحر وانجراف التربة من أثر على إجهاض طاقات العديد من الدول النامية، لا بد من أن يصبح الجهد الموجه لمنع الكوارث جزءاً من التخطيط الشامل لعملية التنمية. ويجب أيضا أن تُضاف أنظمة الإنذار المبكر، المستندة الى المعلومات الطبيعية والمناخية، إلى المؤشرات الاجتماعية الأُخرى، بحيث يمكن التجاوب مع التنبؤات الجوية بالقدر نفسه الذي يتم فيه التجاوب مع مؤشرات السوق ومؤشرات المحن الاجتماعية.

ولكن، وفي الوقت نفسه، لا يمكن أن يُرجى نفع من أي إجراء، مهما بدا متكاملاً، إذا لم تتوفر له الموارد المالية والفنية. وعلى هذا الأساس، فان هناك دوراً رئيسيا مطلوبا من المجتمع الدولي، الذي عليه أن يُدرك الأهمية القصوى لتقديم العون السليم في الوقت المناسب وباسلوب يساعد على تجنب الآثار السلبية، سواء

أكانت اجتماعية أو اقتصادية. وعليه، فمن الأهمية بمكان التعرف على السمات الاجتماعية والثقافية التي تميز المجتمعات المتلقية للدعم الدولي.

وكذلك، فان للموارد العلمية والتقنية دورا استراتيجيا في تطوير المناطق القاحلة والجافة، وذلك لايقاف الزحف الصحراوي واستصلاح الأراضي بعد تعرضها للتصحر. ولكن التقنيات المستوردة كثيرا ما تصطدم مع التقنيات التقليدية والمتاصلة التي قد يعتبرها البعض بالية. ويتطلب الأمر تفحصا دقيقا للتقنيات الأجنبية ودراسة جادة للأوضاع البيئية في المناطق القاحلة والجفاة، ومن ثم دمج هذه وتلك مع التقنيات التقليدية. ويجب كذلك أن تدخل تحسينات على التقنيات المتأصلة من خلال التطبيق الواعي للمعرفة العلمية والتقنية.

وبالاضافة إلى هذا كله، هناك حاجة ملحة للبحوث العلمية الرامية إلى تطوير تقنيات جديدة يمكن استعمالها في إدارة المناطق القاحلة والجافة. ويجب أن تشمل هذه البحوث دراسات حول أنجع الأنظمة الزراعية لكل منطقة على حدة، وأن تهتم بعلوم الحراج وتربية الحيوانات. ويجب أن يكثّف العمل على تطوير أنظمة مناسبة للري، وأن يتجه البحث العلمي نحو دراسة الأصناف بقصد التعرف على إمكانية إفرازها لبعض النشاطات الاقتصادية الهامة، وأن يتجه أيضا نحو دراسة التقنيات الحياتية والاستخدام الأمثل للموارد الحياتية المتاحة.

ومن المتطلبات الاخرى دراسة إدارة المناطق القاحلة والجافة للتأكد من ملاءمة استخدام التربة مع الانتاجية الحياتية وتنوعها وموسميتها. ولا بد لأي استراتيجية لمقاومة التصحر من أن تفرز سياسة للأسعار أكثر ملاءمة للأوضاع المحلية مما هو معمول به في الوقت الحاضر. وكلما دعت الحاجة، يجب أن تدعم هذه السياسة بموارد مالية مناسبة. فمن الواضح أن تدنّي المردود في هذه المناطق يؤدي، ولو بصورة جزئية، إلى الإحجام عن الاستثمار. وكذلك الأمر بالنسبة للطبيعة الدورية للجفاف والمجاعة، بحيث لا يتمكن المزارعون من سداد ديونهم، أو الحصول على موارد مالية جديدة بعد الجفاف مباشرة، وهو الوقت الذي يكونون فيه أحوج إليها من أي وقت آخر. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يُصار إلى إعادة النظر في نظم

الإقراض التقليدية التي تتعامل مع المزارعين كأفراد في الوقت الذي تتطلب مقاومة التصحر اسلوبا من التعامل الجماعي.

أود أن أُوكد أيضا أن أنجع السبل لمقاومة التصحر تكمن في عملية تنموية ذاتية التجديد، وأن تحقيق التنمية يعتمد بدوره على الحد من ظاهرة التصحر أي بكلمة أخرى لا يمكن لأي سياسات أو استراتيجيات أن تنجح إذا هي نظرت إلى مقاومة التصحر من منظور تقني فحسب، وإنّما عليها أن تعتبرها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الدائمة للمناطق القاحلة والجافة. وفي جميع الحالات، يجب أن يكون الإنسان هدف جميع العمليات التخطيطية وبرامج المساعدات سواء أكانت هذه العملية والبرامج قومية أو دولية.

إنني أتطلع إلى الجلسات العلمية في هذه الندوة، وكذلك الى الزيارات الميدانية. وبالنسبة لهذه الزيارات، فليس هناك من أثر أقوى وأهم من ذلك الذي تتركه الدراسات الميدانية والمعرفة المباشرة المبنية على الاطلاع الشخصي. وإني أُهنىء القائمين على هذه الندوة لقيامهم بتنظيم هذه الزيارات.

وفي الختام، أودُّ أن أُشير إلى أن الدراسات الصحراوية يجب أن تهدف الى جلو أسلوب تعايشنا مع الصحراء، وأن ننبذ أي أساليب تنموية غريبة عن الأرض والسكان. فلا بد لجذور التنمية أن تكون متأصلة في التراث والمجتمع والسياسة المحلية إذا أُريد لهذه التنمية أن تدوم. وفي نهاية المطاف، إن هدفنا هو تطوير ما يمكن تطويره من الصحاري والأراضي القاحلة العربية، وذلك لمنفعة أهلها المحليين.

سيادة رئيس الوزراء،
أيها السيدات والسادة،

يطيب لي مرة ثانية أن أشكر حكومة السودان الشقيق، مقدرا لها بُعد نظرها وكرم ضيافتها وتمكينها لنا من عقد هذه الندوة في مدينة الخرطوم الخالدة.

وأود أن أُوجه الدعوة لكم جميعاً لحضور ندوتنا الثانية التي ستعقد في الجزائر في العام القادم وتتناول موضوع تحريج الأراضي القاحلة.

ويسعدني بشكل خاص أن أدعوكم للمشاركة في الندوة الثالثة المزمع عقدها في عام ١٩٨٧ للتباحث في موضوع استخدام الاستشعار عن بعد لنمية المصادر المائية في الأراضي القاحلة والجافة.

أشكركم جميعا، وأتمنى لندوتنا النجاح والتوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.